



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الامم الثاني عشر المنعقد
يوم الاربعاء الواقع في ١٥/ربيع اول ١٤١٧ هجري ، الموافق ١٩٩٦/٧/٣١
ميلاديه .

(المجلد ٣٣)

(العدد ٣)

- جدول الاعمال -

صفحة

١

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة .

٢

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

- أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد جمال الخريشا
ب - طلب معذره مقدم من سعادة السيد عبد العزيز حير
ج - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد
د - طلب معذره مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم عكور
هـ - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور محمد عويضة

ملحق من الملحق

و - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش

ي - طلب معذره مقدم من سماحة السيد عبد الباقي جمو

٣ - الردود على الاسئلة :

١ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٢٦١٨) تاريخ

١٩٩٦/٣/٢٣ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٤) المقدم من معالي

النائب المهندس منصور بن طريف .

٢ - كتاب معالي وزير المياه والسري رقم (٤٤١٤) تاريخ

١٩٩٦/٣/٢٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٤٨) المقدم من سعادة

النائب السيد علي الشطي .

٣ - كتاب معالي وزير الأشغال العامة والاسكان رقم (٥١٤٤)

تاريخ ١٩٦٦/٤/٣ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٨) المقدم من

سعادة النائب السيد مفلح اللوزي .

٤ - كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم

(٤٠٩٣) تاريخ ١٩٩٦/٤/٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥٧)

المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .

٥ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٤ ،

جواباً على السؤال رقم (١٧٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور

محمد الحاج .

٤ - قرارات اللجنة القانونية : -

١ - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن القانون المؤقت

رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ قانون الاحوال الشخصية والقانون المؤقت

المعدل له رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧ .

ب - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن الاقتراح بقانون

رقم (٢) بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب

المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احوالهم على التقاعد .

ج - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن الاقتراح بقانون

رقم (١) بشأن احتساب خدمات موظفي البلديات خدمات مقبولة

للتقاعد .

د - قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن مشروع قانون

معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٦ .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

* عينت يوم الاحد تاريخ ١٩٩٦/٨/٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من
صباح يوم (الاربعاء) الموافق
١٩٩٦/٧/٣١ ميلادي .

عقد مجلس النواب جلسته (الثالثة)
من الدورة (الاستثنائية الاولى
للدوره العاديه الثالثه) برئاسة (معالي
المهندس سعد هائل السرور)
وحضور امين عام مجلس الامة (حكم
خير) .

وتغيب بإجازة من الاعضاء معالي
السيد جمال الخريشا

وتغيب بمعذره من الاعضاء
السادة: عبد العزيز حير ، د. همام
سعيد ، عبد الرحيم العكور ، د.
محمد عويضة ، د. بسام العموش ،
عبد الباقي جو .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء
السادة: د. ذيب عبد الله خطاب ،
عبد النعم ابو زنت .
وحضر من الحكومة :

- ١ - دولة السيد عبد الكريم
الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير
الخارجية ووزير الدفاع .
- ٢ - معالي الدكتور عبدا لله
النسور : وزير التعليم العالي .
- ٣ - معالي الدكتور عوض
خليفات : وزير الداخلية .
- ٤ - معالي المهندس عبد الهادي
المجالي : وزير الاشغال العامه
والاسكان .
- ٥ - معالي السيد عبد الكريم
الدغمي : وزير العدل .
- ٦ - معالي السيد جمال
الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .
- ٧ - معالي المهندس سمير قعوار :
وزير المياه والري .
- ٨ - معالي المهندس علي ابو
الواغب : وزير الصناعة والتجارة .
- ٩ - معالي الدكتور صالح
ارشيدات : وزير السياحة والآثار .
- ١٠ - معالي الدكتور عبد
الرزاق طييشات : وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة .

مجلس النواب

٥

- ١١ - معالي الدكتور عارف
البطاينة : وزير الصحة .
- ١٢ - معالي الدكتور عبد
السلام العبادي : وزير الاوقاف
والشؤون والمقدسات الاسلاميه .
- ١٣ - معالي الدكتور ربحا
خلف : وزير التخطيط .
- ١٤ - معالي الدكتور هاشم
الدباس : وزير الطاقة والثروة
المعدنية .
- ١٥ - معالي السيد محمد
الدويب : وزير دولة للشؤون
البرلمانية .
- ١٦ - معالي السيد هشام التل :
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ١٧ - معالي المهندس حماد ابو
جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .
- ١٨ - معالي المهندس منير صوبر :
وزير التموين .
- ١٩ - معالي الدكتور عبد الحافظ
الشخانية : وزير العمل .
- ٢٠ - معالي السيد مفلح
الرحيمي : وزير دولة .
- ٢١ - معالي الدكتور احمد
القضاة : وزير الثقافة .
- ٢٢ - معالي الدكتور مصطفى
شنيكات : وزير الزراعة .
- ٢٣ - معالي السيد محمود
الهويمل : وزير دولة .
- ٢٤ - معالي السيد محمد عوده
لمجادات : وزير دولة .
- ٢٥ - معالي الدكتور منذر
المصري : وزير التربية والتعليم .
- ٢٦ - معالي السيد مروان
عوض : وزير المالية .
- ٢٧ - معالي الدكتور مروان
المعشر : وزير الاعلام .
- ٢٨ - معالي الدكتور كمال
ناصر : وزير التنمية الادارية .
- ٢٩ - معالي المهندس ناصر
اللوذي : وزير النقل .
- وحضر من الامانة العامة : -
- ١ - السيد نذير عطيات
- ٢ - السيد علي الحسينان
- ٣ - السيد محمد الرديني
- ٤ - السيد غسان النجداوي

هكذا من الأشغال



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة

السابقة .

معالي رئيس المجلس :

يعفى ؟ يعفى

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات

والاعتذارات .

١ - طلب اجازة مقدم من معالي

السيد جمال الخريشا المحترم .

٢ - طلب معذره مقدم من

سعادة الدكتور محمد الحاج المحترم .

٣ - طلب معذره مقدم من

سعادة الدكتور همام سعيد المحترم .

٤ - طلب معذره مقدم من

سعادة الدكتور محمد عويضة المحترم .

٥ - طلب معذره مقدم من

سعادة السيد عبد العزيز جبر المحترم .

٦ - طلب معذره مقدم من سعادة

الدكتور بسام العموش المحترم .

٧ - طلب معذره مقدم من

سعادة السيد عبد العزيز العكور

المحترم .

٨ - طلب معذره مقدم من سماحة

الشيخ عبد الباقي جمو المحترم .

معالي رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على

اجازة ومعذرة السادة النواب ؟

موافقة

البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الاسئلة -

١ - كتاب معالي وزير الصناعة

والتجارة رقم (٢٦١٨) تاريخ

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي

نص السؤال :

ارجو معلومات تفصيليه عن جميع

الشركات القابضة التي تم تأسيسها

وتسجيلها في الوزارة اعتباراً من

بداية عام ١٩٩٤ وبحيث تتضمن

المعلومات :

اسم الشركه ، ورأسمالها المكتب

به ، والمدفوع لتاريخه ، وغايات كل

شركه المصرح عنها وأسماء

الاشخاص المعنويين الذين يملكون

٥٪ فما فوق في كل شركه وحصة

كل منهم ، وأسماء الاشخاص

الطبيعيين الذين يملك كل واحد منهم

٢٪ فما فوق في الشركه وحصة كل

واحد منهم ، وما هي المشاريع التي

تم تنفيذها لتاريخه كاستثمار من قبل

كل شركه من الشركات القابضة

المذكوره .

وحجم كل مشروع من هذه

المشاريع ، ومقدار الاستثمار فيه ،

وغاياته ، وموقع المشروع ، وحجم

١٩٩٦/٣/٢٣، جواباً على السؤال

رقم (١٥٤) المقدم من معالي النائب

المهندس منصور بن طريف .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٥٨٠/٣٠/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٣/١٣

معالي وزير الصناعة والتجارة

ابعث لمعاليكم صوره عن السؤال

رقم (١٥٤) تاريخ ١٩٩٦/٣/٩

المقدم من معالي النائب المهندس

منصور بن طريف .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير الصناعة والتجارة

العماله التي استوعبها كل مشروع
تم تنفيذه لتاريخه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

منصور بن طريف

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

الرقم م ش / ٣١ / ٢٦١٨

التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم

٥٨٠/٣٠/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/٣/١٣ بخصوص السؤال

المقدم من معالي النائب المهندس

منصور بن طريف لتزويده بمعلومات

مفصلة عن الشركات القابضة التي تم

تأسيسها منذ بداية عام ١٩٩٤ .

ارجو ان اعلم معاليكم بان

الشركات القابضة والتي يحكمها

قانون الشركات الموقت رقم (١)

لسنة ١٩٨٩ هي شركات مساهمة

عامه اهم غاياتها اداره الشركات

التابعة لها او المشاركة في اداره

الشركات الاخرى التي تساهم فيها .

لقد قامت الوزارة بالكتابة

للشركات القابضة التي مضى على

تأسيسها قرابه السنه لبيان المشاريع

والخطط المستقبلية لهذه الشركات .

مرفقا لمعاليكم طيه المعلومات

التفصيلية المتضمنه اجابه لسؤال

معالي النائب المهندس منصور بن

طريف وذلك من واقع سجلات

الوزارة واجابه الشركات على كتبنا

المشار اليها اعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

المهندس علي ابو الراغب

بسم الله الرحمن الرحيم

١- شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة:

راسمال الشركة المصرح به (٢٠٠٠,٠٠٠) سهم / دينار

راسمال المدفوع (٢٠٠٠,٠٠٠) دينار

تاريخ التسجيل ١٩٩٥/٤/٢٥

الام اعمال التي قامت بها الشركة :

- ساهمت الشركة بما مقداره (٣٥٠٠,٠٠٠) دينار من اصل راس مال الشركة
الحديثة لصناعة الامنيوم (ذ.م.م) التي يبلغ راسمالها (٥٠٠٠,٠٠٠)
دينار .

- ساهمت الشركة بـ (١٠٠٠,٠٠٠) دينار في شركة بنك الصادرات الذي يبلغ
راسماله (٢٠٠٠,٠٠٠) دينار

* اسماء الشركات التي تملك اكثر من (٥٪) من راسمال الشركة :

أ- شركة ايليا نقل واولاده تملك (١٠٪)

- اسماء الاشخاص الذين يملكون اكثر من (٢٪) من راسمال الشركة :

أ- ايليا قسطندي نقل يملك (١٠٪)

ب- سميره ايليا نقل تملك (١٠٪)

ج- غسان ايليا نقل يملك (١٠٪)

د- مروان ايليا نقل يملك (١٠٪)

هـ- لينا ايليا نقل تملك (١٠٪)

و- رنده ايليا نقل تملك (١٠٪)

هكذا من الله على

٢- الشركة الاردنية المركزية القابضة:

رأسمال الشركة المصرح به (٥٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
رأسمال المدفوع (٣٩٦٨.٥٠٠) دينار
تاريخ التسجيل ١٩٩٥/١/١٠

* اهم الاعمال التي قامت بها الشركة :

- تعاقدت الشركة مع اصحاب شركة الالبسة الاردنية (ذ.م.م) لشراء اسهم في الشركة ومقدارها (٢٤٥.٠٠٠) دينار من اصل رأسمال الشركة البالغ (٤٠٠.٠٠٠) دينار.

- استثمرت الشركة في شركة مجموعة العصر للاستثمار كمؤسسين بمبلغ (٢٥.٠٠٠) دينار/سهم من اصل رأسمال الشركة البالغ (٧٢.٠٠٠.٠٠٠) دينار.

- تستثمر الشركة في الشركة العربية للأسواق التجارية كمؤسسين بمبلغ (٥٠.٠٠٠) دينار/سهم من اصل رأسمال الشركة البالغ (٢٥.٠٠٠.٠٠٠) دينار/سهم.

اسماء الاشخاص الذين يملكون اكثر من (٢٪) من رأسمال الشركة:

١-	سهيل خليل مقدح تملك	(١٠٪)
٢-	وسيم خليل مقدح يملك	(١٠٪)
٣-	مازن خليل مقدح يملك	(٨٪)
٤-	سمير خليل مقدح يملك	(٨٪)
٥-	جاد خليل مقدح يملك	(٦٪)

لا توجد شركات تملك اكثر من (٥٪) من رأسمال المال.

٣- شركة الاقبال للتطوير والاستثمار:

رأس المال المصرح به (٣٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
رأس المال المدفوع (٧.٥٠٠.٠٠٠) دينار
تاريخ التسجيل ١٩٩٥/١/١٠

اهم الاعمال التي قامت بها الشركة:

- حصلت على حق المشروع بالعمل بتاريخ ١٩٩٥/٩/١١ يقوم مجلس الادارة حاليا بدراسة الاستثمار في بعض المشاريع

- يدرس مجلس الادارة انشاء محفظة اسهم في السوق المالي في حدود (١.٥٠٠.٠٠٠) دينار

- تقدمت الشركة بطلب من اجل انشاء شركة نقل سياحي بين اسرائيل والاردن ومنطقة الحكم الذاتي

- تقدمت الشركة الى سلطة اقليم العقبة من اجل استئجار ارض في ميناء العقبة لانشاء فندق سياحي وما زالت المفاوضات جارية.

* اسماء الشركات التي تملك اكثر من (٥٪) من رأسمال المال:

- ١- شركة بنسك الاردن تملك (٨٣٪)
- ٢- شركة فرح للادوات الكهربائية والصحية تملك (٦٨٪)
- ٣- شركة البنك الاردني الكويتي تملك (٦٦٪)

* اسماء الاشخاص الذين يملكون اكثر من (٢٪) من رأسمال المال:

- ١- توفيق شاعر فاخوري يملك (٦٦٪)
- ٢- سمير ذيب عمر عيسى يملك (٦٦٪)
- ٣- احمد حلمي عرموش يملك (٣٣٪)
- ٤- سعيد نجم الدين الترك يملك (٣٣٪)

هكذا من المثل

٤- شركة الشرق للمشاريع الاستثمارية:

راس مال الشركة المصرح به (٩٠٠٠٠٠٠٠) سهم/دينار
 راس المال المدفوع (٤٥٠٠٠٠٠٠) سهم/دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٤/١٠/٥

اهم الاعمال التي قامت بها الشركة:

- شركة الشرق للمشاريع الفندقية والسياحية وتمتلك (٤٩٥٠٠٠) دينار اي ما نسبته (٩٥٪) من رأسمال الشركة البالغ (٥٠٠٠٠٠) دينار.
- تقوم الشركة في الوقت الحاضر بتنفيذ مشروع فندق سياحي كلفته التقديرية (١١) مليون دينار تساهم الشركة بنسبة (٩٩٪) من رأسمال المشروع.
- المساهمة في شركة الاتحاد لصناعة النشا بحصة مقدارها (٣٠٠٠٠٠) دينار.
- المساهمة في شركة مصانع الجلوكوز بحصة مقدارها (٧٥٠٠٠) دينار.
- المساهمة في شركة الحكمة للاستثمارات بحصة مقدارها (١٣٣٣٣) دينار.
- المساهمة في شركة المستثمرون العرب بحصة مقدارها (٢٠٠٠٠٠) دينار من اصل رأسمال الشركة البالغ (٢٠٠٠٠٠٠) دينار.
- المساهمة في شركة الاتحاد للصناعات المعدنية والهندسية بحصة مقدارها (٢٦٦٦٦) دينار من اصل رأسمال الشركة البالغ (٨٠٠٠٠٠) دينار.
- المساهمة في شركة دلب للاستثمارات بحصة مقدارها (١٠٠٠٠٠) دينار علما بان الشركة تحت التأسيس.
- المساهمة في بنك الصابرات والتمويل الاردني بحصة مقدارها (٥٠٠٠٠٠) دينار من اصل رأسمال الشركة البالغ (٢٠٠٠٠٠٠) دينار.
- هناك مشاريع اخرى تحت الدراسة.

* اسماء الشركات التي تملك اكثر من (٥٪) من راس المال:

أ- الشركة الاردنية المتحدة للاستثمار تملك (٨٨٪)

* اسماء الاشخاص الذين يملكون اكثر من (٢٪) من راس المال:

أ- عبد الله احمد صالح الحوراني يملك (٤٤٪)

ب- محمد صالح الحوراني يملك (٢٧٪)

ج- محمد الضراغمة يملك (٢٦٪)

د- احمد الحوراني يملك (٢٢٪)

هكذا من الشاهد

٥- الشركة الاهلية للأردنية القابضة:

رأس المال المصرح به (١٥٠٠٠٠٠٠) سهم/دينار
رأس المال المدفوع (١٢٥٠٠٠٠) سهم/دينار
تاريخ التسجيل ١٩٩٤/١١/١٣

اهم الاعمال التي قامت بها الشركة:

- قامت الشركة بشراء وتملك (١٤٩٩٩٠) حصة من اصل (١٥٠٠٠٠) حصة في الشركة الاهلية الأردنية للتجارة (ذ.م.م) والتي تقوم بأعمال التجارة العامة وتجارة السورق والكرتون والقرطاسية وتمثيل الشركات والمؤسسات المحلية والاجنبية والحصول على وكالاتها.

- قامت الشركة بشراء عدد (٥٠٠٠٠) سهم من اسهم شركة الاتحاد للصناعات المتطورة (مساهمة عامة) بحصة مقدارها (١٩٩٥٠٧٥٠) دينار من اصل رأسمال الشركة البالغ (٥٠٠٠٠٠) دينار.

- هناك مشاريع اخرى قيد الدراسة

* اسماء الشركات التي تملك اكثر من (٥٪) من رأس المال:

أ- بنك الاتحاد للتدخار والاستثمار ١٠٪
ب- بنك الاردن والخليج ٦١٪

* اسماء الاشخاص الذين يملكون اكثر من (٢٪) من رأس المال:

أ- فؤاد بجالي يملك (١٠٪)
ب- فوزي شنوده يملك (٨٣٪)
ج- جورج ابو خضر يملك (٦١٪)
د- جاد مقدح يملك (٥٣٪)
هـ- مازن مقدح يملك (٥٣٪)
و- سهيل مقدح يملك (٥٣٪)
ز- سمير مقدح يملك (٥٣٪)

٦- الشركة الأردنية للاستثمارات المتخصصة:

رأسمال الشركة المصرح به (٤٠٠٠٠٠٠) سهم/دينار
رأس المال المدفوع (٢٠٠٠٠٠٠) دينار
تاريخ التسجيل ١٩٩٥/١/١٩

اهم الاعمال التي قامت بها الشركة:

- قامت الشركة بتأسيس الشركة المتخصصة للاستثمار والتطوير العقاري (ذ.م.م) وتساهم الشركة بما نسبته (٧٥٪) من رأسمال الشركة البالغ (٢٠٠٠٠٠٠) دينار.

- يقوم مجلس الادارة حاليا بدراسة عدة مشاريع استثمارية تنموية.

اسماء الاشخاص الذي يملكون اكثر من (٢٪) من رأس مال الشركة:

أ- جميل بركات يملك (٢٥٪)
ب- عارف بركات يملك (٢٥٪)
ج- سامي بركات يملك (٢٥٪)
د- رعد سلمان يملك (٢٥٪)
هـ- ثروت البرغوثي يملك (٢٥٪)
و- عزمي يوسف يملك (٢٥٪)
ز- ياسين سلمان يملك (٢٥٪)
ح- مروان النوباتي يملك (٢٥٪)

لا توجد شركات تملك اكثر من (٥٪) من رأس مال الشركة.

كلنا من الشعب

٧- شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية:

رأسمال الشركة المصرح به (١٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
 رأس المال المدفوع (٥.٠٠٠.٠٠٠) دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٥/١/١٢
 لم تزودنا الشركة بأية معلومات حول مشاريعها لتاريخه.

اسماء الشركات التي تملك (٥٪) من رأسمال الشركة:

- أ- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تملك (٥٪)
 ب- البنك العربي يملك (٥٪)
 ج- بنك الامكان يملك (٥٪)
 د- بنك القاهرة عمان يملك (٥٪)

اسماء الاشخاص الذي يملكون اكثر من (٢٪) من رأس مال الشركة:

- أ- علي محمد ابو الحاج يملك (٣٥٪)
 ب- عبد الخالق ابو الحاج يملك (٣٪)
 ج- ربيع المصري يملك (٣٪)
 د- خليل التلهوني يملك (٢٥٪)
 هـ- جمال الشاعر يملك (٢٥٪)
 و- عبد المحسن القطان يملك (٢٥٪)
 ز- عمر محمد بن لادن يملك (٢٪)

٨- الشركة الاردنية لصناعة البحر الميت:

رأسمال الشركة المصرح به (١٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
 رأس المال المدفوع (١٥.٠٠٠.٠٠٠) دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٤/١٠/١٢

اهم الاعمال التي قامت بها الشركة:

- استكملت الشركة اجراءات الترويج واظهار شركة الملح الصناعي وملح
 الطعام وهي بصدد دعوة المؤسسين لاشهار الشركة.
 - مشروع اكسيد المغنيسيوم قيد الدراسة
 - هناك دراسات لم تستكمل لمشاريع اخرى.

اسماء للشركات التي تملك اكثر من (٥٪) من رأس مال الشركة:

- أ- شركة البوتاس العربية تملك (٥١٪)
 ب- المؤسسة الاردنية للاستثمار تملك (١٠٪)
 ج- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تملك (١٨٪)
 د- شركة مناجم الفوسفات الاردنية تملك (٥٧٪)

هكذا من العمل

٩- شركة زاره للاستثمار السياحي:

رأسمال الشركة المصرح به (٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
 رأس المال المدفوع (٢٤٨.٤٩٩.٩٧٠) دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٤/٥/١٠

أهم الأعمال التي قامت بها الشركة:

- شركة المشرق للفنادق والسياحة بنسبة (٦٠٪) بحصة مقدارها (٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار
- شركة عمان للاستثمار السياحي (٧٥٪) بحصة مقدارها (١٥٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار
- شركة رم للفنادق والسياحة بنسبة (٧٥٪) بحصة مقدارها (٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار
- شركة الواحة للفنادق والسياحة (٧٥٪) حصتها مقدارها (٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار
- شركة الوادي للفنادق والسياحة بنسبة (٧٥٪) بحصة مقدارها (٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار
- الشركة الأردنية لتجارة المستلزمات الفندقية بنسبة (٧٥٪) بحصة مقدارها (٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار
- شركة القدس للاستثمار السياحي (٢٠٪) بحصة مقدارها (٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار
- قامت الشركة بشراء (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم من أسهم الحكومة في رأسمال شركة الفنادق والسياحة الأردنية وقد احتفظت الشركة بما مجموعه (١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم من هذه الأسهم بلغت قيمتها (٧٢) مليون دينار
- لدى الشركة حالياً مشروعات قيد الإنجاز وهي مشروع الموفنيك/البترام ومشروع فندق جراند حياة والمركز التجاري التابع له
- تقوم الشركة حالياً بدراسة جدوى اقتصادية لعدة مشاريع

أسماء الشركات التي تملك (٥٪) من رأس مال الشركة:

- أ- بنك القاهرة عمان يملك (١٠٪)
- ب- الشركة الوطنية للخدمات المالية تملك (٥٪)
- ج- شركة المشرق للاستثمار تملك (٦٪)

* أسماء الأشخاص الذين يملكون أكثر من (٢٪) من رأسمال الشركة:

- أ- نجوى محمد ماضي تملك (٥٪)
- ب- خالد المصري يملك (٥٪)
- ج- سيرين المصري تملك (٥٪)
- د- ياسين التلهوني يملك (٥٪)
- هـ- خليل التلهوني يملك (٤٩٪)
- و- صبيح المصري يملك (٤٩٪)
- ز- حمزة خليل التلهوني يملك (٥٪)
- ح- رولى خليل التلهوني تملك (٢٥٪)

هكذا من الأعمال

١٠- شركة مجموعة العصر للاستثمار:

رأسمال الشركة المصرح به (٧٢٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
 رأس المال المدفوع (٣٦٠٠.٠٠٠) دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٥/٦/٢٢

أهم الأعمال التي قامت بها الشركة:

- تمتلك الشركة حصص الأغلبية في شركة مجموعة الصلاح للاستثمارات بحصة مقدارها (٢٩٩٩٩) من أصل رأسمال الشركة البالغ (٣٠.٠٠٠) دينار.
- تمتلك الشركة حصص الأغلبية في شركة مجموعة الصلاح للمنسوجات بحصة مقدارها (٢٩٩٩٩) دينار من أصل رأسمال الشركة البالغ (٣٠.٠٠٠) دينار.
- تمتلك الشركة التابعة للشركة القابضة شركة مجموعة الصلاح للمنسوجات شركة مصنع الصلاح لللبسة الجاهزة وحصتها فيها (٤٠.٨٠٠) دينار.
- العمل جاري على إقامة مصنع للملابس الداخلية ومصنع منتجات الألبان ومن المتوقع الانتهاء منها في مطلع العام القادم.

أسماء الشركاء التي تملك أكثر من (٥٪) من رأسمال الشركة:

- ١- الشركة العربية للاستثمارات المالية تملك (٦٩٪)

أسماء الأشخاص الذي يملكون أكثر من (٢٪) من رأس مال الشركة:

- أ- عمر محمد زياد صلاح يملك (٤٥٪)
- ب- د. مروان الصايغ يملك (٢٧٪)
- ج- كريم الصايغ يملك (٢٧٪)
- د- محمد صلاح يملك (٢٧٪)

١١- شركة السلام للاستثمار:

رأسمال الشركة المصرح به (٩٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
 رأس المال المدفوع (٢٢٥٠.٠٠٠) دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٥/٦/٢٢

أهم الأعمال التي قامت بها الشركة:

- حصلت الشركة على حق الشروع بالعمل بتاريخ ١٩٩٥/١/٤
- أوضحت الشركة بكتابها المؤرخ في ١٩٩٥/٩/١١ أن لديها عدد من المشاريع الجاهزة للتنفيذ فور حصولها على حق الشروع في العمل.

أسماء الأشخاص الذي يملكون أكثر من (٣٪) من رأس مال الشركة:

- أ- زهير عورتاني يملك (١٠٪)
- ب- فيصل عبد اللطيف الداوي يملك (٥٥٪)
- ج- عبد الأحد قطان يملك (٤٤٪)
- د- محمد الطاهر يملك (٢٧٪)
- هـ- ميشيل الصايغ يملك (٢٢٪)
- و- محمد زياد صلاح يملك (٢٢٪)

أسماء الشركاء التي تملك أكثر من (٥٪) من رأسمال الشركة:

- أ- بنك الأردن والخليج يملك (١٠٪)

هذه من الأعمال

١٢- شركة الاستثمارات التعديلية:

رأسمال الشركة المصرح به (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
 رأس المال المدفوع (١٢٥٠.٠٠٠) دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٦/١/٩

اسماء الشركات التي تملك أكثر من (٥٪) من رأسمال الشركة:

- أ- شركة الفوسفات الاردنية تملك (١٠٪)
- ب- شركة البوناس العربية تملك (١٠٪)
- ج- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تملك (١٠٪)
- د- شركة الكربونات الاردنية تملك (٧٪)
- هـ- مؤسسة التربة الاردنية تملك (٥٪)

اسماء الاشخاص الذين يملكون (٢٪) من رأسمال الشركة :

- أ- امين زهران يملك (٣٪)
- ب- منصور شموط يملك (٢٪)
- ج- سعيد الترك يملك (٢٪)

١٣- الشركة العربية للاستثمار الاعلامي:

رأسمال الشركة المصرح به (٦٠٠٠.٠٠٠) سهم/دينار
 رأس المال المدفوع (٣٠٠٠.٠٠٠) دينار
 تاريخ التسجيل ١٩٩٦/١/٨

اسماء الشركات التي تملك أكثر من (٥٪) من رأسمال الشركة :

- أ- شركة السلام للاستثمار (م.ع.م) تملك (٨٣٪)

اسماء الاشخاص الذين يملكون أكثر من (٢٪) من رأس مال الشركة :

- أ- زهير عورتاني يملك (٣٧٪)
- ب- محمد فائق عبد الحق يملك (٣٣٪)
- ج- معالي عاكف الفايز يملك (٣٣٪)
- د- سميحة رفيغان المجالي يملك (٣٣٪)
- هـ- عبد المنعم سويد يملك (٢٥٪)

هذه من الملاحق

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ منصور بن طريف

السيد منصور بن طريف :

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

بداية اشكر كل الشكر معالي

وزير الصناعة والتجارة على هذه

الاجابة المفصلة الى حد ما والتي ائت

ضمن المدة القانونية .

معالي الرئيس

لقد كان هناك الكثير من

الدراسات والتحليلات الاقتصادية

والمالية التي قام بها اهل الاختصاص

واتفقت في مضمونها على ان قيام

الشركات القابضة بجميع مئات

الملايين من الدنانير ساعد حتى الان

في تجميد تلك الاموال وارى الى

نقص في السيولة المتاحة لان تلك

الشركات لم تقم بمجهود مناسب

لتحريك الاستثمار من تلك الحصيلة

التي جمعتها ، فلا هي تركت تلك

الاموال لدى الافراد والهيئات الذين

ساهموا فيها والذين ما كانوا كافر

وكهيئات ليعزوا اموالهم او جزء

مهماً منها دون استثمار ودون

السيواران في حركية الاستثمار

الاقتصاد الوطني لو لم يجمعها منهم

الشركات القابضة ولا هي قامت

بالجهد المناسب المطلوب كما يفترض

ان تقوم به .

ان ما اردنا ان نسمعه من وزير

الصناعة هو مدى الاستعداد لدى

الوزاره لمواجهة هذا الموقف تجاه

حركة الاقتصاد الوطني .

لقد طلبنا معلومات عن تلك

الشركات وكما ورد في السؤال

تتعلق تفصيلاً برؤوس اموالها المكتب

بها والمدفوعة وما قامت به تلك

الشركات من مشاريع استثماريه

وحجم العماله وطبيعة تلك المشاريع

الاستثماريه وتوزيعها الجغرافي في

اقاليم المملكه التنمويه ولكن ما ورد

من المعلومات غطى جزءاً فقط مما

طلبنا او اشرنا اليه سواء منها ما

وجد في سجلات الوزارة او مما

اجابت به الشركات نفسها تجاه

الوزارة ، ان شركة من هذه

الاكتتاب بها في هذه الشركات زاد

عن ٣٠٠ مليون دينار .

نكرر الشكر لمعالي الوزير واملنا

بمعاليه وبجهاز الوزارة متابعة هذه

الموضوع بكل حرص .

شكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير الصناعة

والتجارة

معالي وزير الصناعة والتجارة :

شكراً معالي الرئيس

الواقع ما ذهب اليه معالي الاخ

منصور بن طريف هو موضوع

اهتمام وزارة الصناعة والتجارة حيث

ان تأسيس هذه الشركات كان

يعطي انطباعاً بأن الاستثمار

سيحسن بصورة كبيرة واعتمدنا

بشكل كبير على ان هذه الشركات

قادرة على دراسة الجدوى الاقتصادية

للمشاريع ومن ثم الاستثمار في

مشاريع ذات بعد اقتصادي وتعمل

على زيادة فرص العمل والصادرات

والانتاج في الاردن ، وللأسف بعض

هذه الشركات لم ترتقي الى ما

الشركات رقم (٣) كما ورد في

جواب معالي الوزير شركة الاقبال

للتطوير والاستثمار رغم ضخامة

راسمالها المكتب به والمدفوع ولكنها

حتى الان لم تساهم بمشروع ذي بال

رغم انها قامت منذ اوائل عام

١٩٩٥ وكذلك معظم الشركات

الاخرى .

ان مجموع المبالغ المكتب بها في

الشركات القابضة التي وردت في

جواب معالي وزير الصناعة والتجارة

هو حوالي ١٧٤ مليون دينار .

والمبالغ المدفوعة حوالي ٧٧ مليون

دينار وحجم المشاريع المنفذه حتى

الان لا يتجاوز عشرة ملايين دينار .

اننا واثقون من حرص معالي وزير

الصناعة والمسؤولين في الوزارة على

متابعة كل ما هو ضروري لان تقوم

هذه الشركات بانطلاقه مناسبه في

بحال الاستثمار والانتاج وتوريد

العماله كما ان ما يذكره الممثلون

الاقتصاديون واعلميون في دراساتهم

التي نشرها ان حجم الاموال التي تم

توقعناه وأنا اعتقد معالي الزميل ان هناك بعض الشركات التي لم تقم بواجبها كما ورد في الاهداف والغايات لتأسيس الا ان بعض الشركات الاخرى قامت بواجبات متميزة وباستثمارات متميزة وخاصة في القطاعات السياحيه والخدماتيه . بعض الصناعات الرئيسيه . ان وزارة الصناعة والتجارة تقوم الان بمتابعة اعمال هذه الشركات والتي يقدر راسمها المسجل بحوالي ٢٠٠ مليون دينار بحيث ان نتأكد ان الاهداف والغايات لتأسيس هذه الشركات يتم العمل على تحقيقه ونعد معالي الزميل الكريم ان تتابع هذه الامور مما يخدم المصلحه العامه اولاً ومن ثم المساهمين الذين ساهموا في هذه الشركه ووضعوا اموالهم لتستثمر بأسلوب يحسن الوضع الاستثماري في الاردن .

شكراً معالي الرئيس
معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، البند الذي يليه
السيد الامين العام :

٢ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٤٤١٤) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٤٨) المقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٥١٦/٢٩/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/٣/٩

معالي وزير المياه والري
ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٤٨) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢ المقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاسئلة
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري للاجابة

عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :
ما هي خطة وزارة المياه والري بخصوص تنقية مياه سد الملك طلال وتخليصه من النفايات الصلبة والسائلة وخاصة مادة البورون ذات الاثر السليبي على المزروعات في وادي الاردن والتي تروى بماء السد المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
علي الشطي
بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المياه والري
سلطة المياه
الرقم س م ٤٤١٤/١٠/١٤/١
التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : سد الملك طلال
اشاره الى كتابكم رقم ٩٦/٣/٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٦
والتضمن استفسار سعادة النائب علي الشطي بخصوص تخليص السد

من النفايات وخاصة مادة البورون فارجو العلم بأنه ونتيجته للطلب الذي قامت به سلطة المياه من وزارة الصناعه والتجاره / مؤسسة الموصفات والمقاييس لاجماد بديل لمادة البورون في صناعة المنظفات الكيماوية فقد قامت وزارة الصناعه والتجاره باصدار قرار لتحديد استخدام مركبات البورون في صناعة المنظفات الكيماوية عام ١٩٩١ ونتيجته لذلك انخفضت النسبه من (٨،٠-١) الى اقل من ٠,٥ ملغم/لتر في المياه المعالجه والخارجة من محطة السمراء والتي تعتبر من الروافد الرئيسيه لمياه السد والى ما دون هذه النسبه المذكوره في المياه الخارجة من السد كما وتعتبر هذه النسبه ضمن الحدود المسموح بها وتحقق مواصفات منظمة الاغذية والزراعه الدولييه (FAO) لاغراض الري في مناطق الاغوار .

اما بخصوص نوعية المياه المعالجه في السمراء فيجري حالياً تنفيذ مشروع رفع كفاءه المحطة وهذا من شأنه

تحسين نوعية المياه المعالجة في
المحطة نسيماً ، كما وتجري حالياً
دراسة تقوم بها إحدى الشركات
الأمريكية لقطاع الصرف الصحي في
حوض عمان / الزرقاء ، حيث
تتضمن هذه الدراسة إنشاء محطات
تنقية جديدة وبالتالي تخفيف الاحمال
الواردة على محطة السمراء وهذا من
شانه تحسين نوعية المياه الداخلية على
سد الملك طلال بشكل ملموس
حيث من المتوقع الانتهاء من هذه
الدراسة في مطلع العام القادم .
واقبلوا فائق الاحترام،،
وزير المياه والري
م . م . سمير قعوار

معالي رئيس المجلس :
الاستاذ علي الشطي
السيد علي الشطي :
شكراً معالي الرئيس
سيدي اطلب تاجيل الاجابه الى
حيث حضور معالي وزير لكون
معالي الوزير غائب عن جلسته طبعاً
هذا الموضوع اتفقت انا ومعالي
الوزير عليه قبل جلسته .

معالي رئيس المجلس :
يوجل ، البند الذي يليه
السيد الامين العام :
٣ - كتاب معالي وزير الاشغال
العامة والاسكان رقم (٥١٤٤)
تاريخ ١٩٩٦/٤/٣ ، جواباً على
السؤال رقم (١٦٨) المقدم من سعادة
النائب السيد مفلح اللوزي .
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٧٣٣/٢٠/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٥
معالي وزير الاشغال العامة
والاسكان

ابعث لمعاليكم صوره عن السؤال
رقم (١٦٨) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤
للمقدم من سعادة النائب السيد مفلح
اللوزي .
يرجى الاطلاع والاجابه عليه
ضمن المدة القانونية .
واقبلوا الاحترام ،،،
م . م . سعد هابل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاسئلة
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى معالي وزير الاشغال الاكرم
للاجابة عنه خلال المدة المحددة في
النظام الداخلي
نص السؤال :
ماذا جرى على الجزء من الشارع
الحزامي الذي مخطط له ان يمر في
تنظيم بلدة الجبيهة يتفرع من شارع
ياحوز ويربط في شارع اريد غابة
وصفي التل ويسمى بشارع (الميه)
وتم عليه استملاكات قبل مده من
الزمن مقدره بأكثر من عشرة
سنوات ويفتره اخره تم العيول عنه
من قبل وزارة الاشغال الموقره وبعد
هذه المده المعطله على اصحاب
الاراضي بالعطل والضرر لسنا ان التيه
تتجه الى بقائه مع هذا نرجو الجواب
الواضح والسريع . معالي وزير الاشغال
المحرم حتى يكون هناك جواب اكيد
ماذا يجري على هذا الشارع .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب
مفلح اللوزي
بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الاشغال العامة والاسكان
الرقم ٥١٤٤/٣٠٠١٢١
التاريخ ١٩٩٦/٤/٣
الموافق ١٤١٦/١١/١٥
معالي رئيس مجلس النواب
اشارة لكتاب معاليكم رقم
٧٣٣/٣٠/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٦/٣/٢٥ بخصوص السؤال رقم
(١٦٨) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤
والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح
اللوزي حول الاستفسار عن وضع
استملاك الجزء الرابع من الطريق
الدائري حول مدينة عمان (والمار
داخل تنظيم الجبيهة والذي يتفرع
من طريق ياحوز ويربط مع طريق
اريد / جرش ويسمى بشارع الميه) .
ارجو معاليكم التكرم بالعلم بأن
توجه هذا الوزارة يتمثل باعتماد
الجزئين الاول والثاني من الطريق
الدائري حول مدينة عمان ، واعتبار
الاجزاء الثالث والرابع والخامس من

هذا الطريق كطرق تنظيمية من اختصاص امانة عمان الكبرى وبلدية الزرقاء .

كما وارجو معاليكم العلم انه سيتم مخاطبة دولة رئيس الوزراء بخصوص توجهات هذه الوزارة المذكورة اعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،
وزير الاشغال العامة والاسكان
المهندس عبد الهادي الجوالي
معالي رئيس المجلس :

الاستاذ مفلح اللوزي
الاستاذ مفلح اللوزي :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس
معالي الرئيس . اخواني النواب
المحترمين

اشكر معالي وزير الاشغال العامة والاسكان المحترم على الاجابة حول السؤال المقدم من قبلي بخصوص الطريق الدائري والحزامي حول عمان . والذي اجاب عليه معاليه مشكوراً والجهود التي بذلت وادت الى حل هذا الاشكال من قبل معالي

وزير الاشغال ومعالي امين عمان الكبرى مجتمعين شاكرين لهم بأسم المواطنين الذين ينتفعوا من تنفيذ الشارع المذكور تنظيمياً بعد ان مضى عليه مدة طويلة تتجاوز العشر سنوات كانت سبب بعدم افراز وتقسيم هذه الاراضي بين المالكين . لازالة الشبوع منها وهي داخله التنظيم الهيكلي ومساحتها لا تقل عن الفسي دتم من اراضي الجبهيّة والجوارين لها .

ومن هنا نطالب معالي امين عمان الكبرى ووزير الاشغال العامه بفتح وتعبيد هذا الشارع ليحقق العدالة والانصاف بدلاً من الضرر الذي لحق بأصحاب هذه الاراضي . وهذا الشارع يتفرع من شارع ياجوز الزرقاء ويلتقى بشارع مدينة ابو نصير السكنية ومذخل الى عمان من الجهة الشمالية الى الزرقاء واريد لشمال الملكة ويخفف ضغط السير من الى مدينة ابو نصير والمدينة الترويحيه التي اصبح السير عليها كثيف جداً على شارع واحد لهذا

نلج على فتح هذا الشارع المذكور لتتفرج المنطقه من عقده السير ويكون شارع بديل ومتفرع ، وشكراً معالي الرئيس :
معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، البند الذي يليه
السيد الامين العام :

٤ - كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤٠٩٣) تاريخ ١٩٩٦/٤/٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥٧) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم ٦١/٢٨/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/١/١٢
معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
ابعث لمعليكم صورة عن السؤال رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .

ارجو الاطلاع والاجابه عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،
م . سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
التاريخ ٢٨/رجب/١٤١٦ هـ
الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٠
معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاوقاف المحرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي
نص السؤال :

ماهي الاجراءات التي قمت بها لتنفيذ المطالب التي تقدمت بها مجلس الوزارة الموقر المنعقد في محافظة جرش بتاريخ ١٩٩٥/٩/٥ والتي تقع ضمن اختصاصكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
سليمان السعد
بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من الأشغال

وزارة الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية

الرقم ٤٠٩٣/٢١/١/١

التاريخ ١٤١٦/١١/١٦ هـ

الموافق ١٩٩٦/٤/٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

٦١/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/١/١٣ المربوط معه السؤال

رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

والمقدم من سعادة النائب سليمان

سلامة السعد .

ارجو ان ابين لمعاليكم بانني سبق

ان اجهت على سؤال سعادة النائب

رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨

بكتابي رقم ٨٢٨/٢١/١/١ تاريخ

١٩٩٦/١/٢٨ ، وقد تضمن الجواب

المساعدات التي تقدمها الوزارة

للمساجد في المملكة بشكل عام مع

كشف تفصيلي لمساجد كل محافظة

ومن ضمنها مساجد محافظة جرش ،

واما بخصوص موازنة عام ١٩٩٦

فقد تم رفع مخصصات مساعدات

المساجد الى مبلغ (١٧٨٠٠٠) مائة

وثمانية وسبعين الف دينار وسيتم

عمل خطة لتوزيعها على مساجد

المملكة ومن ضمنها مساجد محافظة

جرش حسب الحاجة والاولوية اما

بالنسبة لرصد المساجد بالائمة

والوعاظ فان الوزارة تسعى جاهدة

لزيادة الوظائف المحدث في تشكيلات

وزارة الاوقاف من اجل تغطية حاجة

المساجد بالاضافة الى زيادة

مخصصات صندوق الدعوة

والاستعانة بالمؤهلين في علوم الشريعة

من موظفي الدوائر الاخرى عن

طريق تكليفهم بالمكافأة او مقابل

السكن ان وجد .

اما بالنسبة لاجراءات بناء المساجد

فانه قد تم اجراء عدة تعديلات على

تعليمات بناء المساجد ودور القرآن

الكريم بهدف تبسيط اجراءات

تشكيل لجان بناء المساجد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام

وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية

الدكتور عبد السلام العبادي

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ سليمان السعد :

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اشكر معالي وزير الاوقاف على

رده وان جاء متأخراً اكثر من ثلاثة

اشهر عن موعده المحدد .

كان سوالي محدداً حول المذكرة

التي قدمتها الى مجلس الوزراء الموقر

والذي انعقد في محافظة جرش بتاريخ

١٩٩٥/٩/٥ م متضمنه الطلبات

الملحة لمحافظة جرش وكان من ضمن

هذه الطلبات التي تخص وزارة

الاوقاف مايلي .

١ - تعيين عدد من الأئمة

المؤهلين في المساجد ، وقد وعد

معالي وزير الاوقاف تعيين دفعه

جديده من المؤهلين عام ١٩٩٥ م

وعدددهم خمسة عشر اماماً على الاقل

والترتب بذلك امام مجلس الوزراء في

الاجتماع المشار اليه ، ولكن لم يتم

تعيين أي منهم الى الان .

واذا كانت وزارة الاوقاف

تتورع بعدم تقديم المؤهلين من

الخريجين لوزارة الاوقاف للتعيين في

ملاكها فانا اسال معالي وزير

الاوقاف .

لماذا تقوم الوزارة بفك التزام

الخريجين من كلية الدعوة واصول

الدين ولا تقوم بتعيينهم ائمة في

المساجد حيث لم يعين اي منهم في

المساجد الى الان في محافظة جرش بل

ينتهيون الى وزارة التربية والتعليم ثم

لماذا قامت وزارة الاوقاف باغلاق

كلية العلوم الاسلامية تدريجياً حيث

لم تقبل الوزارة التحساق الطلبة

الراغبين في الدراسة في تلك الكلية في

العام الدراسي ٩٦/٩٥ وبالتالي سيتم

اغلاق هذه الكلية اعتباراً من العام

الدارسي المقبل اذا لم يتراجع معالي

وزير الاوقاف عن هذا القرار .

ومن جهة اخرى فأن جواب

معالي وزير الاوقاف على السؤال

بقوله فان الوزارة تسعى جاهدة

لزيادة الوظائف المحدث في تشكيلات

وزارة الاوقاف من اجل تغطية حاجة

هكذا من الأهل

المساجد بالاضافة الى زيادة
مخصصات صندوق الدعوة .
اقول :

لان مسؤولية الحكومة تضامنيه
امام هذا المجلس فلاني اطالب الحكومة
برفد موازنة وزارة الاوقاف لزيادة
الوظائف المحدثه في جدول
التشكيلات ، واتي مع معالي وزير
الاوقاف في هذا الطلب وانا اعلم
هذا جيداً حيث كنت موظفاً في
وزارة الاوقاف ، اقول ان الحكومة
مقصرة في هذا الجانب وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
معالي وزير الاوقاف
معالي وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية :
شكراً سيدي الرئيس

حقيقه اريد فقط ان اوضح ان
الذي تم الوعد به تم تنفيذه ، يعني
عين في ال ١٩٩٥ بمحافظه جرش
عن طريق التعيين المباشر والاكراهيه
١٩ شخص كما عين في ال ١٩٩٦
١٠ اشخاص ضمن التصور الذي
اشير له في الكتاب ولم يكتفي الامر

على هذا القضايا اثما فيما يتعلق ايضاً
في قضيه اللجان احب ان اطمئن
سعادة النائب بأن هنالك اكثر من
٤١ لجنة تعمل في المحافظة الان تابعه
لوزارة الاوقاف سواء كانت لجان
بناء او رعاية او لجان زكاه باعداد
تزيد عن ٣٥٠ عضواً في هذا اللجان
حتى البعد الاستثماري الذي سيمكن
وزارة الاوقاف من التعيين احيل -
الحمد لله - قبل ايام عطاء كبير
لمشروع استثماري سيزيد عائدات
الاوقاف في هذا المجال وبالتالي يمكنها
من التعيين بكلفه تقرب ربع مليون
دينار ، فلذلك ما تم الوعد به وفق
الطلبات المشار اليها في الكتاب الذي
بحث في مجلس الوزراء تم تنفيذه ، اما
تضيه الشواغر تم تخصيص من
الحكومة - الحمد لله - الى ١٩٩٥
(١٥٠) شاغر وفي ال ١٩٩٦
(١٥٠) شاغر والموئل ايضاً ان يكون
وفق الخطه هنالك في ال - ١٩٩٧
(١٥٠) شاغر وستال محافظه جرش
حظها من هذا وفق تصور شمول قائم
على عدالة التوزيع ، شكراً .

الموافق ١٩٩٦/٣/١٧
معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسفله

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى معالي وزير الصحة للاجابة عنه
خلال المدة المحددة في النظام الداخلي
نص السؤال :

لقد تم انجاز مستشفى الامر فيصل
بالرصيفه وبدأ باستقبال المرضى منذ
حوالي خمسة اشهر ولكن الناس
يشكون من قلة الامكانيات والنقص
الحاد في التخصصات والاجهزة
الطبية ، ارجو بيان التخصصات
العاملة في المستشفى وخطة الوزارة
لائمات تجهيز المستشفى وتزويده
بالاجهزة الطبية المطلوبه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب

محمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الصحة

الرقم ٢٦/٢/٤/٤

التاريخ ١٩٩٦/٤/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٥ - كتاب معالي وزير الصحة
رقم (٢٩) تناريخ ١٩٩٦/٤/١٤ ،
جواباً على السؤال رقم (١٧٢)
المقدم من سعادة النائب الدكتور
محمد الحاج .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٧٣٨/٣٠/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٥

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال

رقم (١٧٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ،

المقدم من سعادة النائب الدكتور

محمد الحاج .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هاني السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

نحية طيبة وبعد ،،،

اشارة لكتاب معاليكم رقم
٧٣٨/٣٠/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٦/٣/٢٥ ومرفه صورة عن
السؤال المقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد الحاج حول مستشفى
الامير فيصل بن الحسين .

ارجو ان ابين ان مستشفى الامير
فيصل يقدم خدماته الطبية للمواطنين
منذ بدء العمل فيه بتاريخ
١٩٩٥/١٠/٢١ بشكل جيد وذلك
من خلال التخصصات الطبية الرئيسة
والفرعية . مرفقا بطيه ثلاثة كشوف
تتضمن مايلي :-

١ - اهم التخصصات المتوفرة في
المستشفى

٢ - القوى البشرية العاملة في
المستشفى

٣ - كشف بالاجهزة الطبية

هذا وقد تم في الاونة الاخيرة
اكمال نقل قسم الطب الشرعي الى
المستشفى لتقديم خدماته لمحافظة
الزرقاء ، وكذلك اكمال انظمة
الاجهزة المختلفة بما فيها جهاز النداء
الالي ، ويجري العمل حاليا على انجاز
قسم السجل الطبي وتجهيز مكتبة
عملية وقاعة للمحاضرات وفتح
مدرسة لمساعدات التمريض وتجهيز
سكن التمريض الخاص بالمستشفى ،
ويتم حاليا ادخال مشروع الرقابة
وضبط الجوده ومشروع التصنيف
العالمي للأمراض ، كما سيتم التنسيق
مع الجهات المعنية لفتح قسم للعناية
بالام والطفل قبل الولادة وبعدها .

واقبلوا احترامي ،،،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة .

جدول رقم (١) مبين :

التخصصات الطبية الرئيسية والفرعية المتوفرة حاليا في المستشفى

- (١) اختصاصي الأمراض الباطنية
- (٢) اختصاصي الجراحات العامة
- (٣) اختصاصي جراحة التجميل
- (٤) اختصاصي النساء والتوليد
- (٥) اختصاصي الأطفال
- (٦) اختصاصي العظام
- (٧) اختصاصي جراحة المسالك البولية
- (٨) اختصاصي أمراض العيون
- (٩) اختصاصي أمراض الأنف والأذن والحنجرة
- (١٠) اختصاصي الأمراض الجلدية
- (١١) اختصاصي العلاج الطبيعي والعلاج الطبيعي والتأهيل
- (١٢) اختصاصي الأسنان
- (١٣) اختصاصي الأمراض النفسية
- (١٤) علاوة على وحدة الخداج ، ووحدة
العناية القلب .

هكذا من المأهول

القوى العاملة المحية (الكادر) فـ

مستشفى الأمير فيصل بن الحسين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٠

الرقم	الوظيفة	العدد الحالي
١	الأطباء	١٥ + ثمن
٢	ممرضات	١٢
٣	ممرضات قانونية	٢٢
٤	مأهولة قانونية	١٤
٥	مساعدة ممرض	١٩
٦	مساعد ممرض	٠٢
٧	أخصائي أشعة	٠١
	ب - نوبة أشعة	٠١
٨	أ - نسي علاج طبيعي	٠٢
	ب - نوبة علاج طبيعي	٠٢
٩	أ - نسي تغذية	١٢
	ب - نوبة تغذية	٠١
١٠	أ - نسي أسنان	٠١
	ب - نوبة أسنان	٠١
١١	أ - نسي أخصائي	٠٢
	ب - نوبة أخصائي	-

هكذا من المأهولة

القوى العاملة المحية (الكادر) فـ

مستشفى الأمير فيصل بن الحسين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٠

الرقم	الوظيفة	العدد الحالي
١	الأطباء	١٥ + ثمن
٢	ممرضات	١٢
٣	ممرضات قانونية	٢٢
٤	مأهولة قانونية	١٤
٥	مساعدة ممرض	١٩
٦	مساعد ممرض	٠٢
٧	أخصائي أشعة	٠١
	ب - نوبة أشعة	٠١
٨	أ - نسي علاج طبيعي	٠٢
	ب - نوبة علاج طبيعي	٠٢
٩	أ - نسي تغذية	١٢
	ب - نوبة تغذية	٠١
١٠	أ - نسي أسنان	٠١
	ب - نوبة أسنان	٠١
١١	أ - نسي أخصائي	٠٢
	ب - نوبة أخصائي	-

الرقم	الموظف	العدد الحالي
١٢	أ - فني مختبر	٠٤
	ب - مساعد فني مختبر	٠٨
	ج - مساعدة فني مختبر	٠٥
١٣	حازن معهد	٠١
١٤	أ - إخصائي تغذية / إحصائية تغذية	٠١
	ب - مساعد / مساعدة إحصائية تغذية	٠٣
١٥	كاتبة	٠٥
١٦	محاسب / محاسبة	٠٧
١٧	طيار	٠٢
١٨	أ - صيدلانية	٠٢
١٩	ب - مساعد صيدلاني	٠٣
	ج - مساعدة صيدلانية	٠٦
٢٠	أ - مأمور قسم	٠٤
	ب - مأمورة قسم	٠٣
٢١	المساعدين	١١
٢٢	طيار	١

John 11:10

[illegible]

كشف بالأجهزة الطبية المتوفرة فسي

مستشفى الأمير فيصل بن الحسين منذ

الرقم	اسم الجهاز	العدد الموجود
١	- INCUBATOR	حصة
٢	-ULTRASOUND CLEANING MACHINE	واحد
٣	- INHILATION PORTABLE	اربع
٤	- SPHYGMOMANOMETER MERCURY ADULT +CHILD	٢٠ كيلو متر
٥	-GYNAECOLOGICAL EXAMINATION TABLE	ثلاثة
٦	- ENT EXAMINATION UNIT	واحد
٧	- BABY SCALE	سنة
٨	- CHAIR FOR E.N.T	واحد
٩	- VACUME TRACTOR VORTEX AS 300 WITH SET	اشان
١٠	OF PNEUMATIC VACUME EXTRACTOR AND ENDOMET	
١١	RINE ASPIRATION	
١٢	- TCPO ₂ / TCPO ₂	واحد
١٣	- BED PAN WASHER	اشان
١٤	- NEW BORN VENTILATOR	اشان
١٥	- ULTRASOUND CLEANING MACHINE	اشان
١٦	- CARDIO AID PULMONARY MONITOR FOR CHILDREN	واحد
١٧	- EMERGENCY TROLLEY WITH DIFIBRILATOR	ثلاثة
١٨	- INFANT RESUSCITATION UNIT	اربع
١٩	- ELECTRO - SURGICAL UNIT	واحد
٢٠	- SPIROMETER	واحد
٢١	- ECG MACHINE	تاسعة
٢٢	- VENTILATOR	ثلاثة نقط
٢٣	- CHAIR OPHTHALMIC MOD 4350	واحد
٢٤	- ULTRASOUND SYSTEM	واحد
٢٥	- ULTRAVIOLET AUTO STERILIZER	واحد
٢٦	- DIAGNOSTIC SET	ثلاثون
٢٧	- COST AIR FILTER	ثلاثة
٢٨	- TYMPANOMETER	واحد
٢٩	- AIR DYNE AIR COMPRESSER	واحد
٣٠	- CAPNOMETER	اشان

كشف بالأجهزة الطبية المتوفرة فسي

مستشفى الأمير فيصل بن الحسين منذ

الرقم	اسم الجهاز	العدد الموجود
٢١	-CARDIO - AID DEFIBRILATOR	اربع
٢٢	- OPERATING TABLE	اربع
٢٣	- FETAL MONITOR 250	واحد
٢٤	- ECG MONITOR U.P	اشان
٢٥	-SUCTION MACHINE	سنة
٢٦	- FETAL MONITOR CARDIO - GRAPH 260	واحد
٢٧	-FETAL HEART DETECTOR	اشان
٢٨	- ANESTHESIA MACHINE	اربع
٢٩	- ASPIRATOR INTRAUTERINE	واحد
٣٠	- OXYGEN STORAGE TANK UNIT	واحد
٣١	- RESPIRATOR MONITOR OMR	واحد
٣٢	- ELECTRO SURGICAL UNITE WITH CAUTARY	اشان
٣٣	- RESPIRATORY MONITOR MOD RM 2000	واحد
٣٤	-CARDIO PULMONARY MONITOR FOR CHILD KM 2000	واحد
٣٥	- SPHYGMOMANOMETER ANEROID	عشرة
٣٦	- TRANSPORT INCUBATOR	واحد
٣٧	- PULSE OXYMETER	
٣٨	- PHOTOTHERAPY UNIT	اشان
٣٩	- DRILL AIR POWER	واحد
٤٠	- SONIC AID	اشان
٤١	- SHIMADZU 24 ULTRASOUND	واحد
٤٢	- X RAY MANUAL PROCESSING TANK	واحد
٤٣	- INFUSION pump.	اشان
٤٤	- DOPLAR	ثلاثة
٤٥	- OPHTHALMOSCOPE SPECIALIST	اشان
٤٦	- OTOSCOPE STANDERD	واحد
٤٧	-OPHTHALMOSCOPE STANDERD	واحد
٤٨	- DIAGNOSTIC STANDERD	واحد
٤٩	- DENTAL UNIT	واحد
٥٠	- AIR COMPRESSER	واحد

هكذا من المأهول

كشف بالأجهزة الطبية المتوفرة فسي

مستشفى الأمير فيصل بن الحسين منذ افتتاحه وتجهيزه

الرقم	اسم الجهاز	العدد الموجود
١١	- INFRA-RED THERAPY	اثان
١٢	- ENDOMED 581 DD	واحد
١٣	- CURAPULS	واحد
١٤	- PARAF. INE BATH	واحد
١٥	- NEMECTRONE EDIT (DIFFERENTIAL THERAPY)	واحد
١٦	- PRIMEDIC IF UNIT AND PRIMEDIC VAC	واحد
١٧	- SNOPLS 464	اثان
١٨	-BRT EXPORT PULS MULTIFUNCTIONAL	واحد
١٩	- ERGOMETER BICYCLE	واحد
٢٠	- ELTRAC 471 UNIVERSAL TRACTION UNIT	واحد
٢١	- WATER BATH	واحد
٢٢	- LABRATORY CENTER FUGE	واحد
٢٣	- G.F.L WATER DISTTLER	واحد
٢٤	-MEDICAL REGRIGATOR	واحد
٢٥	- LOICA MICROTONC	واحد
٢٦	- G. F.L SHAKER	واحد
٢٧	-HAEMATO CRITE CENTERFUGE	واحد
٢٨	- INCUBATOR BENCH	واحد
٢٩	- UNEVERSAL OVEN	واحد
٣٠	- TM 45C BINOCOLOR (MICROSCOPE)45 DEGREE	اثان
٣١	- GLUCOSE METER	اثان
٣٢	- GLUCOSE METER	اثان
٣٣	- ROTARY TISSUE PROCESSOR	واحد
٣٤	-PARAFFINE DISPENSER	واحد
٣٥	- CD 720 DIGITAL PH METER	واحد
٣٦	- WASHING UNIT	واحد
٣٧	- SPECTROPHOTOMETER	واحد
٣٨	- WATER BATH GREFFIN I,II	واحد
٣٩	- BALNCE BENCH	واحد
٤٠	- SHAKER	واحد

كشف بالأجهزة الطبية المتوفرة فسي

مستشفى الأمير فيصل بن الحسين منذ افتتاحه

الرقم	اسم الجهاز	العدد الموجود
١١	- OVEN GALEN	واحد
١٢	- THERMORACK	واحد
١٣	- TUBE SEALER ACS	واحد
١٤	- CAST CUTTER ELECTRICAL	واحد
١٥	- STEAM INHILATION	اربع
١٦	- OPHTHALMOSCOPE	واحد
١٧	- MANUAL suction	واحد

هكذا من الأعمال

معالي رئيس المجلس :

الدكتور محمد الحاج غائب

الاستاذ حمزه

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

ضماناً لحق الزميل في ان يعقب

على احابة معالي وزير الصحة ولانه

تقدم بطلب معذره ارجو ان يوجّل

هذا السؤال للجلسه القادمه وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

نقطة النظام الاستاذ عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الوايده :

معالي الرئيس انا اعرف ان النظام

الداخلي جديد وبالتالي لا بد ان نعتاد

على التقيد باموره .

بادئ ذي بدء تكلمت بعد ان

انتهت الردود على الاسئلة ، اعتباراً

من تاريخه لا بد سيدي الرئيس تنفيذاً

لنظام ان تعقد جلسات خاصه

للاستفسار والاستجوابات

وللاقتراحات برغبه وان لا يضيع

دورنا التشريعي بخلط الامرين معاً

سنداً لاحكام السواد (١١٧) وما

تليها، ان تخصص جلسة خاصه

للاستفسار والاستجوابات وللإقتراحات

برغبة وعندها يصبح الامر واضحاً

بأن هناك جلسات تشريعيه

وجلسات للرقابه .

الامر الثاني سيدي الرئيس سنداً

لاحكام المادة (١١) مساعدا الرئيس

هما المسؤولا عن الرصد نتيجة

الاقتراع بالمجلس وان تغيب احدهم

يعين الرئيس من يقوم بعمله ارجو

لفت النظر الى ذلك .

شكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

اشكر اخي معالي ابو عصام على

التنبيه للنظام الداخلي لكنني فقط اود

ان اقول يانه نحن نأمل من اللجان

الحقيقه ان تعطينا المواد التشريعيه وانه

لولا الاسئلة والاجوبه لما تمكنا من

عقد هذه الاسئلة .

فيما يتعلق بما تفضل به الاستاذ

حمزه منصور نحن ننتظر الزميل رئيساً

يعود وهي تتبع رغبة الزميل نفسه

مقدم السؤال فيما اذا رغب في اعاده

تكرار سؤاله على جدول الاعمال

ام لا .

نقطة النظام الاستاذ الشطي

السيد علي الشطي :

نقطة النظام تتعلق بالمادة (١٢٩)

م ع م أ والتي تشير الى انه اذا تقدم

بمجموعة من النواب في طلب للمناقشه

ان يتم ادراج هذا الطلب في جدول

اعمال الجلسة ، وفي الجلسة الماضيه

تقدم (٤٢) نائباً بطلب لمناقشه

السياسه الزراعيه ولم يدرج هذا

الطلب في جدول اعمال هذه

الجلسه، احببت ان اشير الى هذه

النقطه وهي من طبعاً من باب

الحفاظه على النظام الداخلي والتي

لا بد من الاشاره انا اعرف ان وقت

المجلس مشغول او مليء بطلبات

المناقشه والقضايا لكن لا بد من

الاشاره الى قضيه النظام الداخلي

الذي يتعلق بهذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس :

شكراً اخ علي لا بد الحقيقه من

طرح قضيه طلب المناقشه للسياسه

الزراعيه التي وقع عليها العديد من

الزملاء لكن كما تعلمون نحن لدينا

الاحد القادم مناقشه احببت ان نفرغ

من المناقشه على الاقل التي بين ايدينا

الا اذا رغبتم ان تكون المناقشات

تباعاً هذا يعود للمجلس الكريم ،

اعطونا فرصه نفرغ من مناقشه يوم

الاحد اذا امرتم .

السيد الامين العام تفضل

السيد الامين العام :

٤ - قرارات اللجنة القانونية :

أ - قرار رقم (٢) تاريخ

١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن القانون

الموقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

قانون الاحوال الشخصيه والقانون

الموقت المعدل له رقم (٢٥) لسنة

١٩٧٧ .

معالي رئيس المجلس :

السيد مقرر اللجنة القانونية تفضل

السيد احمد الكساسبه مقرر

اللجنة القانونية :

شكراً معالي الرئيس

هكذا من المأهول

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧ لدراسة القانون المؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ ، قانون الاحوال الشخصية والقانون المؤقت المعدل له رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧ ، برئاسة رئيسها معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وبحضور مقررها سعادة السيد احمد الكساسبه وبحضور اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب.

عبد الكريم الدغمي، د. احمد الكوفحي، د. ابراهيم زيد الكيلاني، عبد الله اخوارشيد، د. همام سعيد، توجان فيصل، هاني المضالحه. وحضر الاجتماع من الحكومة معالي السيد محمد الذويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

هذا وقد كانت اللجنة قد استمعت في جلسة سابقة الى كل من:

- ١- سعادة الشيخ عصام عربيات قاضي القضاة بالوكالة.
- ٢- سعادة السيدة نجود احمد فوزي رئيسة الاتحاد النسائي العام.
- ٣- سعادة السيدة اسمى خضر رئيسة اتحاد المرأة الاردني.

وقررت اللجنة الموافقة على القانون المؤقت وتعديلاته بعد ان مضى على تطبيقه حوالي عشرين عاماً.

وقد لجأت اللجنة الى اقرار هذا القانون انطلاقاً من قناعتها بضرورة تحويل القوانين المؤقتة الى دائمة وهي تعتقد بوجود حالات تستدعي التعديل العاجل لقانون الاحوال الشخصية يتصل بعضها بالمبادئ ويتصل البعض الآخر بالاجراءات وذلك بهدف ضمان حماية حقوق جميع افراد الاسرة وفقاً لقواعد الشرع الشريف والقيم المستقرة، ولذلك توصي اللجنة المجلس الكريم بأن يطلب الى الحكومة ضرورة تقديم مشروع عاجل لتعديل القانون وان يتم ذلك نتيجة حوار تشارك فيه جميع الفعاليات المختصة والمهتمة.

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة القانونية

لمجلس النواب

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

ملاحظة :

مخالفة مقدمه من معالي السيد عبد الكريم الدغمي حول القانون.

هذا من المجلد

معالي الرئيس تكلمت مع معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي هذا الصباح واسحب مخالفته ، واذا رأت الحكومة ان تتقدم مستقبلاً في تعديل القانون فوافق معاليه مشكوراً .

معالي رئيس المجلس :

الحقيقة كنا نرغب من الزميل ان نسمع منه اذا كان يسحب مخالفته او من دولة رئيس الوزراء .
الاستاذ خليل حدادين
السيد خليل حدادين :
شكراً معالي الرئيس .

اعتقد ان مخالفة الزميل الدغمي عندما تكون قد قدمت رسمياً وادرجت على جدول الاعمال لم تعد حق للزميل فقط انما انا شخصياً اتبنى هذه المخالفة وخاصة معالي الرئيس حضرات الزملاء ان قانون الاحوال الشخصية القائم حالياً فيه نقص كبير بما يخص المرأة والطفل ولذلك انا مع مخالفة الزميل المكتوبه واضيف لها ان هذا القانون يجب ان تتقدم الحكومة فوراً وباسرع وقت

يمكن بتعديل لانه اذا اقريناه كما جاء ما عملنا شيء ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ خليل انا لا اريد ان اجيب عن الاخوه في اللجنة القانونية تماماً هذا هو مقترح الزملاء في اللجنة القانونية ان تتقدم الحكومة طبعاً بالحوار مع الجهات المختلفه ان كانت هناك أي جهة ترغب ان يكون هناك تعديل للقانون بأية تعديلات يحتاجها القانون ، اعتقد هذا هو ما ذهبت اليه اللجنة القانونية .

معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده
اللجنة القانونية :

معالي الرئيس لاشك ان ما اورده سعادة الزميل خليل حدادين حقيقي وصحيح ولكن اللجنة ترى في هذا القانون انه قانون حساس يستند الى قواعد الشرع الشريف والى القيم المستقره في هذا البلد وبالتالي فان أي

تعديل او تغيير لا بد ان يتم عبر عمليه طويله من التشاور مع الفقهاء والمختصين والمهتمين من هذا الامر حتى يأتي القانون مطابقاً للاسس التي يستند اليها ويفتح على المستجدات من الاحداث ومن منطلق اهتمام المجلس بتحويل القوانين الموقته الى دائمه خاصه ان هذا القانون قد مر عليه ما يزيد عن (٢٩) عاماً وهو قانون موقت قيد التطبيق واستقر القضاء حوله رأينا ان نتوجه الى الحكومة بعد ان علمنا ان دائره قاضي القضاء تبحث هذا الامر حالياً كما ان بعض الجهات المهتمه بقضايا المرأة وقضايا الاسره والطفل تبحث ايضاً فلا بد من جمع هذه الاجهزه جميعاً لتخرج مشروع جديد يأتي الى هذا المجلس ويناقش من قبل المختصين وفق الاصول الشرعيه الصحيحه ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الان لدينا الزملاء قرار اللجنة القانونية وهو مطروح

على المجلس الكريم .

الاستاذ نادر ابو الشعر

الدكتور نادر ابو الشعر :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة لا اريد ان ادافع عن الحكومة في هذا المجال لكن الحكومة قامت بواجبها وحولت القانون الموقت الى اللجنة القانونية والمفروض ان يتم هذا الحوار الذي تفضل به معالي رئيس اللجنة القانونية في اللجنة القانونية وان يتم تعديله او رفضه من قبل اللجنة .

الان المطلوب هو ارجاعه من جديد وهذا امر غير محب غير وارد، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ ابراهيم الكيلاني

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

شكراً معالي الرئيس

ليس مطلوباً ارجاعه الى الحكومة من جديد ، هو مطلوب تحويله من قانون موقت الى قانون دائم كما ذكر معالي رئيس اللجنة القانونية ان هذا القانون على جانب كبير من

صحيحه وبعدها كل من لديه رأي شرعي او قانوني يتفضل ويقدمه .

لذلك ارجو من المجلس الكريم احتام المناقشة والموافقة الى تحويله الى قانون دائم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي :

معالي الرئيس هذه هي السابقة الثانية في اقرار القوانين المؤقتة في عمر هذا المجلس ، انا اخشى ان يسود مبدأ السوابق وان تقرر الكثير من القوانين في هذه الطريقة وهذا مالا نرجوه ولا نسعى اليه ، انا اعتقد انه ينبغي ان يأخذ حظه السوابق من دراسته هذا القانون شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

انا مضطر لتصحيح بعض المفاهيم انه لا سابقه فيما فيه نص ، السوابق هي في امور ليس فيها نص لانه

يصبح القياس على السابقة امراً مقبولاً وبالتالي اقرار هذا القانون لثلث طريقه القانون المدني لا يشكل سابقة بأي صيفه من الصيغ ، لان لدينا اسلوباً باقرار القوانين وستتبع هذا الاسلوب عند الاقرار الآن .

الامر الثاني نحن لم نعيد القانون الى الحكومة نحن سنقر القانون اذا وافق المجلس ، المطلوب من الحكومة هو تشكيل هيئة تشكل رجال الفقه بالاضافة الى المختصين والمهتمين في هذا البلد لنخرج بتوافق وطني على قانون للاحوال الشخصية مستمد من الشرع الشريف ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور نزيه عمارين :

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس

سيدني اود ان اتبه هنا الى نقطه على درجة كبيرة من الخطورة وهي ان اللجوء بحجة ضيق الوقت في اقرار القوانين حجة غير مقبولة وغير مسوولة ولا يقرها لا القانون ولا

الاعراف الدولييه ولا البرلمانات ، اعتقد ان هذا النقطة تسجل على هذا المجلس الكريم .

لا يحق لنا امام من انتخبنا وجاء بنا الى هذه القاعة ان نتضرع بضيق الوقت حتى لو اخذنا هذا القانون دوره او دورتين ، هذا حجة غير مقبولة علينا ان نعطي القوانين وقتها وحققها من النقاش والمداوله والاقرار ولذا انا مع النقاش والمداوله والرجوع الى اهل الرأي بجميع الاختصاصات وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور محمد الزين

الدكتور محمد الزين :

شكراً معالي الرئيس

زملائي الافاضل اود القول بأن هناك حالات كبيرة وكثيره جداً من الامراض التي تنتقل من الزوج الى الزوجه ويكون الضحية فيها الاطفال والعكس صحيح اقصد ، فلذلك قد يكون هناك مناسبة جيدة من خلال

هذا القانون للاستفادة من معرفه نص قانوني من خلال الاخوه المختصين وخاصة يعلم معالي وزير الصحة والكثير من زملاء ان هناك الكثير من الامراض وخاصة امراض الدم التي تزيد عن خمسين الف حالة موجودة في الاردن فألمي ان بوجمل البحث لفسره وجيزه ويكون هناك لقاء مع اصحاب الاختصاص وبأخذ القانون الفتره الزمنية بذلك وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة :

انا مع كل الاحترام للاخ نزيه عمارين ما كنت اتمنى ان تأخذه فورة الكلام بالقول بأنها غير مسوولة ، نحن كنا بمنتهى المسؤولية وارجو ان يبه الزميل الكريم اننا نتحدث عن قانون مؤقت بمعنى انه مطبق ونحن لن نغير من حقيقه الامور شيئاً ان طال النقاش ام قصر القانون مطبق وقائمه ، كل ما تحدثنا

هكذا من المأهول

عنه هو ان نحول ضيقته من مؤقت الى دائم وان يستمر النقاش لتعديله ، فكلام الاخ اذا اخذنا شهر وشهرين وخمسة شهور لن يغير من الواقع شيئاً لان القانون خاضع للتطبيق منذ عام ١٩٧٧ ، كان ممكناً ان يكون كلام الاخ نزيه حقيقياً وصحيحاً لو كنا نتحدث عن مشروع قانون بأن نسيقه لكنه قانون مطبق فلم يضيف بحديثه شيئاً ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

اسمحوا لي ان اعطي اخر المتحدثين الاستاذ بسام حدادين

السيد بسام حدادين :

شكراً سيدي الرئيس

انا لا اعرف ماهي الحكمه من تحويل قانون مؤقت الى قانون دائم بعد كل هذه المده الزمنية ، نحن جميعاً نقول بأن هناك ملاحظات على هذا القانون وما جاء الى تطويره وعصرته بما يتناسب مع واقع الحال .

ما الحكمه التي دفعت اللجنة القانونيه لتغيير تسمية هذا القانون من قانون مؤقت الى قانون دائم ؟

وبنفس الوقت تطالب الحكومه بقانون ضمن التشاور مع اولي الامر .

انا اعتقد انه لا حاجه الى اقرار قانون نحن جميعاً بأنه شاخ وبحاج الى تطوير والى عصرنه ، لنطلق دعوه الى الحكومه بأن تتقدم بعد فتح الحوار بقانون جديد ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الزملاء امامي تحديداً قرار اللجنة الذي موجود بين يديكم والذي قراه السيد المقرر والذي ينص على الموافقه على هذا القانون بشكله الموقت ليصبح دائم على ان تتم التعديلات ان كانت هناك اية تعديلات توافق بين الجهات صاحبة الاختصاص المختلفه لاحقاً وهناك وجهات نظر اخرى تخالف لكن ليس هناك اقتراح تحديداً يمكن ان يعمل به المجلس او يطرحه المجلس على اعضاءه

فيما يتعلق بالكلام المعارض لقرار اللجنة .

انا لم اسمع قرار محدد .

الدكتور الزين في اقتراح محدد ؟

الدكتور محمد الزين :

شكراً معالي الرئيس

اقتراحي ان تجتمع اللجنة القانونية مع معالي وزير الصحة ومع رئيس لجنة مايسمى بلجنة العقاف الذي هو الدكتور عريبات من اجل - لعل وعسى - ان يكون هناك نص تشريعي بحيث في امكانيه فحص الزوج والزوجه قبل الزواج .

هذا الاقتراح المحدد ، آملاً من الزملاء التنبيه على ذلك .

معالي رئيس المجلس :

اقتراح الدكتور الزين في قضيه ونقطه محدده لكننا في هذا القانون لم يكن هناك اقتراح للتوجه في هذا القانون المطروح حالياً .

هل نعيد القانون للجنة ام نؤيد القانون القضيه تتعلق بالقانون بغض

النظر عن المحتويات فأنا امامي الآن قرار اللجنة فقط الذي هو موجود .

اقتراحك الاستاذ حدادين .

السيد بسام حدادين :

اقتراحي بأن يكتفى الطلب من الحكومه بفتح حوار وطني حول مشروع قانون جديد والتقدم الى المجلس بتعديلات او صياغه جديده فتره معينه يتدفق عليها .

معالي رئيس المجلس :

وماذا عن القانون الموجود الآن امام المجلس ؟

السيد بسام حدادين :

اعادته للجنة .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الغراوي

السيد حاتم الغراوي :

اعادته للجنة .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الكساسبه

السيد مقرر اللجنة :

ياسيدي اود ان اشير الى ما تفضل به الزميل حدادين ان اقرأ اخر فقره

هكذا من المثل

في قرار اللجنة .

لذلك توصي اللجنة المجلس الكريم بأن يطلب الى الحكومة ضرورة تقديم مشروع عاجل لتعديل القانون وان يتم ذلك نتيجة حوار تشارك فيه جميع الفعاليات المختصة والمهتمة .

هذا توجه اللجنة

معالي رئيس المجلس :

على أي حال الاقتراحات كلها قريبة من بعضها لكن فقط الاختلاف على الآلية ان هناك رغبة في ان يكون هناك تعديلات على القانون ، هذا الكلام مطروح بقرار اللجنة وايضاً سمعنا من رئيس الوزراء بأنهم على استعداد بالبحث بأية اقتراحات فيما يتعلق بالتعديلات لكن القضية من يسبق الآخر ، هل ان نترك القانون الموقت الآن الى ان تتم التعديلات كاملة ام نجعل القانون يصبح دائم ولا يغير شيء في موضوع التعديلات ان اتت لاحقاً القرار لكم في هذا الاتجاه .

الاستاذ عبد موسى النهار ، في اقتراح التوجه .

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس

اقترحي المحدد ان يعاد الى اللجنة وان تشرح هذا اللجنة في هذا القانون حتى ولو استمر هذا البحث الى الدورة العادية القادمة على اساس ان يدرس هذا القانون واذا لم نشرع في هذا القانون بالدراسة فان هذا القانون سيؤجل الى الدورات اللاحقة وبالتالي سيؤجل هذا الموضوع ، لان هذا القانون قانون مهم جداً وانجازته ايضاً هام جداً ولو انجز هذا المجلس هذا القانون فقط لاغير سيعود إنجاز كبير لهذا المجلس شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاقتراح هو اعادته للجنة وقد ورد على السنة بعض الزملاء هل هناك اقتراحات اخرى .

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

اقترحي هو ان يبقى قانون موقت

القرار الذي يقول الموافقة مع التحقق على انه لا بد من تعديلات .

بمعنى قرار اللجنة واضح بهذه القضية انه يستوعب لا بد من ان تكون هناك تعديلات مسبقاً ، ان لم يكن هناك اقتراحات ساطرح الاقتراحات الواردة لي .

هناك اقتراح برده للجنة وهناك اقتراح اللجنة لاحقاً اطرحه للتصويت في اقتراح الدكتور نزيه ؟

تفضل .

الدكتور نزيه عمارين :

ياسيدي هناك تناقض في قرار اللجنة الكريم .

اللجنة هنا تقول : توصي اللجنة المجلس الكريم بأن يطلب الى الحكومة ضرورة تقديم مشروع عاجل لتعديل القانون وان يتم ذلك نتيجة حوار تشارك فيه جميع الفعاليات المختصة والمهتمة . وفي نفس الوقت اللجنة توصي بتحويل الى قانون دائم ، فيه تناقض ، اللجنة هنا طلبت الى الحكومة يعني ضمناً رد

ليس لان هناك فارق كبير في التطبيق ان بقي موقت او اعتبر قانون دائم لكن لسببين اولاً : -

بقاء قانون موقت هو فيه حذف معنوي على اعادة النظر فيه ، فالهدف المعنوي سوف يحرك جهات عادة ليس كثير معنية لتحريك الاحوال الشخصية بالذات لكنها معنية بأن لا تبقى قوانين موقتة .

النقطة الثانية ايضاً ناحيه معنويه ودعائيه للاردن ، عندما يقال ان هذا القانون الموقت اقره المجلس واصبح قانون دائم فالايحاء وليس الكل معني بتفاصيل حواراتنا هنا ، الايحاء العام سيكون بأن الحكومة الاردنية ومجلس النواب الاردني يروا هذا القانون انه قانون عصري ويعتمده ، فهذه صوره غير صحيحة وغير حضارية لنا دعونا لا نطلقها دون ان نعي ابعادها فأنا اقترح ان يبقى مؤقتاً .

معالي رئيس المجلس :

طيب ، فقط اود انبه بأن التصويت على قرار اللجنة الذي هو

هناك من المأهول

القانون الى الحكومه والحكومه ليس لديها مانع على لسان دولة الرئيس ياسيدي .

معالي رئيس المجلس :

على كل حال لا نريد ان نفتح النقاش ثانية هذا قرار اللجنة امامكم والاقتراح الآخر سأطرحه امامكم والقرار لكم .

السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

كلام الزميل نزيه عمارين نحن في البدايه اللجنة قررت الموافقه على القانون الموقت والتعديلات التي بين ايدينا ، لكن اذا كان هناك تعديلات نتيجته المشاورات لاحقاً نقول نقترح على الحكومة ان تقدم بالتعديلات اللاحقه وليس مثل هكذا الذي بين ايدينا الآن فما في تناقض في قرارنا اخي نزيه .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، سأطرح الاقتراحين .

هناك اقتراح وهو اعادته للجنة والاقتراح الآخر للموافقه على قرار

اللجنة ، في حالة الموافقه على قرار اللجنة ساطلب من المقرر ان يطرح المواد للتصويت تبعاً كما هو عليها نص النظام الداخلي .

تطبيقاً للنظام الداخلي استدعي السيد بسام حدادين ليحل محل مساعد الرئيس الغائب .

من مع رد القرار للجنة ؟

المساعدين اذا سمحوا عدوا الاصوات (٩) اذا لم ينجح القرار .

اطرح قرار اللجنة ، ان وافق المجلس على قرار اللجنة ستلوا المواد ماده ماده من مع قرار اللجنة ؟

واضح بالاكثر به بالموافقه على قرار اللجنة السيد المقرر اذا ممكن المواد ماده ماده ويصوت عليها المجلس .

السيد المقرر :

قانون الأحوال الشخصية
إسم القانون وبدء العمل به
المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦) .

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه .

السيد المقرر :

(الفصل الأول في الزواج والخطبة)
المادة ٢ -

الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً لتكوين اسرة وإيجاد نسل بينهما معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه .

الدكتور فرح الرضي

الدكتور فرح الرضي :

شكراً معالي الرئيس

المادة الثانية تنص على عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً ، اقترح ان تعديل هذه العبارة (يحلان لبعضهما شرعاً) .

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي خطأ لغوي ، حتى نكون واضحين انتم صوتم على قرار

اللجنة بالموافقه عليه ونحن الآن ننفذ

قرار اللجنة بألية النظام .

المادة (٣) تفضل .

السيد المقرر :

المادة ٣ -

لا يتعقد الزواج بالخطبة ولا بالوعد ولا بقراءة الفاتحة ولا بقبض أي شيء على حساب المهر ولا بقبول الهدية .

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه .

السيد المقرر :

المادة ٤ -

لكل من الخاطب والمخطوبة العدول عن الخطبة .

شروط أهلية الزواج

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه .

السيد المقرر :

المادة ٥ -

يشترك في أهلية الزواج أن يكون

هكذا من الأشهر

الخاطب والمخطوبة عاقلين وأن يتم
الخاطب السنة السادسة عشرة وأن
تتم المخطوبة الخامسة عشرة من
العمر .

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟

موافقه .

السيد المقرر :

عضل الولي

المادة ٦ -

أ - للقاضي عند الطلب حق
توزيع البكر التي أتمت الخامسة عشرة
من عمرها من الكفوء في حال عضل
ولومي غير الاب او الجدة من الاولياء
بلا سبب مشروع .

ب - اما اذا كان عضلها من قبل
الاب او الجدة فلا ينظر في طلبها الا
اذا كانت اتمت ثمانية عشر عاماً
وكان العضل بلا سبب مشروع .

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس

اقترح تعديل المادة (٥) من قانون
الاحوال الشخصية ليصبح كمايلي .
يشترك في اهلية الزواج ان يكون
الخاطب والمخطوبة عاقلين وان لا
يقل عمرهما عن الثامنة عشرة سنة .
كما اقترح ان يتم شطب المادة
(٦) لعدم الحاجة اليها في حالة
الموافقة .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الله اخوارشيد نقطة
النظام .

السيد عبد الله اخوارشيد :

انا احترم النظام الداخلي والآلية
التي يسير عليها المجلس بالنسبة الى
قراءة القانون مادة مادة ، لكن ارجو
ان اذكر الزملاء بأننا لسنا امام
مشروع قانون تتم مناقشته ، نحن
امام قانون مقر وقرار اللجنة واضح
هو اقراره كقانون موقت بمجمله
كاملاً ولا مجال الآن للتعديلات والا
لبدأنا وشرعنا الان بمناقشته مادة مادة
وتجاوزنا اللجنة القانونية وتعديله الآن
فلذلك ارجو من الزملاء اختصاراً

تفصيلاً ، وانا اقترح اذا في مجال
احتراماً للنظام الداخلي ان يكون
التصويت فصلاً فصلاً على المواد
بموجب القانون .

معالي رئيس المجلس :

يا اخواني لو اعطيتموني فرصه
كان انتهينا من هذا الموضوع ، هي
اما ان تناقشوا الموضوع وتحرروا
التعديلات وهذا مخالف لما صوتوا
عليه سابقاً واما ان توافقوا على قرار
اللجنة ونستمر بالمواقفه كما وافقتم
عليه ونقرا المواد رقماً ، والقضيه
بمتمته البساطه .

الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار :

معالي الرئيس اذا الزمننا بقراءة
القانون مادة مادة فيجب علينا
مناقشة هذه المواد اما اذا كان
القانون يصوت عليه بمجمله فهذا
حال آخر اما اذا كان مادة مادة
فيجب ان نصوت عليه ، ما بالك اذا
كان لم نوافق على مادة من مواد هذا
القانون مثلاً ، شكراً .

للوقت ان يقر القانون بمجمله
واللجنة طلبت من الحكومة الاسراع
في تقديم قانون وشكراً .
معالي رئيس المجلس :

الكلام الذي تفضل به الاستاذ
عبد الله صحيح تماماً بأنه نحن صوتنا
في البدايه على قرار اللجنة الذي
ينص على ما تفضل به الزميل
عبد الله اخوارشيد مع الطلب في اية
تعديلات مستقبلاً ان تبحث فاذ
كتتم وقد وافقتم على قرار اللجنة
فلنستمر بالمواقفه ، على القانون لكن
يتطلب قراءة المواد رقماً .

الاستاذ هاني المصالحه

السيد هاني العبادي :

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي مادام قرار اللجنة كانت
التوصيه على القانون كاملاً فأنا
اقترح ان يتم التصويت مادام صوتنا
على القانون كاملاً ان نأخذ هذا
الشيء للمستقبل ان يكون تصويتنا
على أي قانون في حال اقراره من
قبل المجلس كاملاً دون البحث بالمواد

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس :

حسناً ، معالي الدكتور عبداً لله
النسور .

معالي وزير التعليم العالي :

معالي الرئيس نص المادة (٧١)
يجل هذا الاشكال ولا ارى من سبب
حتى المناذاه بارقام المواد ، حتى
المناذاه بارقام المواد يجوز اعفاء المقرر
منها ، تقول المادة (٧١/أ) يتلى
مشروع القانون وقرار اللجنة بشأنه
الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن
التلاوه مكتفياً بسبق التوزيع على
الاعضاء .
ب) تجري مناقشة المشروع مادة
مادة والمناقشة اتفقنا ان لا نقوم بها
ولذلك الذي يعمل هنا هو فقره (أ)
من المادة (٧١) واعتقد ان اعفاء
المقرر ممكن وجائز ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

على أي حال قد نختلف بتفسير
هذه المادة برغم موافقة معالي ابو
عصام عليها لكن الراي للمجلس
الكريم .

القرار للمجلس الكريم هل
تفضلوا ان نصوت على المشروع
مادة كاملاً من مع التصويت عليه
كاملاً ؟

الاكثرية .

اذاً نطرح مواد المشروع كاملاً من
يوافق على قرار اللجنة بمواد المشروع
كامله ؟

اكثريه واضحه شكراً لكم .

* وهنا تم الموافقة على مواد
قانون الاحوال الشخصية كامله *
* وهذا هو القانون كما تم الموافقة
على مواده .

قانون الأحوال الشخصية إسم القانون وبدء العمل به

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(الفصل الأول في الزواج والخطبة)

المادة ٢ -

الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً لتكوين اسرة وإيجاد نسل
بينهما .

المادة ٣ -

لا ينعقد الزواج بالخطبة ولا بالوعد ولا بقراءة الفاتحة ولا بقبض أي
شيء على حساب المهر ولا بقبول الهدية .

المادة ٤ -

لكل من الخاطب والمخطوبة العدول عن الخطبة .

شروط أهلية الزواج

المادة ٥ -

يشترط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين وأن يتم
الخاطب السنة السادسة عشرة وأن تتم المخطوبة الخامسة عشرة من العمر .

هكذا من الشاهلي

عضل الولي

المادة ٦ -

أ - للقاضي عند الطلب حق تزويج البكر التي أتمت الخامسة عشرة من عمرها من الكفوء في حال عضل الولي غير الأب أو الجد من الأولياء بلا سبب مشروع.

ب - أما إذا كان عضلها من قبل الأب أو الجد فلا ينظر في طلبها إلا إذا كانت أتمت ثمانية عشر عاماً وكان العضل بلا سبب مشروع.

المادة ٧ -

يمنع إجراء العقد على امرأة لم تكمل ثمانين سنة إذا كان خاطبها يكبرها بأكثر من عشرين عاماً إلا بعد أن يتحقق القاضي رضائها واختيارها وأن مصلحتها متوفرة في ذلك.

زواج المجنون والمعتوه

المادة ٨ -

للقاضي أن يأذن بزواج من به جنون أو عته إذا ثبت بتقرير طبي أن في زواجه مصلحة له.

الفصل الثاني/ ولاية الزواج)

الولي في الزواج

المادة ٩ -

الولي في الزواج هو العصبه بنفسه على الترتيب المنصوص عليه في القول الراجح من مذهب أبي حنيفة.

شروط اهلية الولي

المادة ١٠ -

يشترط في الولي أن يكون عاقلاً بالغاً وأن يكون مسلماً إذا كانت المخطوبة مسلمة.

المادة ١١ -

رضاء أحد الأولياء بالخاطب يسقط اعتراض الآخرين إذا كانوا متساوين في الدرجة ورضاء الولي الأبعد عند غياب الولي الأقرب يسقط حق اعتراض الولي الغائب ورضاء الولي دلالة كرضائه صراحة.

المادة ١٢ -

إذا غاب الولي الأقرب وكان في انتظاره تفويت لمصلحة المخطوبة انتقل حق الولاية إلى من يليه فإذا تعذر أخذ رأي من يليه في الحال أو لم يوجد انتقل حق الولاية إلى القاضي.

زواج الثيب بلا ولي

المادة ١٣ -

لا تشترط موافقة الولي في زواج المرأة الثيب العاقلة المتجاوزة من العمر ثمانية عشر عاماً.

(الفصل الثالث/ عقد الزواج)

انعقاد الزواج

المادة ١٤ -

ينعقد الزواج بإيجاب وقبول من الخاطبين أو وكيليهما في مجلس العقد.

هكذا من الله على

المادة ١٥ -

يكون الإيجاب والقبول بالألفاظ الصريحة كالإتكاح والتزويج وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة.

شروط انعقاد الزواج صحيحاً

المادة ١٦ -

يشترط في صحة عقد الزواج حضور شاهدين رجلين أو رجل وامرأتين مسلمين (إذا كان الزوجان مسلمين) عاقلين بالغين سامعين الإيجاب والقبول فاهمين المقصود بهما وتجاوز شهادة أصول الخاطب والمخطوبة وفروعهما على العقد.

وجوب تسجيل العقد

المادة ١٧ -

أ - يجب على الخاطب مراجعة القاضي أو نائبه لإجراء العقد.

ب - يجري عقد الزواج من مأذون القاضي بموجب وثيقة رسمية وللقاضي بحكم وظيفته في الحالات الإستثنائية أن يتولى ذلك بنفسه بإذن من قاضي القضاة.

ج - وإذا جرى الزواج بدون وثيقة رسمية فيعاقب كل من العاقد والزوجين والشهود بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الأردني وبغرامة على كل منهم لا تزيد عن مائة دينار.

د - وكل مأذون لا يسجل العقد في الوثيقة الرسمية بعد استيفاء الرسم يعاقب بالعقوبتين المشار إليهما في الفقرة السابقة مع العزل من الوظيفة.

هـ - يعين القاضي الشرعي مأذون عقود الزواج بموافقة قاضي القضاة ولقاضي القضاة إصدار التعليمات التي يراها لتنظيم أعمال المأذونين.

تسجيل الزواج والطلاق

ح - يتولى قناصل المملكة الأردنية الهاشمية المسلمون في خارج المملكة إجراء عقود الزواج وسماع تقرير الطلاق للرعايا الأردنيين الموجودين في خارج المملكة وتسجيل هذه الوثائق في سجلاتها الخاصة.

ط - تشمل كلمة القنصل وزراء المملكة الأردنية الهاشمية المفوضين والقائمين بأعمال هذه المفوضيات ومستشاريها أو من يقوم مقامهم.

المادة ١٨ -

لا ينعقد الزواج المضاف إلى المستقبل ولا المعلق على شرط غير متحقق.

المادة ١٩ -

إذا اشترط في العقد شرط نافع لأحد الطرفين ولم يكن منافياً لمقاصد الزواج ولم يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً و سجل في وثيقة العقد وجبت مراعاته وفقاً لما يلي:-

١ - إذا اشترطت الزوجة على زوجها شرطاً تتحقق لها به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق الغير كأن تشترط عليه أن لا يخرجها من بلدها أو أن لا يتزوج عليها أو أن يجعل أمرها بيدها تطلق نفسها إذا شاءت أو أن يسكنها في بلد معين كان الشرط صحيحاً وملزماً فإن لم يف به الزوج فسخ العقد بطلب الزوجة ولها مطالبته بسائر حقوقها الزوجية.

٢ - إذا اشترط الزوج على زوجته شرطاً تتحقق له به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق الغير كأن يشترط عليها أن لا تعمل خارج البيت أو أن

هكذا من المأذون

وزوجت نفسها من آخر ثم ظهر لها ولي ينظر فإذا زوجت نفسها من كفوء لزم العقد ولو كان المهر دون مهر المثل . وإن زوجت نفسها من غير كفوء للولي مراجعة القاضي بطلب فسخ النكاح .

عدم الكفاءة يوجب الفسخ قبل الحمل لا بعده

المادة ٢٣ -

للقاضي عند الطلب فسخ الزواج بسبب عدم كفاءة الزوج مالم تحمل الزوجة من فراشه أما بعد الحمل فلا يفسخ الزواج .

(الفصل الخامس / المحرمات)

تأبيد الحرمة بالنسب

المادة ٢٤ -

يحرم على التأبيد تزوج الرجل بامرأة من ذوات رحم محرم منه وهي أربعة :-

- ١ - أمه وجداته .
- ٢ - بناته وحفيداته وإن نزلن .
- ٣ - أخواته وبنات أخوته وبناتهن وإن نزلن .
- ٤ - عماته وخالاته .

تأبيد الحرمة بالمصاهرة

المادة ٢٥ -

يحرم على التأبيد تزوج الرجل بامرأة بينه وبينها مصاهرة وهي على أربعة أصناف :-

- ١ - زوجات أولاد الرجل وزوجات أحفاده .

تسكن معه في البلد الذي يعمل هو فيه كان الشرط صحيحاً وملزماً فإن لم تف به الزوجة فسخ النكاح بطلب من الزوج وأعفي من مهرها المؤجل ومن نفقة عدتها .

٣ - أما إذا قيد العقد بشرط بنافي مقاصده أو يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً كأن يشترط أحد الزوجين على الآخر أن لا يساكنه أو أن لا يعاشره معاشرة الأزواج أو أن يشرب الخمر أو أن يقاطع أحد والديه كان الشرط باطلاً والعقد صحيحاً .

الفصل الرابع / الكفاءة

شروط الكفاءة

المادة ٢٠ -

يشترط في لزوم الزواج أن يكون الرجل كفواً للمرأة في المال وهي أن يكون الزوج قادراً على المهر المعجل ونفقة الزوجة وتراعى الكفاءة عند العقد فإذا زالت بعده فلا يؤثر ذلك في الزواج .

عدم العلم بالكفاءة

المادة ٢١ -

إذا زوج الولي البكر أو الثيب برضاها لرجل لا يعلمان كلاهما كفاءته ثم تبين أنه غير كفؤ فلا يبقى لأحد منهما حق الاعتراض أما إذا اشترطت الكفاءة حين العقد أو أخبر الزوج أنه كفوء ثم تبين أنه غير كفوء فلكل من الزوجة والولي مراجعة القاضي لفسخ الزواج أما إذا كان كفواً حين الخصومة فلا يحق لأحد طلب الفسخ .

انكار الكبيرة وجود الولي

المادة ٢٢ -

إذا نفت البكر أو الثيب التي بلغت الثامنة عشرة من عمرها وجود ولي لها

هكذا من المأهول

حرمة الجمع بين امرأتين بينهما حرمة نسب أو رضاع
المادة ٣١ -

يحرم الجمع بين امرأتين بينهما حرمة النسب أو الرضاع بحيث لو فرضت واحدة منهما ذكراً لم يجز نكاحها من الأخرى.

(الفصل السادس / أنواع الزواج)

الزواج الصحيح

المادة ٣٢ -

يكون عقد الزواج صحيحاً وتترتب عليه إثارة إذا توفرت فيه أركانه وسائر شروطه.

الزواج الباطل

المادة ٣٣ -

يكون الزواج باطلاً في الحالات التالية :-

- ١ - تزوج المسلمة بغير المسلم.
- ٢ - تزوج المسلم بامرأة غير كتابية.
- ٣ - تزوج الرجل بامرأة ذات رحم محرم منه وهن الاصناف المبينة في المواد (٢٤، ٢٥، ٢٦) من هذا القانون .

الزواج الفاسد

المادة ٣٤ -

يكون الزواج فاسداً في الحالات التالية :-

٢ - أم زوجته وجداتها مطلقاً.

٣ - زوجات أبي الرجل وزوجات أجداده.

٤ - ربائبه «أي بنات زوجته» وبنات أولاد زوجته.

ويشترط في الصنف الرابع الدخول بالزواج.

تأبيد الحرمة بالرضاع

المادة ٣٦ -

يحرم على التأبيد من الرضاع ما يحرم من النسب إلا ما استثنى مما هو مبين في مذهب الإمام أبي حنيفة.

المحرّمات مؤقتاً

المادة ٣٧ -

يحرم العقد على زوجة آخر أو معتدته.

المادة ٣٨ -

يحرم على كل من له أربع زوجات أو معتدات أن يعقد زواجه على امرأة أخرى قبل أن يطلق أحدهن وتنقضي عدتها.

المادة ٣٩ -

يحرم على الرجل الذي طلق زوجته بالتزويج بذات محرم لها ما دامت في العدة.

الحرمة بسبب الطلاق البائن بينونة كبرى

المادة ٣٠ -

يحرم على من طلق زوجته ثلاث مرات متفرقات في ثلاثة مجالس أن يتزوج بها إلا إذا انقضت عدتها من زوج آخر دخل بها.

هكذا من الأصول

انفراد الزوجة في المسكن

المادة ٣٨ -

ليس للزوج أن يسكن أهله وأقاربه أو ولده المميز معه بدون رضا زوجته في المسكن الذي هبأه لها ويستثنى من ذلك أبواه الفقيران العاجزان إذا لم يمكنه الإنفاق عليهما استقلالاً وتعين وجودهما عنده دون أن يحول ذلك من المعاشرة الزوجية كما أنه ليس للزوجة أن تسكن معها أولادها من غيره أو أقاربها بدون رضا زوجها.

المعاشرة بالمعروف

المادة ٣٩ -

على الزوج أن يحسن معاشرة زوجته وأن يعاملها بالمعروف وعلى المرأة أن تطيع زوجها في الأمور المباحة.

منع اسكان الضرائر في دار واحدة

المادة ٤٠ -

على من له أكثر من زوجة أن يعدل ويساوي بينهن في المعاملة وليس له إسكانهن في دار واحدة إلا برضاهن.

حكم الزواج الفاسد

المادة ٤١ -

الزواج الباطل سواء وقع به دخول أو لم يقع به دخول لا يفيد حكماً أصلاً وبناء على ذلك لا ثبت به بين الزوجين أحكام الزواج الصحيح كالنفقة والنسب والعدة وحرمة المصاهرة والإرث.

١ - إذا كان الطرفان أو أحدهما غير حائز على شروط الأهلية حين العقد.

٢ - إذا عقد الزواج بلا شهود.

٣ - إذا عقد الزواج بالأكراه.

٤ - إذا كان شهود العقد غير حائزين للأوصاف المطلوبة شرعاً.

٥ - إذا عقد الزواج على إحدى المراتين الممنوع الجمع بينهما بسبب حرمة النسب أو الرضاع.

٦ - زواج المتعة، والزواج المؤقت.

(الفصل السابع/ أحكام الزواج)

لزوم المهر والنفقة والميراث

المادة ٣٥ -

إذا وقع العقد صحيحاً لزم به للزوجة على الزوج المهر والنفقة ويثبت بينهما حق التوارث.

المسكن

المادة ٣٦ -

يهيء الزوج المسكن المحتوي على اللوازم الشرعية حسب حاله وفي محل إقامته وعمله.

وجوب الإقامة في مسكن الزوج

المادة ٣٧ -

على الزوجة بعد قبض مهرها المعجل الطاعة والإقامة في مسكن زوجها الشرعي والانتقال معه إلى أية جهة أرادها الزوج ولو خارج المملكة بشرط أن يكون مأموناً عليها وأن لا يكون في وثيقة العقد شرط يقتضي غير ذلك وإذا امتنعت عن الطاعة يسقط حقها في النفقة.

هكذا من الأصول

المادة ٤٢ -

الزواج الفاسد الذي لم يقع به دخول لا يفيد حكماً أصلاً أما إذا وقع به دخول فيلزم به المهر والعدة ويثبت النسب وحرمة المصاهرة ولا تلزم بقية الأحكام كالارث والنفقة قبل التفريق أو بعده.

بقاء الزوجين على الزواج الباطل والفاسد ممنوع

المادة ٤٣ -

بقاء الزوجين على الزواج الباطل أو الفاسد ممنوع فإذا لم يفتقرا يفرق القاضي بينهما عند ثبوت ذلك بالمحاكمة باسم الحق العام الشرعي ولا تسمع دعوى فساد الزواج بسبب صغر السن إذا ولدت الزوجة أو كانت حاملاً أو كان الطرفان حين إقامة الدعوى حائزين على شروط الأهلية.

(الفصل الثامن/ المهر)

المهر المسمى ومهر المثل

المادة ٤٤ -

المهر مهران مهر مسمى وهو الذي يسميه الطرفان حين العقد قليلاً كان أو كثيراً ومهر المثل وهو مهر مثل الزوجة وأقربائها من أبيها وإذا لم يوجد لها أمثال من قبل أبيها فمن مثيلاتها وأقربائها من أهل بلدتها.

تعجيل المهر وتأجيله

المادة ٤٥ -

يجوز تعجيل المهر المسمى وتأجيله كله أو بعضه على أن يؤيد ذلك بوثيقة خطية وإذا لم يصرح بالتأجيل يعتبر المهر معجلاً.

سقوط الأجل بوفاة الزوج

المادة ٣٦ -

إذا عينت مدة للمهر المؤجل فليس للزوجة المطالبة به قبل حلول الأجل ولو وقع الطلاق أما إذا توفي الزوج فيسقط الأجل ويشترط في الأجل أنه إذا كان مجهولاً جهالة فاحشة مثل (إلى الميسرة أو إلى حين الطلب أو إلى حين الزفاف) فالأجل غير صحيح ويكون المهر معجلاً وإذا لم يكن الأجل معيناً اعتبر المهر مؤجلاً إلى وقوع الطلاق أو وفاة أحد الزوجين.

الأجل المعين

المادة ٤٧ -

إذا تسلمت الزوجة المهر المعجل وتوابعه أو رضيت بتأجيل المهر أو التوابع كله أو بعضه إلى أجل معين فليس لها حق الإمتناع عن الطاعة ولا يمنعها ذلك من المطالبة بحقوقها.

لزوم المهر المسمى بالعقد

المادة ٤٨ -

إذا سمي مهر في العقد الصحيح لزم أدائه كاملاً بوفاة أحد الزوجين أو بالطلاق بعد الخلوة الصحيحة أما إذا وقع الطلاق قبل الوطء والخلوة الصحيحة لزم نصف المهر المسمى.

سقوط المهر

المادة ٤٩ -

إذا وقع الإفتراق بطلب من الزوجة بسبب وجود عيب أو علة في الزوج أو طلب الولي "تفريق بسبب عدم الكفاءة وكان ذلك قبل الدخول والخلوة الصحيحة يسقط المهر كله.

هكذا من الأشهر

المادة ٥٠ -

إذا فسخ العقد قبل الدخول والخلوة فللزوجة استرداد ما دفع من المهر.
الفرقة الموجبة لسقوط نصف المهر

المادة ٥١ -

الفرقة التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطء حقيقة أو حكماً هي الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقاً أو فسخاً كالفرقة بالإيلاء واللعان والعنه والردة وبإبائه الإسلام إذا أسلمت زوجته وبفعله ما يوجب حرمة المصاهرة.

سقوط المهر كله

المادة ٥٢ -

يسقط المهر كله إذا جاءت الفرقة من قبل الزوجة كردتها أو إبائها الإسلام إذا أسلم زوجها وكانت غير كتابية أو بفعلها ما يوجب حرمة المصاهرة بفرع زوجها أو بأصله وإن قبضت شيئاً من المهر ترده.

سقوط حق الزوجة في المهر حين الفسخ

المادة ٥٣ -

يسقط حق الزوجة في المهر إذا فسخ العقد بطلب من الزوج لعب أو لعة في الزوجة قبل الوطء وللزوج أن يرجع عليها بما دفع من المهر.

لزوم مهر المثل

المادة ٥٤ -

إذا لم يسم المهر في العقد الصحيح أو تزوجها على أنه لا مهر لها أو سمي المهر وكانت التسمية فاسدة يلزم مهر المثل.

وجوب المتعة

المادة ٥٥ -

إذا وقع الطلاق قبل تسمية المهر وقبل الدخول والخلوة الصحيحة فعندئذ تجب المتعة والمتعة تعين حسب العرف والعادة بحسب حال الزوج على أن لا تزيد عن نصف مهر المثل.

المادة ٥٦ -

إذا وقع الإفتراق بعد الدخول في العقد الفاسد ينظر فإن كان المهر قد سمي يلزم الأقل من المهرين المسمى والمثل وإن كان المهر لم يسم أو كانت التسمية فاسدة يلزم مهر المثل بالغاً ما بلغ أما إذا وقع الإفتراق قبل الدخول فلا يلزم المهر أصلاً.

الاختلاف في تسمية المهر

المادة ٥٧ -

إذا وقع خلاف في تسمية المهر ولم تثبت التسمية يلزم مهر المثل ولكن إذا كان الذي ادعى التسمية هي الزوجة فالمهر يجب أن لا يتجاوز المقدار الذي ادعته، أما إذا كان المدعي هو الزوج فالمهر لا يكون دون المقدار الذي ادعاه.

المادة ٥٨ -

إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر المسمى فالبينة على الزوجة فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى ما لا يصلح أن يكون مهراً لمثلها عرفاً فيحكم بمهر المثل وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما.

هكذا من الأصول

لا تسمع دعوى المهر إذا خالفت الوثيقة إلا بموجب سند

المادة ٥٩ -

عند اختلاف الزوجين في المهر الذي جرى عليه العقد لا تسمع الدعوى إذا خالفت وثيقة العقد المعتبرة ما لم يكن هناك سند كتابي يتضمن اتفاقهما حين الزواج على مهر آخر غير مذكور في الوثيقة.

الزواج في مرض الموت وطلب المهر

المادة ٦٠ -

إذا تزوج أحد في مرض موته ينظر فإن كان المهر المسمى مساوياً لمهر مثل الزوجة تأخذ الزوجة من تركه الزوج وإن كان زائداً عليه يجري في الزيادة حكم الوصية.

المهر حق الزوجة

المادة ٦١ -

المهر مال الزوجة فلا تجبر على عمل الجهاز منه.

المادة ٦٢ -

لا يجوز لأبوي الزوجة أو أحد أقاربها أن يأخذ من الزوج دراهم أو أي شيء آخر مقابل تزويجها أو تسليمها له وللزوج استرداد ما أخذ منه عينا إن كان قائماً أو قيمته إن كان هالكا.

الزيادة في المهر والخط منه

المادة ٦٣ -

للزوج الزيادة في المهر بعد العقد وللمرأة الخط منه إذا كانا كاملي أهلية التصرف ويلحق ذلك بأصل العقد إذا قبل به الطرف الآخر في مجلس الزيادة أو الخط منه.

للأب والجد لأب قبض مهر البكر

المادة ٦٤ -

ينفذ على البكر ولو كانت كاملة الأهلية قبض وليها لمهرها إن كان أباً أو جداً لأب ولم تنه الزوج عن الدفع إليه.

استرداد ما دفع من المهر قبل العقد

المادة ٦٥ -

إذا امتنعت المخطوبة أو نكص الخاطب أو توفي أحدهما قبل عقد النكاح فإن كان ما دفع على حساب المهر موجوداً استرده عينا وإن كان فقد بالتصرف فيه أو تلف استرد قيمته إن كان عرضاً، ومثله إن كان نقداً أما الأشياء الأخرى التي أعطاهما أحدهما للآخر على سبيل الهدية فتجري عليها أحكام الهبة.

(الفصل التاسع/ نفقة الزوجة)

أنواع النفقة الزوجية

المادة ٦٦ -

أ - نفقة الزوجة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والتطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خدم.

ب - يلزم الزوج بدفع النفقة إلى زوجته إذا امتنع عن الإنفاق عليها أو ثبت تقصيره.

لزوم النفقة

المادة ٦٧ -

تجب النفقة للزوجة على الزوج ولو مع اختلاف الدين من حين العقد الصحيح ولو كانت مقيمة في بيت أهلها إلا إذا طالبها بالنفقة وامتنعت بغير حق

هكذا من المأهول

شرعي ولها حق الإمتناع عند عدم دفع الزوج لها مهرها المعجل أو عدم تهيئته مسكنا شرعيا لها.

المادة ٦٨ -

لا نفقة للزوجة التي تعمل خارج البيت بدون موافقة الزوج.

لا نفقة مع النشور

المادة ٦٩ -

إذا نشرت الزوجة فلا نفقة لها والناشر هي التي تترك بيت الزوجية بلا مسوغ شرعي أو تمنع الزوج من الدخول إلى بيتها قبل طلبها النقلة إلى بيت آخر ويعتبر من المسوغات المشروعة لخروجها من المسكن إيذاء الزوج لها بالضرب أو سوء المعاشرة.

فرض النفقة حسب حال الزوج

المادة ٧٠ -

تفرض نفقة الزوجة بحسب حال الزوج يسرا وعسرا وتجاوز زيادتها ونقصها تبعا لحالته على أن لا تقل عن الحد الأدنى من القوت والكسوة الضروريين للزوجة وتلزم النفقة أما بتراضي الزوجين على قدر معين أو بحكم القاضي وتسقط نفقة المدة التي سبقت التراضي أو الطلب من القاضي.

عدم سماع الدعوى بتعديل النفقة،

المادة ٧١ -

لا تسمع دعوى الزيادة والنقص في النفقة المفروضة قبل مضي ستة أشهر على فرضها ما لم تحدث طوارئ استثنائية كارتفاع الأسعار.

المادة ٧٢ -

النفقة تكون معجلة بالتعجيل وإذا حدثت وفاة أو طلاق بعد استيفاء الزوجة لها فلا يجوز استردادها.

فرض النفقة على الزوج

المادة ٧٣ -

إذا امتنع الزوج الحاضر عن الإنفاق على زوجته. وطلبت الزوجة النفقة يقدر القاضي نفقتها اعتبارا من يوم الطلب ويأمر بدفعها سلفا للأيام التي يعينها.

تكون النفقة ديناً بذمة الزوج عند العجز عن دفعها

المادة ٧٤ -

إذا عجز الزوج عن الإنفاق على زوجته وطلبت الزوجة نفقة لها يقدرها القاضي من يوم الطلب على أن تكون ديناً في ذمته ويأذن للزوجة أن تستدين على حساب الزوج.

فرض النفقة على غير الزوج

المادة ٧٥ -

إذا حكم للزوجة بنفقة على الزوج وتعذر تحصيلها منه يلزم بالنفقة من تجب عليه نفقتها فيما لو فرضت غير ذات زوج ويكون له حق الرجوع بها على الزوج.

في غياب الزوج تحلف اليمين وتقام البينة

المادة ٧٦ -

إذا تغيب الزوج وترك زوجته بلا نفقة أو سافر إلى محل قريب أو بعيد أو

هكذا من الأشهر

نقد بقدر القاضي نفقتها من يوم الطلب بناء على البينة التي تقيمها الزوجة على قيام الزوجية بينهما بعد أن يحلفها اليمين تلى أن زوجها لم يترك لها نفقة وعلى أنها ليست ناشرة ولا مطلقة انقضت عدتها.

فرض النفقة للزوجة في أموال زوجها الغائب

المادة ٧٧ -

يفرض القاضي من حين الطلب نفقة لزوج الغائب في ماله منقولاً أو غير منقول أو على مدينه أو على مودعه المقرين بالمال والزوجية أو المنكرين لهما أو لاحدهما بعد اثبات مواقع انكاره بالبينة الشرعية وبعد تحليفه في جميع الحالات اليمين الشرعية السابقة.

أجرة القابلة والطبيب وثمان العلاج على الزوج

المادة ٧٨ -

أجرة القابلة والطبيب الذي يستحضر لأجل الولادة عند الحاجة إليه وثمان العلاج والنفقات التي تستلزمها الولادة على الزوج بالقدر المعروف بحسب حاله سواء كانت الزوجية قائمة أو غير قائمة.

نفقة المعتدة على الزوج

المادة ٧٩ -

تجب على الزوج نفقة معتدته من طلاق أو تفريق أو فسخ.

نفقة العدة كنفقة الزوجية

المادة ٨٠ -

نفقة العدة كنفقة الزوجية ويحكم بها من تاريخ وجوب العدة إذا لم يكن للمطلقة نفقة زوجية مفروضة فإذا كان لها نفقة فإنها تمتد إلى إنتهاء العدة على أن لا تزيد مدة العدة عن سنة وللمطلقة المطالبة بها عند تبليغها وثيقة الطلاق

فإذا بلغت الطلاق قبل انتضاء العدة بشهر على الأقل ولم تطالب بها حتى انقضت عدتها يسقط حقها في النفقة.

لا نفقة للمعتدة حال نشوزها

المادة ٨١ -

ليس للمطلقة في نشوزها نفقة عدة.

نفقات التجهيز والتكفين على الزوج

المادة ٨٢ -

على الزوج نفقات تجهيز وتكفين زوجته بعد موتها.

(الفصل العاشر/ أحكام عامة في الطلاق)

أهلية الزوج للطلاق

المادة ٨٣ -

يكون الزوج أهلاً للطلاق إذا كان مكلفاً.

المادة ٨٤ -

محل الطلاق المرأة المعقود عليها بزواج صحيح.

تعدد الطلاق

المادة ٨٥ -

يملك الزوج على زوجته ثلاث طلاقات متفرقات في ثلاثة مجالس.

هكذا من الأصول

يقع الطلاق باللفظ والكتابة والإشارة

المادة ٨٦ -

يقع الطلاق باللفظ أو الكتابة ويقع من العاجز عنهما بإشارته المعلومة.

المادة ٨٧ -

للزوج أن يوكل غيره بالتطبيق وأن يفوض الزوجة بتطبيق نفسها على أن يكون ذلك بمسند خطي.

المادة ٨٨ -

أ - لا يقع طلاق السكران ولا المدهوش ولا المكره ولا المعتوه ولا المغمى عليه ولا أنائم.

ب - المدهوش هو الذي فقد تمييزه من غضب أو وله أو غيرهما فلا يدري ما يقول.

المادة ٨٩ -

لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه.

المادة ٩٠ -

الطلاق المقترون بالعدد لفظاً أو إشارة والطلاق المكرر في مجلس واحد لا يقع بهما إلا طلقة واحدة.

المادة ٩١ -

إذا طلق الزوج زوجته لدى القاضي طائعا مختاراً، وهو في حالة معتبرة شرعاً أو أقر بالطلاق وهو بتلك الحالة فلا تسمع منه الدعوى بخلاف ذلك.

المادة ٩٢ -

اليمين بلفظ علي الطلاق وعلي الحرام وأمثالهما لا يقع الطلاق بها ما لم تتضمن صيغة الطلاق مخاطبة الزوجة أو إضافته إليها.

المادة ٩٣ -

الرجعة الصحيحة تكون في أثناء العدة بعد الطلاق الأول والثاني وأما الطلاق الثالث فتقع به البينة الكبرى.

المادة ٩٤ -

كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال والطلاق الذي نص على أنه بائن في هذا القانون.

المادة ٩٥ -

يقع الطلاق بالألفاظ الصريحة وما اشتهر استعماله فيه عرفاً دون الحاجة إلى نية ويقع بالألفاظ الكنائية وهي التي تحتل معنى الطلاق وغيره بالنية.

المادة ٩٦ -

تعليق الطلاق بالشرط صحيح وكذا إضافته إلى المستقبل ورجوع الزوج عن الطلاق المعلق والمضاف لزمان مستقبل غير مقبول.

المادة ٩٧ -

الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق مراجعة زوجته أثناء العدة قولاً أو فعلاً وهذا الحق لا يسقط بالاسقاط ولا تتوقف الرجعة على رضا الزوجة ولا يلزم بها مهر جديد.

المادة ٩٨ -

الطلاق البائن المنصوص عليه في المادة (٩٣) من هذا القانون يزيل الزوجية في الحال.

المادة ٩٩ -

إذا كان الدلاق بائناً بطلقة واحدة أو بطلقتين فلا مانع من تجديد النكاح

هكذا من المأهول

بعده برضاء الطرفين.

المادة ١٠٠ -

تزول البينة الكبرى بتزوج المبهنة التي أنقضت عدتها زوجها آخر لا يقصد التحليل ويشترط دخوله بها وبعد طلاقها منه وانقضاء عدتها نحل للأول.

المادة ١٠١ -

يجب على الزوج أن يسجل طلاقه أمام القاضي وإذا طلق زوجته خارج المحكمة ولم يسجله فعليه أن يراجع المحكمة الشرعية لتسجيل الطلاق خلال خمسة عشر يوما وكل من تخلف عن ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الأردني وعلى المحكمة أن تقوم بتبليغ الطلاق الغيابي للزوجة خلال أسبوع من تسجيله.

(الفصل الحادي عشر/ المخالعة)

المادة ١٠٢ -

أ - يشترط لصحة المخالعة أن يكون الزوج أهلا لايقاع الطلاق والمرأة محلا له.

ب - المرأة التي لم تبلغ سن الرشد إذا اختلعت لا تلتزم ببذل الخلع إلا بموافقة ولي المال.

ج - إذا بطل البذل وقع الطلاق رجعيا ولا يجب للزوج على زوجته في مقابل هذا الطلاق البذل المتفق عليه.

المادة ١٠٣ -

لكل من الطرفين الرجوع عن ايجابه في المخالعة قبل قبول الآخر.

بدل الخلع

المادة ١٠٤ -

كل ما صح التزامه شرعا صلح أن يكون بدلا في الخلع.

تصح المخالعة على المهر وغيره

المادة ١٠٥ -

إذا كانت المخالعة على مال غير المهر لزم أدائه وبرئت ذمة المتخالعين من كل حق يتعلق بالمهر ونفقة الزوجية.

عند عدم التسمية في المخالعة

المادة ١٠٦ -

إذا لم يسم المتخالعان شيئا وقت المخالعة برء كل منهما من حقوق الآخر المتعلقة بالمهر والنفقة الزوجية.

عند نفي البذل

المادة ١٠٧ -

إذا صرح المتخالسان بنفي البذل كانت المخالعة في حكم الطلاق المحض ووقعت بها طلاق رجعية.

هكذا من الأشهر

لا تسقط نفقة العدة إلا بالنص عليها في المخالعة

المادة ١٠٨ -

نفقة العدة لا تسقط إلا إذا نص عليها صراحة في عقد المخالعة.

رجوع الزوج على الزوجة ببطل الخلع

المادة ١٠٩ -

إذا اشترط في المخالعة اعفاء الزوج من أجره إرضاع الولد أو حضنته أو اشترط امساكها له بلا أجر مدة معلومة أو انفاقها عليه فتزوجت أو تركت الولد أو ماتت يرجع الزوج عليها بما يعادل أجره إرضاع الولد وحضنته ونفقتها عن المدة الباقية أما إذا مات الولد فليس للأب الرجوع عليها بشيء من ذلك عن المدة الواقعة بعد الموت.

المادة ١١٠ -

إذا كانت الأم المخالعة معسرة وقت المخالعة أو أعسرت فيما بعد يجبر الأب على نفقة الولد وتكون ديناً له على الأم.

اشتراط بقاء الولد في المخالعة عند أبيه

المادة ١١١ -

إذا اشترط الرجل في المخالعة امساك الولد عنده مدة الحضنة صحت المخالعة وبطل الشرط وكان لحاضنته الشرعية اخذه منه ويلزم أبوه بنفقاته فقط إن كان الولد فقيراً.

لا تحسم نفقة الصغير من الدين

المادة ١١٢ -

لا يجري التقاص بين نفقة الولد المستحقة على أبيه ودين الأب على حاضنته.

الفصل الثاني عشر - التفريق

العلة المجيزة لطلب فسخ الزواج

المادة ١١٣ -

للرأة السالمة من كل عيب يحول دون الدخول بها أن تراجع القاضي وتطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا علمت أن فيه علة تحول دون بقاءها بها كالجب والعنة والخصا ولا يسمع طلب المرأة التي فيها عيب من العيوب كالرتق والقرن.

علم الزوجة بالعيب قبل عقد الزواج

المادة ١١٤ -

الزوجة التي تعلم قبل عقد الزواج بعيب زوجها المانع من الدخول أو التي ترضى بالزواج بعد الزواج مع العيب الموجود يسقط حق اختيارها ما عدا العنة فإن الإطلاع عليها قبل الزواج لا يسقط حق الخيار.

طلب التفريق لعدة غير قابلة للزوال

المادة ١١٥ -

إذا راجعت الزوجة القاضي وطلبت التفريق لوجود العيب ينظر، فإن كانت العلة غير قابلة للزوال يحكم بالتفريق بينهما في الحال وإن كانت قابلة للزوال كالعنة يمهل الزوج سنة من يوم تسليمها نفسها له أو من وقت براء الزوج إن كان مريضاً وإذا مرض أحد الزوجين أثناء الأجل مدة قليلة كانت أو كثيرة بصورة تمنع من الدخول أو غابت الزوجة فالمدة التي تمر على هذا الوجه لا تحسب من مدة الأجل لكن غيبة الزوج أيام الحيض تحسب فإذا لم تنزل العلة في هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق فإذا ادعى في بدء المرافعة أو في ختامها الوصول إليها ينظر فإذا كانت الزوجة ثيباً فالقول قول الزوج مع اليمين وإن كانت بكراً فالقول قولها بلا يمين.

هكذا من الأصول

العلة في الزوج التي لا يمكن المقام معها بلا ضرر

المادة ١١٦ -

إذا ظهر للزوجة قبل الدخول أو بعده أن الزوج مبتلى بعلة أو مرض لا يمكن الإقامة معه بلا ضرر كالجذام أو البرص أو السل أو الزهري أو طرأت مثل هذه العلل والأمراض فلها أن تراجع القاضي وتطلب التفريق، والقاضي بعد الاستعانة بأهل الخبرة والفن ينظر فإن كان لا يوجد أمل بالشفاء يحكم بالتفريق بينهما في الحال وإن كان يوجد أمل بالشفاء أو زوال العلة يؤجل التفريق سنة واحدة فإذا لم تزل بظرف هذه المدة ولم يرض الزوج بالطلاق وأصررت الزوجة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق أيضاً أما وجود عيب كالعمى والعرج في الزوج فلا يوجب التفريق.

للزوج طلب فسخ لوجود علة بالزوجة لا يمكن المقام معها

المادة ١١٧ -

للزوج حق طلب فسخ عقد الزواج إذا وجد في زوجته عيباً جنسياً مانعاً من الوصول اليها كالرتق والقرن أو مرضاً منفراً بحيث لا يمكن المقام معها عليه بلا ضرر ولم يكن الزوج قد علم به قبل العقد أو رضي به بعد صراحة أو ضمناً.

لا تسمع من الزوج دعوى الفسخ إذا طرأت العلة على الزوجة بعد الدخول

المادة ١١٨ -

العلل الطارئة على الزوجة بعد الدخول لا تسمع فيها دعوى طلب الفسخ من الزوج.

إثبات العيب

المادة ١١٩ -

يثبت العيب المانع من الدخول في المرأة أو الرجل بتقرير من القابلة أو

الطبيب مؤيد بشهادتهما.

التفريق للجنون

المادة ١٢٠ -

إذا حن الزوج بعد عقد النكاح وطلبت الزوجة من القاضي التفريق يؤجل التفريق لمدة سنة فإذا لم تزل الجننة في هذه المدة وأصررت الزوجة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق.

حق تأخير الزوجة لطلب الفسخ

المادة ١٢١ -

للزوجة في الأحوال التي تعطيها حق الخيار أن تؤخر الدعوى أو تتركها مدة بعد اقامتها.

تجديد العقد بعد التفريق للعلة مانع من طلب التفريق

المادة ١٢٢ -

إذا جدد الطرفان العقد بعد التفريق وفقاً للمواد السابقة فليس لأي منهما طلب التفريق.

التفريق للغيبة والضرر

المادة ١٢٣ -

إذا أثبتت الزوجة غياب زوجها عنها أو هجره لها سنة فأكثر بلا عذر مقبول وكان معروف محل الإقامة جاز لزوجته أن تطلب من القاضي تطبيقها نائناً إذا تضررت من بعده عنها أو هجره لها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق

هكذا من المأهول

غياب الزوج مع مكان وصول الرسائل اليه

المادة ١٢٤ -

إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً واعذر اليه بأنه يطلقها عليه إذا لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة بعد تحليفها اليمين.

غياب الزوج بمكان معلوم وعدم إمكان وصول الرسائل إليه أو كان مجهول محل الإقامة

المادة ١٢٥ -

إذا كان الزوج غائباً في مكان معلوم ولا يمكن وصول الرسائل اليه أو كان مجهول محل الإقامة وأثبتت الزوجة دعواها بالبينة وحلفت اليمين وفق الدعوى طلق القاضي عليه بلا أعمار وضرب أجل وفي حالة عجزها عن الإثبات أو نكولها عن اليمين ترد الدعوى.

فسخ النكاح للاعسار في دفع المهر قبل الدخول

المادة ١٢٦ -

إذا ثبت قبل الدخول عجز الزوج بأقراره أو بالبينة عن دفع المهر المعجل كله أو بعضه فللزوجة أن تطلب من القاضي فسخ الزواج والقاضي يمجله شهراً فإذا لم يدفع المهر بعد ذلك يفسخ النكاح بينهما، أما إذا كان الزوج غائباً ولم يعلم له محل إقامة ولا مال له يمكن تحصيل المهر منه فإنه يفسح بدور أمهال.

المادة ١٢٧ -

إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته بعد الحكم عليه بنفقتها فإن كان له مال يمكن تنفيذ حكم النفقة فيه نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وإن لم يكن له مال ولم يقل أنه معسر أو موسر أو قال أنه موسر ولكنه أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضي في الحال وإذا ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالا وإن أثبت أمهله مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك.

الزوج الغائب وطلب التطبيق

المادة ١٢٨ -

إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة فإن كان له مال يمكن تنفيذ حكم النفقة فيه نفذ حكم النفقة في ماله وإن لم يكن له مال أعذر إليه القاضي وضرب له أجلاً فإن لم يرسل ما تنفق منه الزوجة على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضي بعد الأجل وإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول اليه وكان مجهول المحل وثبت أنه لا مال تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي بلا أعمار وضرب أجل وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة.

التطبيق لعدم الإنفاق يقع رجعياً

المادة ١٢٩ -

تطبيق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعياً إذا كان بعد الدخول أما إذا كان قبل الدخول فيقع بائناً وإذا كان الطلاق رجعياً فللزوجة مراجعة زوجها أثناء العدة إذا أثبت يساره بدفع نفقة ثلاثة أشهر مما تراكم لها عليه من نفقتها وباستعداده للإنفاق فعلاً في أثناء العدة فإذا لم يثبت يساره بدفع النفقة ولم يستعد للانفاق فلا تصح الرجعة.

هكذا من الأصول

التطليق للسجن ثلاث سنين يقع بائناً

المادة ١٣٠ -

لزوجة المحسوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مفيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من تاريخ حبسه وتقييد حريته التطليق عليه بائناً ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

تفريق زوجة المفقود للضرر

المادة ١٣١ -

إذا راجعت زوجة المفقود القاضي وكان زوجها الغائب قد ترك لها مالا من جنس النفقة وطلبت منه تفريقها لتضررها من بعده عنها فإذا يئس من الوقوف على خبر حياته أو مماته بعد البحث والتحري عنه يؤجل الأمر أربع سنوات من تاريخ فقده فإذا لم يمكن أخذ خبر عن الزوج المفقود وكانت مصرة على طلبها يفرق القاضي بينهما في حالة الأمن وعدم الكوارث أما إذا فقد في حالة يغلب على الظن هلاكه فيها كفقدته في معركة أو أثر غارة جوية أو زلزال أو ما شابه ذلك فللقاضي التفريق بينهما بعد مضي مدة لا تقل عن سنة من تاريخ فقده وبعد البحث والتحري عليه.

التفريق للنزاع أو الشقاق

المادة ١٣٢ -

إذا ظهر نزاع وشقاق بين الزوجين فلكل منهما أن يطلب التفريق إذا ادعى اضرار الآخر به قولاً أو فعلاً بحيث لا يمكن مع هذا الاضرار استمرار الحياة الزوجية.

١ - إذا كان طلب التفريق من الزوجة وأثبتت اضرار الزوج بها بذل القاضي جهده في الإصلاح بينهما فإذا لم يمكن الإصلاح أئذّر الزوج بأن يصلح حاله

معها واجل الدعوى مدة لا تقل عن شهر فإذا لم يتم الإصلاح بينهما أحال الأمر إلى الحكّمين.

ب - إذا كان المدعي هو الزوج وأثبت وجود النزاع والشقاق بذل القاضي جهده في الإصلاح بينهما فإذا لم يكن الإصلاح أجل القاضي دعواه مدة لا تقل عن شهر املا بالمصالحة وبعد انتهاء الأجل إذا أصر على دعواه ولم يتم الصلح أجل القاضي الأمر إلى حكّمين.

ج - يشترط في الحكّمين أن يكونا رجلين عدلين قادرين على الإصلاح وأن يكون احدهما من أهل الزوجة والآخر من أهل الزوج إن أمكن وإن لم يتيسر ذلك حكم القاضي رجلين من ذوي الخبرة والعدالة والقدرة على الإصلاح.

د - يبحث الحكّمان أسباب الخلاف والنزاع بين الزوجين معهما أو مع جيرانهما أو مع أي شخص يرى الحكّمان فائدة في بحثهما معه وعليهما أن يدونا تحقيقاتهما بمحضر يوقع عليه فإذا رأيا إمكان التوفيق والإصلاح على طريقة مرضية أقرّاهما.

هـ - إذا عجز الحكّمان عن الإصلاح وظهر لهما أن الإساءة جميعها من الزوجة قررا التفريق بينهما على العوض الذي يريانه على أن لا يقل عن المهر وتوابعه وإذا كانت الإساءة كلها من الزوج قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة على أن للزوجة أن تطالبه بسائر حقوقها الزوجية كما لو طلقها بنفسه.

و - إذا ظهر للحكّمين أن الإساءة من الزوجين قررا التفريق بينهما على قسم من المهر بنسبة إساءة كل منهما وأن جهل الحال ولم يتمكن من تقدير نسبة الإساءة قررا التفريق بينهما على العوض الذي يريان أخذه من أيهما.

ز - إذا حكم على الزوجة بأي عوض وكانت هي طالبة التفريق فعليها أن تؤمن دفعه قبل قرار الحكّمين بالتفريق ما لم يرض الزوج بتأجيله وفي حالة موافقة الزوج عن التأجيل يقرر الحكّمان التفريق على البذل ويحكم القاضي

هكذا من الأشغال

عدم رؤية الحيض

المادة ١٣٦ -

إذا لم تر المعتدة في المدة المذكورة حيضاً أو رائته مرة أو مرتين ثم انقطع ينظر، فإذا بلغت سن الأياس تعتد ثلاثة أشهر من زمن بلوغها إليه وإن لم تكن بلغت سن الأياس تتربص تسعة أشهر تامة للسنة.

عدة اللاتي بلغن سن الأياس

المادة ١٣٧ -

النساء المتزوجات بعقد صحيح والمفترقات عن أزواجهن بعد الخلوة بالطلاق أو الفسخ عدتهن ثلاثة أشهر إذا كن بلغن الأياس.

المادة ١٣٨ -

احكام المواد السابقة جارية على النساء المدخول بهن بالزواج الفاسد ثم فرقن.

عدة الوفاة لغير الحوامل

المادة ١٣٩ -

النساء المتزوجات بعقد صحيح عدا الحوامل منهن إذا توفي أزواجهن يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرة أيام سواء دخل بهن أم لا.

المادة ١٤٠ -

المرأة المتزوجة بعقد صحيح إذا فارقها زوجها بالطلاق أو الفسخ أو توفي عنها وهي حامل فعليه أن تتربص إلى أن تضع حملها فإن أسقطت حملها ينظر، فإن كان الولد مستبين الخلقة كلها أو بعضها فهو كالوضع وإن لم يكن مستبين الخلقة تعامل وفقاً للأحكام المحررة في المواد السابقة وحكم هذه المادة

بذلك أما إذا كان الزوج هو طالب التفريق وقرر الحكمان أن تدفع الزوجة عوضاً فيحكم القاضي بالتفريق والعوض وفق قرار الحكامين.

ج - إذا اختلف الحكمان حكم القاضي غيرهما أو ضم إليهما ثالثاً مرجحاً وفي الحالة الأخيرة يؤخذ بقرار الأكثرية.

د - على الحكامين رفع التقرير إلى القاضي بالنتيجة التي توصلا إليها وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه إذا كان موافقاً لأحكام هذه المادة.

المادة ١٣٣ -

الحكم الصادر بالتفريق يتضمن الطلاق البائن.

طلاق التعسف موجب للتعويض على المطلقة

المادة ١٣٤ -

إذا طلق الزوج زوجته تعسفاً كأن طلقها لغير سبب معقول وطلبت من القاضي التعويض حكم لها على مطلقها بالتعويض الذي يراه مناسباً بشرط أن لا يتجاوز مقدار نفقتها عن سنة ويدفع هذا التعويض جملة أو مقسطاً حسب مقتضى الحال ويراعى في ذلك حالة الزوج يسراً وعسراً ولا يؤثر ذلك على باقي الحقوق الزوجية الأخرى للمطلقة بما فيها نفقة العدة.

(الفصل الثالث عشر/ العدة)

مدة العدة

المادة ١٣٥ -

مدة عدة المتزوجة بعقد صحيح والمفترقة عن زوجها بعد الخلوة بطلاق أو فسخ ثلاثة قروء كاملة إذا كانت غير حامل وغير بالغة سن الأياس وإذا أدعت قبل مرور ثلاثة أشهر انقضاء عدتها فلا يقبل منها ذلك.

هكذا من الأصول

جار ايضا على الحوامل المتزوجات بعقد فاسد إذا فرقن عن أزواجهن أو ماتوا عنهن.

مبدأ العدة

المادة ١٤١ -

مبدأ العدة المذكورة في المواد السابقة وقوع الطلاق أو وقوع الفسخ أو وفاة الزوج ولو لم تكن الزوجة مطلعة على هذه الأحوال.

لزوم العدة

المادة ١٤٢ -

إذا وقع الطلاق أو الفسخ قبل أن يتأكد العقد الصحيح أو الفاسد بالخلوة أو الدخول لا تلزم العدة.

وفاة الزوج في العدة

المادة ١٤٣ -

إذا توفي زوج المعتدة في طلاق رجعي تنهدم عدة الطلاق وتلزمها عدة الوفاة أما إذا كانت مطلقة طلاقاً بائناً فلا تلزمها عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق.

لا نفقة لعدة الوفاة

المادة ١٤٤ -

ليس للمرأة التي توفي زوجها سواء كانت حاملاً أو غير حامل نفقة عدة.

تعتبر نفقة العدة ديناً من تاريخ الطلاق

المادة ١٤٥ -

المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقة عدتها ديناً في ذمة مطلقها من تاريخ

الطلاق مع مراعاة أحكام المادة (٨٠) من هذا القانون.

اعتداد المطلقة في بيت الزوجية

المادة ١٤٦ -

تعتد معتدة الطلاق الرجعي والوفاة في البيت المضاف للزوجين بالسكنى قبل الفرقة وإن طلقت أو مات عنها وهي في غير مسكنها عادت إليه فوراً ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها إلا لضرورة وللمعتدة الوفاة الخروج لقضاء مصلحتها ولا بيت خارج بيتها وإذا اضطرت الزوجان للخروج من البيت فتنتقل معتدة الطلاق إلى حيث يشاء الزوج وإذا اضطرت معتدة الوفاة إلى الخروج تنتقل إلى أقرب موضع منه.

(الفصل الرابع عشر/ النسب)

الحالات التي لا تسمع فيها دعوى النسب

المادة ١٤٧ -

لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها، إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة.

نسب المولود من نكاح فاسد

المادة ١٤٨ -

ولد الزوجة من زواج صحيح أو فاسد بعد الدخول أو الخلوة الصحيحة إذا ولد لستة أشهر فأكثر من تاريخ الدخول أو الخلوة الصحيحة يثبت نسبه للزوج وإذا ولد بعد فراق لا يثبت نسبه إلا إذا جاءت به خلال سنة من تاريخ الفراق.

هكذا من الأشهر

الاقرار بالبنوة لجهول النسب

المادة ١٤٩ -

الاقرار بالبنوة ولو في مرض الموت لجهول النسب يثبت به النسب من المقر إذا كان فرق السن بينهما يحتمل هذه البنوة مع تصديق المقر له إن كان بالغاً وقرار مجهول النسب بالأبوة أو الأمومة يثبت به النسب إذا صادقه المقر له وكان فرق السن بينهما يحتمل ذلك.

الفصل الخامس عشر الرضاع

الزام الأم بارضاع ولدها

المادة ١٥٠ -

تتعين الأم لإرضاع ولدها وتجبر على ذلك إذا لم يكن للولد ولا لأبيه مال يستأجر به مرضعة ولم توجد متبرعة أو إذا لم يجد الأب من ترضعه غير أمه أو إذا كان لا يقبل ثدي غيرها.

استئجار الأب لمرضعة

المادة ١٥١ -

إذا أبت الأم إرضاع ابنها في الأحوال التي لا يتعين عليها إرضاعه فعلى الأب أن يستأجر مرضعة ترضعه عندها.

استحقاق الأم لأجرة الرضاع

المادة ١٥٢ -

لا تستحق أم الصغير حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق الرجعي أجرة على إرضاع ولدها وتستحقها في عدة الطلاق البائن وبعدها.

المادة ١٥٣ -

الأم أحق بارضاع ولدها ومقدمة على غيرها بأجرة المثل المتناسبة مع حال المكلف بنفقته ما لم تطلب اجرة أكثر ففي هذه الحالة لا يضار المكلف بالنفقة وتفرض الاجرة من تاريخ الإرضاع إلى اكمال الولد سنتين إن لم يفطم قبل ذلك.

(الفصل السادس عشر الحضانة)

صاحب الحق في الحضانة من النساء

المادة ١٥٤ -

الأم النسبية أحق بحضانة ولدها وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة ثم بعد الأم يعود الحق لمن تلي الأم من النساء حسب الترتيب المنصوص عليه في مذهب الإمام أبي حنيفة.

المادة ١٥٥ -

يشترط في الحاضنة أن تكون بالغة عاقلة أمينة لا يضيع الولد عندها لانتقالها عنه قدرة على تربيته وصيانتته وأن لا تكون مرتدة ولا متزوجة بغير محرم الصغير وأن لا تمسكه في بيت مبغضيه.

سقوط الحضانة

المادة ١٥٦ -

عقد زواج الحاضنة بغير قريب محرم من المحضون يسقط حضانتها

اختيار الأصلح للمحضون

المادة ١٥٧ -

إذا تعدد أصحاب حق الحضانة الذين هم في درجة واحدة فللقاضي حق اختيار الأصلح للمحضون.

هذا من الأصول

عودة الحضانة

المادة ١٥٨ -

يعود حق الحضانة إذا زال سبب سقوطه

المادة ١٥٩ -

أجرة الحضانة على المكلف بنفقة الصغير وتقدر بأجرة مثل الحاضنة على أن لا تزيد على قدرة المنفق.

المادة ١٦٠ -

لا تستحق الأم أجرة الحضانة حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق الرجعي.

المادة ١٦١ -

تنتهي حضانة غير الأم من النساء للصغير إذا أتم التاسعة وللصغيرة إذا أتمت الحادية عشرة.

المادة ١٦٢ -

تمتد حضانة الأم التي حبست نفسها على تربية وحضانة أولادها إلى بلوغهم.

المادة ١٦٣ -

يتساوى حق الأم وحق الأب أو الجد لأب في رؤية الصغير عندما يكون في يد غيره ممن له حق حضنته.

المادة ١٦٤ -

لا يؤثر سفر الولي أو الحاضنة بالصغير إلى بلد داخل المملكة على حقه في امساك الصغير ما لم يكن لهذا السفر تأثير على رجحان مصلحة الصغير معه فإن

ثبت تأثير السفر على مصلحة الصغير يمنع سفر الصغير ويسلم للطرف الآخر.

المادة ١٦٥ -

أ - للولي المحرم أن يضم إليه الأنثى البكر إذا كانت دون الأربعين من العمر والثيب إذا كانت غير مأمونة على نفسها ولم يقصد بالضم الكيد والإضرار بها.

ب - إذا تمردت الأنثى المحكوم عليها بالانضمام للولي عن الإنضمام إليه بغير حق فلا نفقة لها عليه.

المادة ١٦٦ -

لا يسمح للحاضنة أن تسافر بالمحزون خارج المملكة إلا بموافقة الولي وبعد التحقق من تأمين مصلحته.

الفصل السابع عشر / نفقة الأقارب

المادة ١٦٧ -

نفقة كل إنسان في ماله إلا الزوجة فنفقتها على زوجها.

المادة ١٦٨ -

أ - إذا لم يكن للولد مال فنفقته على أبيه لا يشاركه فيها أحد ما لم يكن الأب فقيراً عاجزاً عن النفقة والكسب لأفة بدنية أو عقلية.

ب - تستمر نفقة الأولاد إلى أن تتزوج الأنثى التي ليست بموسرة بعملها وكسبها وإلى أن يصل الغلام إلى الحد الذي يتكسب فيه أمثاله ما لم يكن طالب علم.

المادة ١٦٩ -

الأولاد الذين تجب نفقتهم على أبيهم الموسر يلزم بنفقة تعليمهم أيضاً في

هكذا من الله على

جميع المراحل العلمية إلى أن ينال الولد أول شهادة جامعية ويشترط في الولد أن يكون ناجحاً وإذا أهلية للتعليم ويقدر ذلك كله بحسب حال الأب عسراً ويسراً على أن لا تقل النفقة عن مقدار الكفاية.

نفقة المعالجة

المادة ١٧٠ -

١- الأولاد الذين تجب نفقتهم على أبيهم يلزم بنفقة علاجهم.

٢- إذا كان الأب معسراً لا يقدر على أجره الطبيب أو العلاج أو نفقة التعليم وكانت الأم موسرة قادرة على ذلك تلزم بها على أن تكون ديناً على الأب ترجع بها عليه حين اليسار وكذلك إذا كان الأب غائباً يتعذر تحصيلها منه.

٣- إذا كان الأب والأم معسرين فعلى من تجب عليه النفقة عند عدم الأب نفقة المعالجة أو التعليم على أن تكون ديناً على الأب يرجع المنفق بها عليه حين اليسار.

إذا كان الأب فقيراً

المادة ١٧١ -

إذا كان الأب فقيراً قادراً على الكسب وكسبه لا يزيد عن حاجته أو كان لا يجد كسباً يكلف بنفقة الولد من تجب عليه النفقة عند عدم الأب وتكون هذه النفقة ديناً للمنفق على الأب يرجع بها عليه إذا أيسر.

نفقة الوالدين

المادة ١٧٢ -

أ- يجب على الولد الموسر ذكراً كان أو أنثى كبيراً كان أو صغيراً نفقة والديه الفقيرين ولو كانا قادرين على الكسب.

ب- إذا كان الولد فقيراً ولكنه قادر على الكسب يلزم بنفقة والديه الفقيرين وإذا

كان كسبه لا يزيد عن حاجته وحاجة زوجته وأولاده فيلزم بضم والديه إليه وأطعامهما مع عائلته.

نفقة القريب الفقير

المادة ١٧٣ -

تجب نفقة الصغار الفقراء وكل كبير فقير عاجز عن الكسب بآنة بدنية أو عقلية على من يرثهم من أقاربهم الموسرين بحسب حصصهم الإرثية وإذا كان البارث معسراً تفرض على من يليه في الارث ويرجع بها على الوارث إذا أيسر.

بينة اليسار مقدمة على بينة الاعسار

المادة ١٧٤ -

عند الاختلاف في اليسار والاعسار في دعاوى النفقات ترجح بينة اليسار إلا في حالة ادعاء الاعسار الطارئ فتترجح بينة مدعيه.

مبدأ فرض نفقة الأقارب

المادة ١٧٥ -

تفرض نفقة الأقارب اعتباراً من تاريخ الطلب.

تحليف طالب النفقة

المادة ١٧٦ -

إذا كان المفروض عليه النفقة من الأصول أو الفروع أو الأقارب غائباً أو مخر المحاكمة وتغيب قبل الإجابة عن موضوع الدعوى يحلف طالب النفقة اليمين (على أنه لم يستوف النفقة سلفاً).

هكذا من الشاهلي

(الفصل الثامن عشر/ أحكام عامة)

الحكم بموت المفقود

المادة ١٧٧ -

المفقود الذي فقد في جهة معلومة ويغلب على الظن موته يحكم بموته بعد مرور أربع سنين من تاريخ فقدته ما لم يكن فقدته اثر كارثة كزلزال أو غارة جوية أو في حالة اضطراب الأمن وحدث الفوضى وما شابه ذلك فيحكم بموته بعد سنة من فقدته أما إذا فقد في جهة غير معلومة ولا يغلب على الظن هلاكه فيفوض أمر المدة التي يحكم بموته فيها إلى القاضي على أن تكون تلك المدة كافية في أن يغلب على الظن موته وفي كل الأحوال لا بد من التحري عليه بالوسائل التي يراها القاضي كافية للتوصل إلى معرفة ما إذا كان حياً أو ميتاً.

عدة وفاة زوجة المفقود

المادة ١٧٨ -

بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة تعدد زوجته اعتباراً من تاريخ الحكم عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم.

لا ينفسخ النكاح الثاني بعد الحكم بوفاة المفقود

المادة ١٧٩ -

إذا تزوجت المرأة التي حكم بوفاة زوجها ثم تحققت حياة الزوج الأول لا ينفسخ النكاح الثاني بعد الدخول وأما قبل الدخول فيفسخ.

مشاركة الأخوة الأشقاء مع الأخوة لأم في سهامهم

المادة ١٨٠ -

لأولاد الأم فرض السدس للواحد والثالث للإثنين فأكثر ذكورهم و أناتهم في القسمة سواء ويشاركهم الأخوة الأشقاء في الثلث إذا استغرقت الفروض التركة.

الرد على أحد الزوجين

المادة ١٨١ -

أ - إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصبه من النسب رد الباقي على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم.

ب - يرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوي الأرحام.

ج - إذا لم يوجد وارث للميت فمن ذكر ترد تركته المنقولة وغير المنقولة إلى وزارة الأوقاف العامة.

الوصية الواجبة

المادة ١٨٢ -

إذا توفي أحد وله أولاد أبن وقد مات ذلك الابن قبله أو معه وجب لأحفاده هؤلاء في ثلث تركته الشرعية وصية بالمقدار والشروط التالية:-

أ - الوصية الواجبة لهؤلاء الأحفاد تكون بمقدار حصة أبيهم من الميراث فيما لو كان حياً على أن لا يتجاوز ذلك ثلث التركة.

ب - لا يستحق هؤلاء الأحفاد وصية إن كانوا وارثين لأصل أبيهم جداً كان أو جدة أو كان قد أوصى أو أعطاهم في حياته بلا عوض مقدار ما يستحقون بهذه الوصية الواجبة فإن أوصى لهم بأقل من ذلك وجبت تكملته وإن أوصى لهم بأكثر كان الزائد وصية اختيارية وإن أوصى لبعضهم فقد وجب للآخر بقدر نصيبه.

هكذا من الأصول

ج - تكون الوصية لأولاد الابن ولأولاد ابن الابن وإن نزل واحدا كانوا أو أكثر للذكر مثل حظ الأنثيين يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط.

د - هذه الوصية الواجبة مقدمة على الوصايا الاختيارية في الاستيفاء من ثلث التركة.

العمل بالقول الراجح من مذهب أبي حنيفة

المادة ١٨٣ -

ملا ذكر له في هذا القانون يرجع فيه إلى الراجح من مذهب أبي حنيفة.

المادة ١٨٤ -

حوادث الدلاق وغيرها التي وقعت قبل صدور هذا القانون واتصل بها حكم أو قرار سجل لدى القاضي الشرعي لا يشملها أحكام هذا القانون أما إذا وقعت قبل صدوره ولم تقتنر بحكم أو قرار مسجل فتطبق عليها أحكام هذا القانون ولو كانت أسباب تلك الدعاوى متحققة قبل صدوره .

المادة ١٨٥ -

المراد بالسنة الواردة في هذا القانون هي السنة القمرية الهجرية.

(الفصل التاسع عشر/ الغاءات)

المادة ١٨٦ -

تلغى القوانين التالية :-

١ - قانون حقوق العائلة الأردني رقم (٩٢) لسنة ١٩٥١.

٢ - اي تشريع أردني، أو عثماني أو فلسطيني صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

المادة ١٨٧ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

هذا من الأصول

معالي رئيس المجلس :

السيد الامين العام البند الذي

يليه .

السيد الامين العام :

ب - قرار رقم (٣) تاريخ

١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن الاقتراح

بقانون رقم (٢) بشأن تعديل قانون

التقاعد العسكري وزيادة رواتب

المتقاعدين العسكريين بما يتناسب

وتواريخ احالتهم على التقاعد .

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر

السيد المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧، لبحث
الاقتراح بقانون رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٨، بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري
وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ إحالتهم على التقاعد
برئاسة رئيسها معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة وبحضور مقررها سعادة السيد
أحمد الكساسبة وبحضور أصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة:-
عبدالكريم الدغمي، د. أحمد الكرفحي، د. إبراهيم زيد الكيلاني، عبدالله
أخو ارشيدة، د. همام سعيد، توجان فيصل، هاني مصالحة.
وحضر الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد محمد
الذويب.

وبعد الاطلاع على الاقتراح ودراسة تبين للجنة أنه لا حاجة لبحث هذا
الاقتراح كونه صدر بصيغة مشروع قانون وأقره مجلس الأمة وصدرت الإرادة
الملكية بالموافقة عليه ونشر بالجريدة الرسمية تحت رقم (٣) لسنة (١٩٩٥) عدد
رقم (٤٠٢٨) تاريخ ١٩٩٥/٣/١ قانون التقاعد العسكري.
وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة القانونية

لمجلس النواب

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة
نقطة

هكذا من المأهول

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٦١٣/٣٤/١٧/٣

التاريخ ١٤١٤/٩/٩هـ

الموافق ١٩٩٤/٢/١٩م

سماحة رئيس اللجنة القانونية

بناء قرار مجلس النواب الثاني عشر

في جلسته الثامنة عشره من دورته

العادية الاولى والمنعقدة بتاريخ

١٩٩٤/٢/٩ ، والمتضمن الموافقة

على قرار اللجنة القانونية رقم (٧)

بإعادة الاقتراح بقانون رقم (٢) الى

مقدميه .

ابعث اليكم صورة عن مشروع

القانون والاسباب الموجبه لدراسته

ورفع القرار اللازم بشأنه الى المجلس .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

نسخة : الى معالي مقرر اللجنة القانونية

نسخة : الى سكرتير اللجنة القانونية

نسخة : الى ملف الاقتراحات بقانون

دولة الرئيس

اشارة الى قرار اللجنة القانونية

لمجلس النواب الثاني عشر رقم (٧)

المتضمن تقديم مشروع قانون مفصل

يبين فيه المواد المراد تعديلها في قانون

التقاعد العسكري رقم (٣٣) لسنة

١٩٥٩ .

دولة الرئيس

قانون التقاعد العسكري رقم

(٣٣) لسنة ١٩٥٩ المعمول به حالياً

نصت المادة (٩) من القانون الاصلي

على ما يلي :

أ - بحسب راتب تقاعد الضابط

الشهري الذي يستحق التقاعد

بحسب احكام هذا القانون على

اساس ضرب عدد اشهر خدمته

المقبوله في التقاعد في راتبه الاخير

وقسم حاصل الضرب على (٤٨٠) .

ارعاياه ومماين بشرط ان لا يزيد

راتب التقاعد عن راتب الشهر

الاخير .

ب - بحسب راتب تقاعد الفرد

الشهري الذي يستحق التقاعد

بحسب راتب تقاعد الضابط

الشهري الذي يستحق التقاعد

بحسب احكام هذا القانون على

اساس ضرب عدد اشهر خدمة

المقبوله للتقاعد في ٤/٥ في راتبه

الشهري الاخير وتقسم حاصل

الضرب على (٣٦٠) ثلاثمائة وستين .

دولة الرئيس

اما المقترح فهو كالتالي

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون التقاعد

العسكري صادر بمقتضى المادة (٣١)

من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون

قانون معدل لقانون التقاعد

العسكري لسنة ١٩٩٤ ويقرأ مع

القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩

المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي

وما طرأ عليه من تعديلات كقانون

واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٩)

من القانون الاصلي ويستعاض عنه

بالنص التالي :

بحسب راتب تقاعد الضابط

الشهري الذي يستحق التقاعد

بحسب احكام هذا القانون على

اساس ضرب عدد اشهر خدمة

المقبوله للتقاعد في ٤/٥ في راتبه

الشهري الاخير وتقسم حاصل

الضرب على (٣٦٠) ثلاثمائة وستين .

بحسب راتب تقاعد الفرد الشهري

الذي يستحق التقاعد بحسب احكام

هذا القانون على اساس ضرب عدد

اشهر خدمته المقبوله للتقاعد في ٤/٥

في راتبه الشهري الاخير وتقسم

حاصل الضرب على (٢٨٠) مائتين

ومئتين .

دولة الرئيس

الاسباب الموجبه لهذا التعديل هي

تحسين اوضاع منتسبي القوات

المسلحة الاردنيه العاملين عندما

يحالون على التقاعد اذ ان الاوضاع

السائدة للضباط والافراد الذين تم

احالتهم على التقاعد تستدعي اجراء

مثل هذا التعديل ، نظراً للظروف

المعيشية التي يشهدها بلدنا وما طرأ

عليها من ارتفاع في تكاليف المعيشه ، بشكل اصبح معه لا يتناسب قط مع ما يتقاضاه المتقاعدون العسكريون من رواتب وهم الذين افنوا زهرة شبابهم في خدمة الوطن ، الامر الذي يستلزم منا اجراء هذا التعديل لتحسين اوضاعهم جزاء لهم على ما قدموه من تضحيات لوطنهم وامتهم .

كذلك ونحن في هذا المجال لا بد من اجراء التعديل على رواتب المتقاعدين العسكريين الحاليين والذين سيحاولون على التقاعد قبل اكمال التعديل وبمداخله الدستوريه للاعتبارات التي ذكرتها آنفاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الاردنيه الهاشمية

الرقم ١٤٩/٢٣/١٧/٣

التاريخ ١٤١٤/٧/٣٠ هـ

للموافق ١٩٩٤/١/١٢ م

سماحة رئيس اللجنة القانونية

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى

لمجلس النواب الثاني عشر ، والمعقده بتاريخ ١٩٩٤/١/٨ ، الموافقة على احالة الاقتراح بقانون رقم (٢) ، بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احوالهم على التقاعد على اللجنة القانونية لدراسته ورفع القرار اللازم بشأنه الى المجلس .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

اقتراح بتعديل قانون مقدم من النائب ابراهيم سمارة الزعبي ان القوات المسلحة الاردنيه سيف الدولة وسياجها . . عاملين ومتقاعدين ، لا بد وان تمتلك اولى الاولويات من دعمنا لها ، من اجل حفظ كرامتها وكبريائها ، لتتعمم بالاستقرار والطمانينه في ظل المتغيرات الحياتيه الجديده حيث يزداد وضع المتقاعدين العسكريين تراجعاً كبيراً في حياتهم

العسكريين بما يتناسب وتواريخ احوالهم على التقاعد .

٢ - تعديل قانون التقاعد العسكري على النحو التالي :

أ - ان تكون القسمة على (٣٦٠) للضباط بدلاً من (٤٨٠) عند الاحالة على التقاعد وتكون القسمة على (٢٨٠) للأفراد بدلاً من (٣٦٠) عند الاحالة على التقاعد .

ب - الاستمرار بصرف آخر راتب تقاضاه الضابط مع علاوات لمدة سنة باستثناء علاوات المنصب والاختصاص والعمل الاضائي وخطر الاشعة ، ولمدة ستة اشهر للأفراد .

ج - منح الضابط الذي ينهي الحد الأدنى لمدة الترفيع المقرر بالقوانين المعمول بها حالياً - راتب الرتبة الاعلى من رتبته عند احواله على التقاعد دون ترفيع .

د - احتساب ٤/٥ مدة الخدمة الفعلية للعسكريين المتقاعدين وان لم يعملوا في اجهزة الدولة .

٢ - تفعيل دور مؤسسة المتقاعدين

المعيشيه عاماً بعد عام . خاصة من ذوي الرتب العاليه والمتوسطه ، والذين يشكلون شريحة هامة من شرائح المجتمع ، ليس بمقدورهم العمل بما يتناسب مع وضعهم الاجتماعي ، لما غرس في انفسهم من مبادئ العزة والكرامة و تربيتهم العسكرية ، مما يجبرهم على البقاء في صراع مع الحاجة دون القبول بعمل يعود بسمعة سيئة على القوات المسلحة او يضر بأمن الوطن .

ان هذا الوضع لا يؤثر على المتقاعدين وحدهم ، بل يتعداهم الى الذين لا يزالون في الخدمة ، وهذا يتطلب مراجعة ودراسة الجوانب التالية :

١ - العسكريون المتقاعدون حالياً
٢ - العسكريون الذين سيحاولون على التقاعد مستقبلاً .

٣ - مؤسسة المتقاعدين العسكريين دولة الرئيس

اشارة الى ما سبق . . اقترح مايلي :

١ - زيادة رواتب المتقاعدين

العسكريين من خلال مايلي :-

أ - دعم المؤسسة مالياً على شكل منح او قروض بدون فائدة .

ب - اعتماد المؤسسة كوسيط مع صندوق التنمية والتشغيل ، لاعطاء قروض للمتقاعدين (فردية او جماعية) .

ج - اعطاء التقاعدين القدامى الاولوية في الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها المؤسسة مثل : (المشاريع ، القروض ، استئجار الاراضي والتوظيف) والاسكان وارى ان ذلك ليس بعزيز على قواتنا المسلحة الباسلة .

شكراً دولة الرئيس

١٩٩٣/١٢/٢٦

السادة النواب وعددهم ٢٨ نائباً

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس

الكريم

موافقه ؟

موافقه

البند الذي يليه

السيد الامين العام :

ج - قرار رقم (٤) تاريخ

١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن الاقتراح

بقانون رقم (١) بشأن احتساب

خدمات موظفي البلديات خدمات

مقبولة للتقاعد .

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر

السيد المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧ ، لدراسة الاقتراح بقانون رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣ ، بشأن احتساب خدمات موظفي البلديات خدمات مقبولة للتقاعد برئاسة رئيسها معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة وبحضور مقررهما معادة السيد أحمد الكساسبة .

وبحضور اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب :-

عبدالكريم الدغمي ، د. أحمد الكرفحي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، عبدالله لخر ارشيدة ، د. همام سعيد ، توجان فيصل ، هاني مصالحة .

وحضر الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد محمد الذويب .

وبعد الاطلاع على الاقتراح ترى اللجنة جواز النظر ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة عليه و احواله للحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون عملاً بأحكام المادة ٩٥ من الدستور .

اللجنة القانونية

لمجلس النواب

حكم خبير

للم

امين عام مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣١١٤/٢٩/١٧/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي رئيس اللجنة القانونية

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

جلسته الرابعة من الدورة العادية

الثالثة والمنعقدة صباح يوم الاربعاء

الموافق ١٩٩٥/١٢/١٣ الموافقة على

احالة الاقتراح بقانون رقم (١) تاريخ

١٩٩٥/١٢/٣ والمقدم من (٢٧)

نائباً، بشأن احتساب خدمات

موظفي البلديات خدمات مقبولة

للتقاعد على اللجنة القانونية لدراسته

ورفع القرار اللازم بشأنه الى المجلس.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

عمان ١٩٩٥/٧/١٦ م

الموافق ١٨ صفر ١٤١٦ هـ

معالي الاخ رئيس مجلس النواب

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اقتراح بقانون لاحتساب خدمات

موظفي البلديات خدمات مقبولة

للتقاعد .

١ - الاسباب الموجبة :

ان من يراجع النصوص القانونية ،

يتبين له وجود نقص تشريعي ،

يتمثل بعدم احتساب خدمات

موظفي البلدية عند تعيينهم في اجهزة

الدولة خدمة مقبولة للتقاعد ، علماً

بأنهم يخضعون لاقتطاعات تقاعدية

لصناديق خاصة بهم فإذا عين احدهم

في اجهزة الدولة لا تحسب له خدمات

للتقاعد وان هذا الامر ترتب من

جراء عدم وجود نص في قانون

التقاعد على ذلك ، بينما نص نظام

تقاعد موظفي البلديات على

احتساب خدمات موظفي الحكومة

عند تعيينهم في البلدية خدمة مقبولة

للتقاعد .

٢ - النص المقترح :

تضاف فقرة الى المادة الرابعة على

مايلي :

هـ - خدمة موظفي البلديات عند

التعيين في الحكومة بحيث يجري

تحويل العائدات للتقاعد في صندوق

البلدية الى حساب صندوق التقاعد

المدني .

معالي رئيس المجلس :

القرار مطروح للمجلس الكريم

السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل :

حقيقه انا في اجتماعنا باللجنة

قلت انني سأقدم مخالفه نسيت ان يوم

الاحد عطله وقلت سأقدمها يوم

الاحد فجرى خطأ لكي اوضح قبل

ان يعترض رئيس اللجنة عندما تم

الاتصال في وقيل لي سيدرج قانون

العقوبات فأين مخالفتك ؟ فارسلتها

بسرعه للمجلس لم يقل لي سيدرج

قانون البلديات بيدو فأت اللجنة ان

عندي مخالفه ايضاً في قانون

البلديات، فاسمحوا لي ان اضيفها

الان لانني اوردتها اثناء الجلسة وقلت

انني اخالف ومخالفتي هي انه لا يجب

ان تسارع باضافة اعباء ماليه على

الدولة قبل ان نتيقن من مصادر هذه

الاعباء ونتيقن من سلامتها وان

الخدمة المقدمة فعلاً قدمت للدولة

بصراحة انا في البدايه كنت مع فكرة

ان تحسب خدمة البلديات ووقعت

على الطلب معهم لكن منذ ذلك

الحين تبين لي بعض الحقائق وتعمدت

ان ادرس الموضوع كي لا اطالب

واثقل خزنتنا بما ليس فيه انصاف .

كما تبين لي ان هنالك حجم ضخيم

من التوظيف في البلديات يجري

لاسباب انتخابيه وجزء كبير من

هؤلاء الموظفين لا يقومون بأي عمل

وايضاً رأيت خلال عدة حكومات

متتاليه نوع التوظيف الذي يتم في

الحكومة عن طريق استغلال بعض

المتنفذين في نفوذهم وضمن هذه

التركيبه كل من يريد ان يدخل

محاسبيه واقاربه الى الحكومة يضعهم

عند في البلديه ويتنظر الى ان تأتي

فرصته وحكومته ووزارته التي يريد

ثم يحملهم الى الوزارة ليس فقط
موظفين جدد يخدموا الدولة لا . .
انما وضعهم وصار يحسب لهم
سنوات تقاعد ثم يريد ان يلبسها
للحكومة ، لا يريد ان ندخل في هذا
قبل ان نصلح وضع التعيينات في
البلديات وحتى ان نصلح ما درجت
عليه عدة حكومات وعدة مسؤولين
من استغلال الوظيفة في تعيينات
عديده وانا عندي طوابق هالعدد ،
لا نريد ان نفتح الان لأقل صراحه
زملاتنا في المجلس حين توزروا
وعندي اسماء لا قاربهم (قوائم عينوا)
فلا نريد ان تصبح هذه اعباء على
الدولة مستقبلاً ، نريد للكفوف ان
يتعين وان يأخذ تقاعده انا كنت
بالمقابل مثلاً مع المؤسسات الحكوميه
هذا ايضاً خدم دولة لكن البلديات
تحروا شكلوا لجنة لكي تنظروا في
موظفي البلديات ستجدوا انهم
يضعون هناك ويراكموا تقاعد ثم
يعطوا الى الحكومة وعلى الحكومة ان
تحمّل عيبتهم لكي يفوز رئيس البلدية
مرة اخرى ، شكراً .
معالي رئيس المجلس :
معالي رئيس اللجنة :
السيد رئيس اللجنة :
يبدوا ان الامور من شهر ٩٥/١٢
الى الان تغيرت لانها هي التي
اقترحت هذا القانون أولاً .
ثانياً : البلديات اجهزه تخص
الشعب مؤسسات اهليه منتخبه ليس
من حقنا ان نناقش اجراءاتها ، نحن
نناقش قوانينها ولا نتدخل باجراءاتها
والا تدخلنا بمؤسسات اهليه منتخبه
مثلاً .
ثالثاً : ارجو ان لا يساء فهم
المشروع المقترح ، فهو ليس جعل
خدمات موظفي البلديات تابعه
للتقاعد ، لان موظفي البلديات
كموظفي الحكومة نوعان نوع
خاضع للتقاعد ونوع غير خاضع
للتقاعد كموظفي الدولة . الخطأ
الموجود ان موظفي الحكومة
الخاضعين للتقاعد انتقلوا الى البلديه

انتقل تقاعدهم معهم ، يعني ما
دفعوه لتقاعد البلديه ينقل الى
الحكومة ثم تستمر خدماتهم خاضعه
للتقاعد .
اما موظف البلديه الخاضع للتقاعد
والذي يدفع عائدات تقاعديه للبلديه
ان انتقل الى الحكومة لا ينقل هذه
الخدمات معه وهذه فيه عدم
المساوات ومحافه للمبدأ الدستوري
الغرم بالغنم انه دفع عائدات تقاعديه
من حق ان ينقلها معه ، وليس
للموضوع علاقته باسلوب التعيين
فموظفوا الحكومة الخاضعين للتقاعد
ان كان فيه اساءه تبعينهم فقد
حصلوا على التقاعد ، تصحيح
اسلوب التعيين ووصوله الى قواعد
صحيحه وحقيقه لا علاقة له بحقوق
الموظفين ، شكراً سيدي الرئيس .
معالي رئيس المجلس :
نقطه النظام السيد توجان
السيدة توجان فيصل :
الحقيقه في هذا الرد هو تفسير غير
صحيح لما قلته .
معالي رئيس المجلس :
لا . . . اسمحي لي تستطيعي ان
ترفعي يدك وتطلبي الكلام لكن لا
تطلبي نقطة النظام .
السيدة توجان فيصل :
لا نقطة نظام ، اذا كان ما قلته
ليس صحيحاً ، علي ان اوضح انا
جئت بفكره جديده لا اريد ان تفسر
خطأ مع انه ذكرنا بالاسم انا
موضوعي اسيء تفسيره وهذا وارد
في النظام الداخلي .
معالي رئيس المجلس :
اسمحي لي ان اوضح ، تستطيعي
ان تطلبي الحق في الكلام وتجيبي ما
رغبي لكن نقطة النظام تعني ان هناك
مخالفه جرت في النظام الداخلي تحت
قبة هذا المجلس ، الزميل له الحق ان
يتكلم ما يرغب ولك الحق ان ترددي
وترفعي يدك وتطلبي الكلام .
تفضلتي تكلمي .
السيدة توجان فيصل :
ردي هو ان النظام يتيح لي ان
ارد ، من هنا انا قلت نقطة نظام أي

هكذا من المأهول

تطبيق للنظام .
معالي رئيس المجلس :
لا ليس هكذا تفسر نقطة النظام
تفضلي .
السيدة توجان فيصل :
ما قلته لا يعني انني لا اميز بين
الموظفين المصنفين والموظفين غير
مصنفين لكن لنعد الى اسس تعيين
هذا وتعيين ذاك والموظف في الدولة
لا يمكن فصله ويستحق ان يبقى الى
ان يتقاعد قبل ان يتم التقاعد لا يحق
للدولة فصله لماذا ؟ لان هناك
اشتراطات تتم عليه ، ما دام قائماً في
عمله أي انه تغيب لفترة معينة لو
غاب اسبوع بدون اجازة يوجه اليه
انذاراً ويفصل عندما لا يقوم بعمله ،
موظف البلديات لا يطبق ذات الرقابة
فلو جلس هناك الذي تراقبه البلديه
ولم تقرر البلديه محاسبته على دوامه
اذاً نحن نبقي رئيس البلدية يعيب
رئيس البلديه بحاسب ليست الحكومة
التي ستحمل عبء التقاعد .
ففي هذا تسلل واؤكد ان فيه

تسلل الى خدمه المدينه .
معالي رئيس المجلس :
السيد حمزه منصور
السيد حمزه منصور :
شكراً معالي الرئيس
انا اود ان اؤكد على ان هناك
فرق بين محل يحدث في البلديات
وفي غير البلديات من تجاوزات
نتكرها وليس هذا المجال مجال المحاسبه
والمساءله عليهما وبين الشريجه من
الموظفين تعرضت لغبن وما زالت
تعرض لهذا الغبن المجلس الكريم بهذا
الغبن فتقدمت باقتراح بقانون
ودرسه اللجنة القانونيه مشكورة
هذا الاقتراح ورأت به وجاهه
ونسبت حالته الى الحكومة للتقدم
بمشروع قانون ن انا ارجو ان تكف
وان تتوقف عن الحديث بهذه القضية
وتتبنى تنسيب اللجنة القانونية
بحالته الى الحكومة لتتقدم بمشروع
قانون مدروس وتبحث نحن بدورنا
عن وسائل معالجة الاختلالات
في الكثير من المؤسسات وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الاستاذ نادر الظهيرات
السيد نادر الظهيرات :
شكراً معالي الرئيس
معالي الرئيس ما تحدث به معالي
الاخ عبد الرؤوف الروابده والاخ
حمزه منصور هو صحيح ، نحن لا
نتحدث هنا عن اجراءات تعيينات
ولا نتحدث عن اخطاء في بلديات ،
نحن هنا نتحدث عن موظفين في
البلديات وهي مؤسسات شعبية
الموظف بها لا تحسب له سنوات
التقاعد اذا ما شاء له الحظ ان يعمل
في جهاز الدوله ، وبالتالي انا اوافق
على ما اوصت به اللجنة القانونيه ،
شكراً سيدي الرئيس .
معالي رئيس المجلس :
اذاً الزملاء اماننا قرار اللجنة
القانونية في تبني الاقتراح وتنصح به .
سأطرح قرار اللجنة القانونية على
المجلس الكريم للتصويت .
ماذا يا ست توجان
السيدة توجان فيصل :
المخالفة أولاً لأنها الابد .
معالي رئيس المجلس :
ما هي مخالفتك ؟ انا لم اسمع
اقتراح بمخالفتك .
السيدة توجان فيصل :
مخالفتي التي قلت انني لماذا لم
ادونها واستعرضها الآن ، هي رفض
هذا التعديل ، رفضه لا تحسب
لخدمات التقاعد .
معالي رئيس المجلس :
اذاً اطرح بداية رأي السيده
توجان للتصويت .
معالي رئيس المجلس :
مع من رأي السيده توجان ؟
لم ينجح الاقتراح .
من مع قرار اللجنة ؟
اغلبية واضحة بالموافقه .
البند الذي يليه
السيد الامين العام :
د . قرار رقم (٥) تاريخ
١٩٩٦/٧/٢٧ ، والمتضمن مشروع
قانون معدل لقانون العقوبات لسنة
١٩٩٦ .

معالي رئيس المجلس :

نقطة النظام الاستاذ عبد الرؤف .

السيد رئيس اللجنة :

ارجو ان لا يتلو قرار اللجنة لانه

متضمن في القانون ، اوصي بعدم

تلاوته والاكتفاء بسبق توزيعه على

الاعضاء .

معالي رئيس المجلس :

فلندخل في القانون

طيب ندخل بالمقدمة بالمقدمة

بدون المواد وتعديلاتها للمقدمة فقط

لغاية قررت اللجنة :

السيد المقرر :

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٧
لدراسة مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٦ برئاسة رئيسها
معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وبحضور مقررها سعادة السيد أحمد
الكاسبه وبحضور اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب:
عبد الكريم الدغمي، د. احمد الكوفحي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني، عبد الله
اخوارشيد ، د. همام سعيد، توجان فيصل ، هاني المصالحه .

وحضر الاجتماع :

- عطوفة القاضي كامل از مقنا رئيس محكمة استئناف عمان

- عطوفة النائب العام السيد فؤاد سويدان

- معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي

- سعادة الاستاذ باسل بسطامي

- معالي الاستاذ طاهر حكمت

وقررت اللجنة بعد دراسة مشروع القانون الموافقة عليه بعد اجراء

التعديلات التالية:

هكذا من الأشهر

الاسباب الموجبة
لمشروع قانون معدل لقانون العقوبات

بالنظر لزيادة عدد الشكايات المرفوعة ، ولتراكم قضايا النكبات امام دوائر النيابة العامة والمحاكم الابتدائية ، وقد ساهم في تراكم هذه القضايا امام المحاكم وجود الحد الأدنى للعقوبة في النص الحالي المعمول به والذي لا يجيز للمحكمة التزول بالعقوبة الى اقل من اربعة اشهر حبس وغرامة خمسين دينار ، وهو الامر الذي لا يجوز معه استبدال عقوبة الحبس بالغرامة ، كما ان قضايا الشكايات المرفوعة قد اخذت حيزا كبيرا من عمل المدعين العامين وقضاة ، وعليه فقد ارادوا تعديل النص الحالي لتصبح العقوبة ضمن اختصاص قاضي الصلح دون حاجة للتقدم بالشكوى الى المدعي العام بل سيصبح تقديم الشكوى مباشرة الى قاضي الصلح وقد نزلت العقوبة في النص الجديد بخديها الاعلى والادنى فاصبحت العقوبة من سنة الى سنتين والغرامة من مائة الى مائتي دينار ، واصبح الحد الأدنى للعقوبة ثلاثة اشهر وغرامة خمسين دينار في حال وجود اسباب تخففه تقدر بمرارة .

وكذلك وضع في المشروع نص يوجب على المحكمة التزول بالعقوبة في حالة وفاة قيمة الشك من قبل المشتكى عليه او اسقاط الحق التخصي من قبل المشتكى الى الغرامة من مائة الى مائتي دينار .

اما بالنسبة لاحكام المكتسبة للدرجة الفعلية قبل سريان احكام هذا القانون فقد اجاز المشروع للمحكمة التي اصدرت الحكم ، تطبيق احكام الفقرة ٣ والتي تجيز لها حق استبدال عقوبة الحبس بالغرامة .

ونرى انه في حالة اقرار هذا النص المعدل في هذا المشروع ان كثيرا من هذه انتقضايا سيتم حلها بين الاطراف بالاضافة الى التسهيل على المدعين العامين والمتخاصمين .

معالي رئيس المجلس :

نعود الى اقتراح الاخ عبد الرؤوف بالدخول الى القانون .

هناك مخالفه ، عندما نصل الى المادة ساطلب من السيد توجان قراءة المخالفة .

السيد المقرر :

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون معدل

لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٦)

ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة

١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون

الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة

موافقه

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة مطروح للمجلس

موافقه ؟

موافقه

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

قرار اللجنة

المادة (٢)

يلغى نص المادة (٤٢١) من

القانون الاصلي ويستعاض عنه

بالنص التالي : -

المادة (٢)

موافقه بعد :

اولاً : اضافة الفقرة (هـ) التي

كانت واردة في القانون الاصلي

وبالصيغة التالية :

هـ - اذا خرر شيكاً او وقع عليه

بصورة تمنع صرفه .

هذا من المأهول

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٢٢١) :- ١- يُلغى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل على مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار كل من أقيم بسموه نية ارتكب أحد الأفعال التالية : أ- إذا أصدر شيكاً وليس له مقابل وقاء وقابل للصرف. ب- إذا استرد بعد إصدار الشيك كل المقابل أو قلته أو بعضه بحيث لا يبقى الباقي بقيته.	المادة ٢٢١ :- ١- يُلغى بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار كل من أقيم بسموه نية على ارتكاب أحد الأفعال التالية:- أ- إذا أصدر شيكاً وليس له مقابل وقاء قائم وقابل للصرف. ب- إذا سحب بعد إصدار الشيك كل المقابل أو قلته أو بعضه بحيث لا يبقى الباقي بقيته. ج- إذا أصدر أمراً إلى المسحوب عليه بالاستعاضة عن مصرف الشيك في غير الحالات التي يجوزها القانون. د- إذا ظهر لغيره شيكاً أو إعطاء شيكاً مستحق الدفع لحامله وهو يعلم أنه ليس له مقابل ففي يكامل قيمته أو يعلم أنه غير قابل للمصرف.	
ج- إذا أمر المسحوب عليه بعدم صرف الشيك. ز- إذا ظهر لغيره شيكاً أو سلمه شيكاً مستحق الدفع لحامله وهو يعلم أنه ليس له مقابل ففي يكامل قيمته أو يعلم أنه غير قابل للمصرف.	ج- إذا أصدر أمراً إلى المسحوب عليه بالاستعاضة عن مصرف الشيك في غير الحالات التي يجوزها القانون. د- إذا ظهر لغيره شيكاً أو إعطاء شيكاً مستحق الدفع لحامله وهو يعلم أنه ليس له مقابل ففي يكامل قيمته أو يعلم أنه غير قابل للمصرف.	

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
هـ- إذا حرر شيكاً أو وقع عليه بسموده تفسخ صرقه. ٢- لا يجوز المحكمة عند أخذها بالأساليب المختلفة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة تخفيض عقوبة الحبس عن أربعة أشهر وللغرامة عن خمسين ديناراً.	٢- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة، لا يجوز للمحكمة عند أخذها بالأساليب المختلفة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة تخفيض عقوبة الحبس عن ثلاثة أشهر وللغرامة عن خمسين ديناراً. ٣- على الرغم مما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة على المحكمة أن تحكم في حالة استعاضة المشتكى عنه التخصمي أو إذا أرفى المشتكى عليه قيمة الشيك بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار.	ثانياً: إضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (٢) من المادة : (ولا يجوز استبدال الحبس بالغرامة في هذه الحالات). ثالثاً: الفقرة (٣) مسطبة عبارة (لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار) والاستعاضة عنها ببغرامة (تصل إلى ٥٠٪ من قيمة الشيك على أن لا تقل عن مائة دينار حتى بعد صدور الحكم أو اكتسابه الدرجة القطعية)

هكذا من المأهول

قرار اللجنة	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
رابعاً: شطب كلمة (الحكم) الواردة في الفقرة (٤) والاستعاضة عنها بكلمة (القرار).	٤- تسري أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة على الأحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية قبل نفاذ أحكام هذا القانون ويصدر الحكم بذلك في هذه الحالة من قبل المحكمة التي أصدرت القرار.	

معالي رئيس المجلس :
 الزملاء اطرح قرارات اللجنة
 تباعاً.
 بداية اطرح اولاً من المادة (٢) التي هي تتعلق بالفقرات (أ،ب،ج،د،هـ . . الخ) قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم .
 الاستاذ عبد موسى النهار .
 السيد عبد موسى النهار :
 شكراً معالي الرئيس
 الاضافه على المادة (٢) التي هي اذا حرر شك او وقع عليه بصورة تمنع صرفه ، كثير من الاحوال ممكن ان يوقع انسان شك ولا يطابق بالحرفيه ذلك التوقيع البنك اعتبر ذلك جرمه ؟ اعتقد ان هذا ينتهي الخطوره في هذا النص ، كثير من الاموال ممكن ان يوقع الانسان هذا الشك لكن يكون ناقص شيء بسيط وليس فيه سوء نيه ، فلذلك اعتقد يعتبر جرمه لذلك اعتبر ان هذا نص خطير اقترح عدم الموافقه على هذا النص .
معالي رئيس المجلس :

معالي وزير العدل :
معالي وزير العدل :
 شكراً سيدي الرئيس
 حقيقه هذه الفقرة كانت موجوده في القانون المعمول به حالياً ولكنها لم تكن وارده في المشروع ، مشروع التعديل الذي جاء من الحكومة واللجنة القانونية قررت اعاده هذه الفقرة الى المشروع الجديد وهي فقرة مطبقه الآن في الواقع العملي والحقيقه ان مطلع المادة يجب على تساول سعادة النائب عبد موسى النهار المحترم حيث ان الاعطاء يجب ان يكون بسوء نيه لكن اذا اخطأ بالتوقيع بحسن نيه او لاي سبب اخر فلا عقوبه اذا قصد ان يعطي الشك بسوء نيه بدون أي حسن نيه بقصد سيء ان يمنع صرفه هناك يعاقب لكن بحسن نيه لا يعاقب ولذلك هذا النص ليس خطراً واعتقد ان اضافته اللجنة القانونية كانت في مكانها ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، هل هناك اية آراء

حول قرار اللجنة ؟

الدكتور القاضي

الدكتور طراد القاضي :

شكراً سيدي الرئيس

انا لا افهم حسن النية من يفسرها

لانها حصلت معي بالضبط انا

شخصياً وقعت شك في الليل كان

توقيعي يختلف عن توقيعي بالنهار ،

فاذا كان هناك ضغينة بيني وبين

القاضي الذي سيقع هذا الشك بيده

سيحكم علي بالسجن .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل :

اولاً : لا يجوز ان ينظر الدعوى

قاضي بينه وبين الخصم اية ضغينة

حسب قوانين استقلال القضاء

وحسب القوانين النافذة وحسب

قوانين الاصول .

ثانياً حسن النية مساله سلطه

تقديره يقدرها القاضي من خلال

ظروف وقائع الدعوى وبالتسالي

ليست مسألة صعبه وسهله جداً ان

تقدر من خلال ظروف الدعوى

حسن النية وسو النية شكراً سيدي

الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

فقط كفاني معالي وزير العدل

مؤونة هذا الكلام ، لانه اذا نريد ان

نتكلم عن الضغينة مع القاضي

ستكلم عن كل القضايا التي يطبقها

القضاء ، نحن نتحدث عن قاضي

عادل يطبق احكام القانون بعدالة وله

سلطة تقدير واسعة ، شكراً سيدي

الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبدا لله اخوارشيده

السيد عبدا لله اخوارشيده :

شكراً معالي الرئيس

احب ان اضيف الى ما تفضل به

معالي الرئيس اللجنة ومعالي وزير

العدل .

بالنسبة الى النقطة هذه الحقيقة ان

ما اثاره الزميل عبد ممكن يصير

تساءل ولكن من المعروف ان

الشك عندما يقدم الى البنك اذا قيل

للمستفيد بأن هذا الشك توقيع

مختلف هو عليه مراجعة الساحب فاذا

كان الساحب سوء نية عنده يهرب

من الذي احضره والا تكلم مع

البنك وقال وقعت انا فهذا من

الاسباب التي تدعو الى تثبيت هذا

النص خشية من التلاعب بالشكاك

والتلاعب بسو النية اكثر من حالات

حسن النية بعشرات المرات فأرجو

اقرار هذا النص لأنه يمثل العدالة

حقيقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس

منعاً للباس اقترح مايلي :

ان تضاف كلمة (متعمداً) في

نهاية الفقرة يعني صرفه متعمداً .

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر

السيد المقرر :

اذا كان يسوء نية تفتها واذا لم

لكن يسوء نية هذا ليس متعمد يعني

ما في اضافته الاستزاده تصبح لغواً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة ان هذه الفقرة بالنسبة لهذه

الحالة كافيه لكنها قاصره بالنسبة

لموضوع آخر ربما جميع الاحوة

النواب يعرفون فيه وخاصة المحاكم

وهو تكرار الاحتياال باصدار

الشيكات يعني هناك اشخاص في هذا

البلد صنعتهم الاولى اصدار شكاك

على سبيل الاحتياال ولا نجد مسجل

باسمه لا عقار ولا شيء وكله مهر به

باسم زوجته وباسم اولاده انا ارى

ان نضيف فقرة هذه المادة واقترحها

بما يلي :

معالي رئيس المجلس :

ابو الطيب اذا كان اضافته فقره

دعها لنا الى ان ننتهي من الفقرات

التي اتتنا .

هكذا من الأصول

إذا الزميل عبد موسى يقترح على قرار اللجنة كلمة متعمداً في آخر الفقرة (هـ) تكتفي بذلك الاخ عبد طيب اطرح قرار اللجنة للمجلس الكريم .

موافقه ؟

موافقه .

الفقرة ثانياً هناك تعديل على ثانياً اطرح قرار اللجنة .

السيدة توجان تفضلي .

السيدة توجان فيصل :

مطبوع هنا في المخالفه انها بند (٣) هي البند (٢) الان الاضافه على البند (٢) ، ممكن اتلو مخالفتي الان ؟ معالي رئيس المجلس : تفضلي اتلي المخالفه . السيدة توجان فيصل :

مخالفة مقدمة من سعادة النائب توجان فيصل

لقرار اللجنة القانونية بشأن المادة (٤٢١) بند ٣- من قانون العقوبات وذلك باضافة عبارة " لا تحوّل عقوبة السجن الى غرامة في حالة الوفاء " الى البند المذكور

ان حالات عدم الوفاء ، خاصة ضمن الظروف الاقتصادية الحالية ليست جميعها استثنائاً او احتياطاً كما تفرض اللجنة في اضافتها للعبارة المذكورة ، بل ان هناك حالات عدم قدرة على الوفاء بسبب العجز المادي او حتى العجز الجسدي عن العمل والتحصيل وبسبب امتناع او عدم قدرة مدينين آخرين للمحكوم بالسداد ، أي ان قدرة هذا الرجل المادية محدودة .

وهناك اعباء البطالة - والتي تعتبر الحكومة وكذلك مجلس النواب مسؤولين عنها ، ولن يفيد حبس العاقل عن العمل سوى زيادة مدة تعطله واطراف عقوبة سجن للمفقه مما سيعيق فرص حصوله على عمل .

نضيف الى هذا ان الحبس عبء اقتصادي اضافي على الحكومة ، اما نتائج حبس اناس كامل جرماتهم انهم افلسوا ضمن ظروف اقتصادية نعرفها جميعاً واختلاط هؤلاء بغيرهم من المجرمين ، فله كلفة اجتماعية واقتصاديته على الوطن تفوق مجرد

والذي ينص على انه " التعديل الذي يحق لمجلس النواب ادخاله على مشروع أي قانون يعرض عليه من الحكومة هو التعديل الذي ينحصر في حدود احكام المشروع وفي نطاق اهدافه ومراميه سواء اكان ذلك بالزيادة او النقصان وانه لا يجوز ان يتناول التعديل احكاماً جديدة لا صلة لها بالغايات التي وضع المشروع لأجلها " .

القرار منشور بالعدد ١٢١١ من الجريدة الرسمية واصبح نافذ المفعول منذ تاريخه .

واضافة لمخالفة قرار اللجنة القانونية للدستور ، فهو مخالف للشرع الاسلامي ايضاً ، اذ يقول جل جلاله " لا يكلف الله نفساً الا وسعها " . وثاني نحن لنكلف الناس بما ليس في وسعهم ونعاقبهم على ان ليس في وسعهم مع ان وضعهم ليس من صنع يدهم وحدهم ، بل مزيج من مسؤوليات متعددة اهمها مسؤولية اولي الامر من حكومة ونواب عن اوضاع البلد الاقتصادية .

كلفة حبسهم لأشهر ٠٠٠ . . . وكذلك فإن اشتراط اللجنة القانونية اضافة عبارة عدم تحويل الحبس الى غرامة اذا لم يتم السداد ولو كانت المدة ثلاثة اشهر او اقل ، مخالف للأسباب الموجبة المقدمة مع القانون والتي تنص على ان التعديل تم اقتراحه لأنه واقتبس " في النص الحالي المعمول به والذي لا يميز للمحكمة النزول بالعقوبة الى اقل من اربعة اشهر حبس وغرامة خمسين دينار ، وهو الامر الذي لا يجوز معه استبدال عقوبة الحبس بالغرامة " ، وهذا السبب من الأسباب الموجبة تم خرقه بل والعمل بعكسه من قبل اللجنة القانونية ، وبما ان الأسباب الموجبة هي جزء من القانون وهي تمثل الحكمة والهدف من تقديم مشروع القانون او التعديل فأن اللجنة القانونية تكون قد خرجت على قصد المشرع وعملت ضده وهو اجراء غير دستوري كما جاء في قرار تفسير الدستور الصادر عن المجلس العالي رقم (١) لسنة ١٩٧٤

هكذا من المأهول

واضيف ان القوانين التي كانت
تصر على السداد وتضع امام عينها
امراً واحداً وهو تحصيل حق الدائن
دون النظر للأوضاع الانسانية
للمدين ولأبسط حقوق الانسانية ،
اضيف ان هذه القوانين همجية
وبدائية ومنها ما جاء في القانون
الروماني ، - ونذكر ان المجتمع
الروماني كان يقبل بالعبودية
والتسلي باقتتال العبيد - وقد دون
التاريخ والادب العالمي ، والذات في
مسرحة شكسبير تاجر البندقية ،
كيف ان المراسي اليهودي طلب
اقتطاع رطل من لحم المدين غير
القادر على الوفاء مقابل دينه .

ولكن حكمة القاضي انقضت
الضحية حين اشترط عليه ان لا يريق
نقطة من دمه لأن الدم لم يدخل
ضمن العقد والصفقة . . .

فهل نأتي نحن الان ونقتدي بهذا
اليهودي باعتبار التحصيل اولوية
حتى على الظرف الانساني ، وهل
نزيد بأن نسل يد القاضي ونعطل
حكمه في تحويل الحبس الى غرامة ٩٩

لقد شهدنا للأسف ومررنا قوانين
هدفها الجباية ، والجباية فقط لصالح
الحكومة ، فهل نتخل الان في حيز
اقرار قوانين هدفها الاول والاخير
الجباية لصالح المقتدرين ومن غير
المقتدرين بالذات ٩٩

وفي رد مسبق على ان صاحب
الدين قد لا يكون مقتدراً هو ايضاً
اقول صحيح ، ولكنه غير مقتدر في
حدود خارج يد القانون المقترح من
لجنتنا القانونية ، ولو نزل عدم
اقتداره عن هذا الحد لأصبح هو ايضاً
ضحية حكم الحبس غير القابل
للتحويل لغرامة . .

واضيف اخيراً ان الحبس حكم لا
يجب اخذه ببساطة ففيه مساس بحرية
وكرامة الانسان الذي خلقه الله حراً
مكراً . .

نعرف ونقر بأن قوانين منع
الاحتيايل فيها قصور يبيح لبعض
الاحتالين ادعاء الافلاس ، الا ان قصور
قانون بعينه لا يعالج بخطأ دستوري
وظلم انساني في قانون آخر ، بل ان
واجبنا كمشرعين ان ننم حلقة

معالجة الشيكات بلا رصيد وذلك
بإجراء التعديلات اللازمة على
القوانين التي تعالج جرائم الاحتيال
بأنوعها .

وهذا هو الاجدى والذي سيعود
بنفع يزيد على مجرد معالجة امر
الشيكات المرتبطة وحده بمعزل عن
غيره من التشريعات ومن الظروف
العامة للوطن .

سعادة النائب
توجان فيصل

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

عندما نظرت اللجنة في هذا
القانون كانت في رأيها ومعتقداتها ان
الشيك اداة وفاء مثيلة للدينار
وليست سنداً لدين وبالتالي لابد ان
توفر لهذه الاداه كل سبل الحماية
والثقة .

ثانياً : ان نظرة اللجنة هي لثلاث
جوانب في هذا الموضوع وليس
لجاناب واحد ، هي نظرة لمصلحة
الاقتصاد الوطني الذي اصبح احد

همومه شكايات مرتجعه بمئات الملايين
وثانيهما معطي الشيك وثالثهما
قابضه وليس شرطاً ان معطي الشيك
فقير وقابضه غني خاصة واننا بدأنا
نتحدث عن شيكات بمئات الالوف
وعشرات الملايين ، فالفقير ليس وقفاً
على معطي الشيك كما انه ليس
وقفاً على قابضه وبالتالي لابد من
قيام حالة توازن بين الاقتصاد الوطني
وبين معطي الشيك وبين قابضه ولقد
اصبحت الشيكات كما اسفلت
ظاهرة كبيرة ووسيلة مثلى من
وسائل الاحتيال وقد دمرت بيوت
كثيرة وافلست تجاراً كثيرين ، في
مواجهة حالات الاعسار وعدم قدرة
الفقير على الدفع بيد القاضي سلطة
وقف التنفيذ ، اذا وجد حسن النية
او اذا وجد اعساراً واذا وجد انها
حالة غير مكرره يملك حق وقف
التنفيذ عند الحكم .

الامر الآخر سيدي ذهبت اللجنة
الى ان مثل دفع قيمة الشيك قبل
الحكم او حتى بعد الحكم اعطي من
عقوبة الحبس واصبح الامر يتوقف

هكذا من الشكليات

فقط على دفع قيمته ، اما ذلك الذي تعنت ورفض الدفع فلا خيار الا بعقوبة قاصيه تحول بينه وبين تكرار التلاعب بالشيكات ، اما حديث الزميلة عن مخالفة الدستور ففي ظني ان الصواب قد جانبها لأن مفهوم كلامها ان مجلس النواب ملتزم بالاسباب الموجبة وبالصيغة التي تأتي بها الحكومة واي تغيير بها هو مخالفة لاحكام الدستور مع ان التفسير الذي اشارت اليه كان يقول اذا تجاوز نطاق الاهداف لكنه سمح بالزيادة والنقصان بالهدف ونحن تدخلنا بالزيادة بأن هذا الحكم الذي جاءت به الحكومة يريد ان نضيف عليه اضافة بانه لا يجوز تبديل الحبس بغرامة وبالتالي فلا مخالفة للدستور والتكليف بالوسع يقابله (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب) اخيراً سيدي الرئيس نحن ضد شيلوك وضد الشيلكه وقياس الشيلكه بهذا الموضوع قياس مع الفارق وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس
مبدأ العقوبة امر معترف به شرعاً وقانوناً والعقوبة الرادعة مطلوبة ، نحن مشرعون والتوازن ينبغي ان يحكم تعاملنا مع ما يعرض علينا بين الدائن والمدين وبين الغني والفقير لا نتحاز لشريحه دون شريحه اخرى ، حق اللجنة في اضافة ما تراه مناسباً او حذف ما تراه مناسباً من مادة معروضة ، اعتقد انه حق مصون ولكنني اتفق مع خطورة السجن ليست على السجين وحده وانما ما يخلفه السجن على اهل السجين واذا كان هنالك بديل مناسب انا مع البديل المناسب ولا سيما انني رايت قبل ايام في احد مراكز الاصلاح شكوى مريه وكلاماً الحقيقة مرعباً وان كان هناك بديل انا مع البديل واحذر هنا من ممارسة بعض الحكام الاداريين في دور ليس لهم يعني المحكمه تحكم او تخلي ثم يوقف السنه والستين ومن اجل تعثر عليه سداده ، ولذلك أي بديل يقصر فتره

السجن او يغني عن عملية السجن انا معه ولذلك الذي يلاحظ في الحدود والتقارير في الشريعة الاسلاميه انها كانت لا تبقي السجين فترة طويلة تترك اثاراً مدمره نفسيه واجتماعيه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، اقتراح اللجنة موجود ومخالفة السيده توجان موجوده ، اذا كان هناك اراء اخرى خارج اقتراح السيده توجان او قرار اللجنة نحب ان نسمعها .

سأعطيك يا ست توجان للمدافعه عن وجهة نظرك .

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة هناك حالتان حاله تريد ان يعالجها المشرع باقتراح الحكومة وهي نتيجته قانون العقوبات السابق وتعديلاته التي لم تترك للقاضي مجالاً للمرونة لاستبدال السجن بالغرامة اذا كان قادراً على الدفع فهي قررت العقوبة اربعة اشهر الى ثلاث سنوات

وبالتالي اربعة اشهر لا يمكن ان تتحول الى غرامه فيضطر ان يسجن ويقول مادمت مسجون لا بقى مسجون ولا ادفع الدين ، فرأت الحكومة ان تعالج جانباً من المشكلة ورجوع مئات الالوف بل اكثر من ست مائه الف دينار أصبحت ضالعه وكثير من القضايا نتيجة ان القاضي أصبح ملزماً بأن يسجن ، بينما لو تركنا له هذه المرونة استبدال السجن بالغرامة فممكن ان يدفع ولا يسجن حفاظاً على كرامته ولذلك المشروع يعالج جانباً من المشكله وهي ان نعطي القاضي مرونة لاستبدال السجن بالغرامة اذا كان قادراً على الدفع فنحني الدائن ويعود له حقه ونحني المدين ونحني من السجن وفي ذلك عداله ونحن حريصون على مصلحة الدائن وعلى مصلحة المدين .

النقطه الثانية هي الظروف الصارمه يا اخوان لاشك ان هنالك حالة ركود في البلد وركود اقتصادي وكثير من الشكايات لا ترجع لان له

هنا من الشكايات

سوء فيه بعدم الدفع هو غير قادر فعلا والركود الاقتصادي اثر في ذلك ومبدأ الظروف الطارئة كما يعرف معالي وزير العدل والاخوة القضاة مبدأ مقرر يمكن ان يقر مبدأ الظروف الطارئة في حالة الركود الاقتصادي لمعالجة هذه الحالات التي ذكرتها الاخوت الزميله توجان واذكر قوله تعالى " وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة " هذا مبدأ اسلامي مقرر ولكن في حالة الظروف الطارئة ، لكن اذا كلف هو نفسه فوق وسعها هو ليس الله الذي كلف هو كلف نفسه فوق وسعها واخذ اموالاً لا يستطيع ان يدفعها ولماذا الناس تتعامل بالشيك ولا تتعامل بالكمياله ، بعض التجار قال انا لا اقبس كمياله انا اقبل شك لان القانون يحمي الشك باعتباره اداة وفاء وبالتالي اذا ادخلنا الخلل الى مبدأ الوفاء بالشك كأننا ادخلنا الخلل بالنظام الاقتصادي كله وهذا امر خطير على امن البلد واستقلاله ومستقبله ولذلك ارى ان قرار اللجنة

يجل جزء من المشكلة ويوافق على المشروع كما ورد ولكن يصالح الموضوع الاخر عن طريق الظروف الطارئة اذا كان الركود الاقتصادي سبباً في عدم الوفاء ولكن مشكلة الاحتيال والمحالفون الذين اتخذوا الشيكات وسيله احتيال يجب ان تعالج بفقره خاصه وضعتها ليأتي دورها وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
الاستاذ خليل حدادين .
السيد خليل حدادين :
شكراً معالي الرئيس

في القانون الاصلي المشروع وضع اربعة اشهر حتى لا يتكبر القاضي من استبدال عقوبة الحبس بالغرامة ، جاءت في مشروع القانون من الحكومة وتزل هذه المدة الى ثلاث اشهر والحكومة تعني اعطاء القاضي السلطة التقديرية لكل حاله يعينها لاستبدال الغرامة الحبس بالغرامة .

انا اعتقد ان ما ذهبت اليه اللجنة القانونية فيه شيء من القصور وعدم اعطاء القاضي السلطة التقديرية

ولذلك اشارك الاخوت توجان بمخالفتها واقترح شطب ما جاء في قرار اللجنة ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :
معالي وزير العدل
معالي وزير العدل :
شكراً سيدي الرئيس

جاء هذا المشروع لمعالجة ظاهرة الشيكات المترجعة والمعالجة اوضاع الحكوميين اولاً واصحاب الحقوق ثانياً ، وحاولنا في هذا المشروع ان يكون هنالك توازن بحيث ان يكون الغرم بالغرم بمعنى ان تخفض العقوبة وان نشدها في حدها الادنى تخفض الحد الاعلى للعقوبة وتخفض الحد الادنى للعقوبة من اربعة اشهر الى ثلاث اشهر ولكن نعطي امتيازات في حالة دفع قيمة الشيك .

التشريع عندما يأتي يجب ان يراعي الوضع الاغلب الاعم في المجتمع لا تراعي وضع حالات معينة او حالات قليلة لان الشاذ لا يقاس عليه يقاس على الحالات الكبيزة ولذلك قيل ان جزء المفايد اولى من

جذب المنافع العقوبة خفضت الحد الاعلى خفض من ثلاث سنوات الى سنتين والحد الادنى خفض من اربعة اشهر الى ثلاث اشهر ، في الوضع الحالي القبانون الحالي قبل التعديل حتى لو دفعت قيمة الشيك لو دفع المشتكي عليه او صاحب الشيك قيمة الشيك يعاقب باربعة اشهر ولا يجوز استبدال الحبس بالغرامة اربعة اشهر وفوق منها (٥٠) دينار غرامه حينئذ بهذا التعديل لاسباب كثيرة يوجد لدى المحاكم عدد كبير جداً بالآلاف او بعشرات الآلاف او قتل بمئات الآلاف من اعلانات الحكم الصادرة بحق اشخاص عليهم قضايا شكايات بدون رصيد وهم يرغبون بدفع القيمة للدائن وهذا امر محبب لنا جميعاً ان يصل صاحب الحق الى حقه ولكنه يقول كما قال سماحة الشيخ ابراهيم يقول ما دام انا محبوس محبوس لماذا ادفع ، ولذلك قيل ان تستبدل العقوبة بغرامة محده حددها المشرع في هذا المشروع لحد معين وقد غيرت بها اللجنة القانونية

بشكل حسنهما ايضا على المشروع الذي قدمناه ونحن نقبل بهذا التعديل .

فيما يتعلق بعدم الاقصاد او الاعسار الذي وردت في مخالفة الزميل الفاضل هناك مكتبة للقاضي اخرى هو لم ينزل بالعقوبة الى ثلاث اشهر الا اذا وجد اسباباً تقديرية مخففة في حالة عدم الدفع انا اتكلم ، اذا شخص حوكم على شك بدون رصيد ولم يعني بقيمة الشك للمشتكي المحكمه لا تحكمه ثلاث اشهر التي هي الحد الادنى للعقوبة الا اذا وجدت اسباب تقديرية مخففة من هذه الاسباب ان يكون معسراً ان يكون فقيراً ان يكون مريضاً او عاجزاً ، ان يكون مصاباً بعماه ، ان يكون لاول مره في حياته يصدر شيك بدون رصيد .

ولكن التشريع راعي ايضاً انه في حالة عدم الوفاء يجب ان ينال عقوبه ليست عقوبه ماله فقط فسهل عليه ان يدفع الغرامه ويخرج ويقول لصاحب الشيك الذي هو صاحب

الحق الذي هو ايضاً يجب ان يحميه التشريع بنفس القدر الذي يحمي فيه المشتكي عليه يجب ان يأخذ حقه ، فيدل ان يدفع غرامه ويقول له انا لست ساهل عنك واشتكي كل يوم وعذ شيكات كل يوم وادفع فكاننا عقدنا المشكله وكأنا لم تأتي بمديد بهذا التعديل اذا سمحنا باستبدال الحبس بالغرامه في حالة الحكم بالحد الادنى للعقوبه .

ولكن قلنا ايضاً في فقره بعدها معالي الرئيس والاخوه الزملاء الكرام، في فقره بعدها قلنا :

اذا اوفى قيمة الشيك يدفع غرامه ٥٪ حسب قرار اللجنة ٥٪ ويذهب حتى لو كان الحكم ليس بثلاثة اشهر حتى لو كان الحكم بسنه او بستين او بستة اشهر او من الاحكام التي لا يجوز استبدالها بغرامه هذه الفتره المضافه بعد قليل التي سيناقشها المجلس الكريم بعد قليل تعطى مكتبة كبيره للمشتكى عليه في ان يدفع حتى لو انحكمت ثلاثة اشهر او ستة اشهر وقعد في السجن ومخال هذه

اتتمان كما ذكر معالي الزميل رئيس اللجنة ، الشيك اداة وفاء ويجب ان يكون له مصداقيه في التعامل ويجب ان يصرف الشيك لدى الاطلاع حسب قانون التجاره بمجرد انك تعرضه على البنك يجب ان يصرف فهو عباره عن ورقه نقديه ، ولذلك يجب ان تكون هنالك عقوبه تحمي هذه الورقه الاقتصاديه وانني اريد ما ذهبت اليه اللجنة الكريمه في اضافتها على هذه الفتره الوارده بعدم استبدال الحبس بالغرامه الا في حالة الدفع وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، نعطي فرصه للسيدة توجان صاحبة المخالفه وارجو الايجاز في المداخلات للزملاء .

السيدة توجان فيصل : اولاً اريد ان اقول انني استغرب ان وزير العدل يخالف الحكومه بما تقدمت به احد اسباب الحكومه لتقديم هذا القانون انها رأت مظلماً لا يستطيع القاضي ان يخفض الى ثلاثة اشهر فيحولها الى غرامه يضطر

الفتره اوفى قيمة الشيك فقط يقدم المشتكي استدعاء الى المحكمه انني استوفيت قيمة الشيك عندئذ المحكمه تحول العقوبه مهما كانت ولو كان الحكم مكتسباً للدرجة القطعيه .

هذا ما وضعت اللجنة ، اذا اللجنة راعت وضع المدين وراعت وضع الدائن ، واحب ان اقول انه ايضاً حتى لو حكم ستة اشهر او ثلاثة اشهر وثبت للمحكمه اعساره بامكان المحكمه ان تستعمل سلطة وقف التنفيذ وقف تنفيذ العقوبه اذا كان غير مكرر او كان لديه ظروف مخففة كالتي ذكرتها الزميله الفاضله في مخالفتها ، اذا كانت هذه الظروف متوفره المحكمه بالتأكيد سوف تحكم بالعقوبه مع وقف التنفيذ .

والذي يقول بان العقوبه قاسيه احب ان اقول انه في بعض الدول العربيه تعتبر جرمة الشيك بدون رصيد من نوع الجنايه التي يعاقب عليها بالاشغال الشاقه المؤقتة خمسة سنوات حماية للشيك لان الشيك ليس اداة

هكذا من المأمول

ان يحبس . ولو كان بند ايقاف التنفيذ كفى القضاء لما قالت الحكومة اننا اضطررنا لاننا رأينا هذا الغبن ، وهنا هذا قانون جديد على ماذا سيسري التفسير ؟ هذا قانون خاص حدد انه لا يحق له تحويل الى غرامه والتحويل الى غرامه هي استيفاء نوع من الحكم وهو اعلى درجه من وقف التنفيذ وقف التنفيذ انه لا يقبل بها ابداً ، فعلى ايها سيستقر بعد هذا النص في هذا القانون الخاص ، انا ارى ان القانون الخاص هذا سوف يغلب ولن يستطيع القاضي ان يمنع تنفيذ الحكم وعندى حالات الان تتم فيها مثل هذه الامور ، سيده اعطت شيكاً ستخلى من البيت مع ابنائها وكانت في الشتاء الماضي ستخلى وزوجها يعمل في ليبيا . وتحويل الاموال انا اعرف شخصياً لان كان زوجي يحول لي وانا اعرف صعوبتها فعندما اعطرت اعطت الشيك وحتى الان وحتى الحكومة الليبية لا تعيق امواله أي انها ليس فقط تأخر وصولها لكنها لا تستطيع الا ان تعيق

الحكومة الليبية ، هذه المرأه بدأ صاحب البيت حيث ابتزها اكثر من الايجار وعندما لم تخضع له الان سوف تحبس هذه المرأه . انظر الى الحلل الاجتماعي الذي جرى ، فاين بند وقف التنفيذ اذاً هنا اقول ؟
ثانياً : اريد ان اقول ان ابقاء القانون الذي بأيدينا لم يقل ان الكل يحكم ثلاثة اشهر اعطى القاضي الى سنتين فاذا كان المبلغ كما قال الزميل ابو عصام سبعمائة الف ومئتمائة الف وميلون واذا شتم أي رائحة احتيال يستطيع ان يحكم اربعة وخمسة وستين ايضاً ، فليس بالضرورة ان كل حكم سوف يطلق في صاحبه لكن نترك لقناعة القاضي شيء يحكم على الطرف الانساني ، في شيكات احياناً تكون بمئس دانير او عشر دانير قد تحبس فيها بالبند الاضطراري هذا لكن للقاضي قناعته والا فنحن شكينا بكل القضاء بحمله وكما قال هو ايضاً بمعناه لم يعد ضروره ان نضع قانون ، ثم اقول عندما اقر المجلس قبل القانون واحال

الى اللجنة القانونية فان المجلس قد قبل الاسباب الموجبه اقتنع بها . وقال ، انا اقتنع ان هناك اسباب توجب هذا لكن اللجنة القانونية تنظر ليس في الاسباب الموجبه تنظر في نصوص القانون نفسها فتعدل وتزيد لكن قبول المبدأ الذي جاءت به الاسباب الموجبه تم من المجلس عندما احيل الى اللجنة القانونية ، ثم اقول ان الاسباب تعامل معها هنا على انها هدف المشرع هي توضح ما هو هدف المشرع والحكمة من التشريع والتفسير الدستوري نص بصراحه على انه لا يحق لنا ان نخرج عن هدف المشرع اذا زدنا او نقصنا فمن ضمن العقوبة يعني ان العقوبة تحبس سنه او سنتين حد اقصى نزيدها خمس كمان لكن مبدأ هدف المشرع ان يستطيع تحويل الحبس الى غرامه نحن نرفضه هنا ونصر على عكسه هو خروج عن هدف المشرع وهذا هو المقصود في اعتبار الاسباب الموجبه من اهداف المشروع .

واطالب هنا اذا سيضلل الخلاف مع انه ما اشير اليه فقط بند دستوري انا اشير الى تفسير دستوري تم وصدر عن المجلس العالي ، اذا كان سيتم الخلاف انا اقترح لانه في حقوق ناس هنا ان يعاد تحويله الى المجلس العالي واذا لم يتم انا اقول شخصياً ارضاء لضميري وتسجيل لنقطه في موضوع مدى تطبيقنا للدستور انا شخصياً ان لم يحل محلياً ساحيله الى فقهاء وعلماء قانون عرب لانه من الخطوره بمكان ان نخرج بقرار يخالف الدستور وان نخرج بقرار يخالف ايضاً تفسير الدستور ، أي انا زدنا في التخصيص ومع ذلك خرجنا عنه ، قد يكون للرأي الآخر وجاهته لكن انا ارى لكي يستقر الرأي هنا ان نلجأ الى حبرات اخرى تشريعيه في بيان هل هذا مخالف للدستور ام لا ؟

معالي رئيس المجلس :

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

انا تماماً استغرب الاستغراب انا

كلنا من المأهول

استغرب الاستغراب، صاحبة السعادة لم تستغرب انها غيرت رأيها من ١٢/٣١ وجاي والحكومة شعارها المفروض الحكمة ضالة المؤمن فاذا اطلعت على امر افضل اتخذت به .

ثانياً : الحكومة ليست مشرعاً حتى نتكلم عن هدف المشرع الحكومة تقترح التشريع ونحن المشرعون ولا يوجد غيرنا ، وبالتالي نحن نتكلم هنا عن هدف المقترح وليس عن هدف المشرع باي صيغة من الصيغ والقانون الذي يأتي من الحكومة واسبابه المرجحة عندما يقبلها المجلس يقبل النظر بها ولا يقبلها على علاقتها والا لكننا قد اقرنا القانون كما جاء ويقول اذا وجد ان هناك مبرر لوضع القانون يحيله الى اللجنة المختصة وهذا ما حدث ، بمعنى آخر ان المجلس لم يقبل كل ما قالته الحكومة ولكنه قال هناك رأي مبرر يستدعي ان نعيد النظر بهذا القانون وبالتالي لا يوجد أي مخالفه دستوريه .

وانا اتمنى سيدي ان زميلنا تعطينا مثل لذكر دائماً تعطينا المثل لانات يعني دائماً سيده بدها تطلع من البيت طيب لا يوجد سيد بدو يطلع من البيت يعني دائماً ، لماذا هذه الامثلة دائماً تقطع قلبنا من الخوف على رأي زميلنا الغائب الشيخ اليتامى والشكالي والمساكين يعني دائماً واضعه هؤلاء فقط الا يوجد رجال مظلومون .

ولذلك اتمنى ان يكون اهتمامها بالاسره ككل وليس بجزء من الاسره ، واريد ان اسأل بعض زملائي ما رأيكم بذلك الانسان المظلوم الذي قبض شيكاً لم يفي يوقعه بالمبلغ ثم حكم بغرامه مئتين دينار ثم خرج الى الشارع يأبى ان يدفع ، انا اعرف ان الكثيرين محتالين او غير محتالين على استعداد ان يدفع قيمة الشيك لو سجن ٢٤ ساعة فقط ، السجن هو العقوبة المرعبه التي توجب الوفاء لصاحب الحق اما ان يترك في الشوارع فهي دعوة للجرائم وان

تحصل الناس حقوقها بدها وشكراً سيدي الرئيس .
معالي رئيس المجلس :

مطروح امام المجلس الان قرار اللجنة الموجود وهناك مخالفه وثني عليها بشطب هذا الموضوع . اذا كان هناك اقتراحات اخرى نسمعها زملائنا والا فليحسم المجلس هذا القرار . السيدة توجان فيصل :

شكراً ، قال الزميل ابو عصام ان الحكومة غير مشرع مع انه كان يقول الحكومة مشرع ودخلنا انا وهو في نقاش وقلنا ان الحكومة غير مشرع الآن غير رأيه ايضاً عن طريق الحكومة ، لكني اقول بهذا التفسير الدستوري الذي اشرت اليه كان القانون مشروعاً مقدماً من الحكومة وجاءت اللجنة القانونية في المجلس وخرجت على القصيد الذي قدم له فالمشرع المقصود في ذلك النص الدستوري هو الحكومة التي قدمتها فلن اخرج عنه .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور احمد الكوفحي :
شكراً معالي الرئيس ، مزافعة الزميله توجان جيده جداً لكنها اقلقت النظر الى صدر المادة ونهي بسو نيه ، سوء النيه لا تفرق به بين معسر وميسر ، سوء النيه جريمه بل من المعسر جريمه اشد لانه يعرف حاله اكثر مما يعرف الغني سائلة ، نحن نتحدث عن سوء نيه والامور المخففة لا تلغي سوء النيه لكن افترض ودفع لكن سوء النيه باق ولذلك هي مرافعه بديعه جداً اذا كان صدر المادة لم يرد فيه عبارة (سوء نيه) سوء نيه يجب ان يعاقب والمشرع الاسلامي يقول مظل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبه ، والاسباب الموجبه روحها ينص على الزجر والردع والزجر والردع لا يتحقق الا بالسجن يدفع مئة الف ولا ينسجن يوم فنحن ملاحظين .
ولذلك لابد من هذه العقوبه السجن لان سوء النيه هو الذي ينظر اليه وشكراً .

هكذا من الشاهل

معالي رئيس المجلس :

السيد حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي :

استنكف يا سيدي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

السيد عبد الله اخوارشيده

السيد عبد الله اخوارشيده :

اكتفيت وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

إذا اطرح الاقتراحات ، هناك

اقتراح بشطب التعديل الذي اضافته

اللجنة القانونية وثني عليه . من مع

هذا ؟ معالي وزير العدل تفضل

معالي وزير العدل :

معالي الرئيس مخالفة السيد توجان

هي الاقرب لقرار اللجنة هي الاقرب

للمشروع ، لانه هي تريد المشروع كما

هو فقرار اللجنة هو الابد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الحقيقه الاقتراح هو شطب قرار

اللجنة ، الاضافه التي قررتها اللجنة .

سنطرح بداية ان رغب المجلس

قرار اللجنة ثم نصوت على قرار

اللجنة هي ابعد عن قرار اللجنة .

اطرح مخالفة السيد توجان في

البداية من مع المخالفة ؟

لم تنجح .

اطرح قرار اللجنة ، من مع قرار

اللجنة ؟

اكثره واضحه .

إذا بالموافق على قرار اللجنة .

البند ثالثاً قرار اللجنة مطروح

للمجلس الكريم .

السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس ، من اخر

العبارات التي سمعتها من معالي رئيس

اللجنة القانونية ان عقوبة الحبس هي

الرادع . ولذلك ما الداعي في فقره

(٣) اذا الحكومه بتقول : ان لاتقل

الغرامه عن مئة دينار ولا تزيد عن

مئتين دينار .

انا اعتقد ان النسبه ٥٪ هي نسبه

عاليه وكان القصد منها جبايه مع ان

الحكومه في مشروع القانون التي

اوردته اکتفت من ١٠٠ الى ٢٠٠ .

ولذلك حلاً للاشكال وان نكون

اقرب للعداله وعدم ارهاق ، يعني

بالجبايه لتصبح حاجزاً وسداً امام

الاغنياء بان لا يمارسوا هذه

الممارسات كما تكلمنا قبل قليل عن

الفقراء ان الاوان لتكلم عن احتيال

الاغنياء وان يبقى هذا المال بيده

مشغلاً في البنوك وفي الاسهم وفي

غيرها وهو يماطل صاحب الحق ،

فرفعت هنا عقوبة المماطله . شكراً

سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

إذا لدي الان اقتراح الزميل خليل

حدادين الذي لم يثني عليه احد وقرار

اللجنة .

اطرح قرار اللجنة على المجلس

الكريم .

موافقه على قرار اللجنة .

البند رابعاً : قرار اللجنة مطروح

للمجلس السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة :

خطأ صياغي الكلمه الاولى (

الحكم) ابدلناها بالقرار حتى لاتفتح

المحاكمه قال : ويصدر الحكم بذلك

في هذه الحاله من قبل المحكمه حتى

لاتفتح القضيه مرة اخرى .

واحد لا يستطيع ان يدفع الشيك

بتحمله ٥٪ غرامه ان اعتقد ان هذا

رقم عالي مع انني من الحريصين على

ان يكون الشيك محمي بكل

الوجوه . ولذلك اقترح بغرامه لاتقل

عن مئة دينار ولا تزيد عن خمسه

دينار ، بدل النسبه ٥٪ وشكراً

سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

وجهة نظر اللجنة كانت تتعلق

بعقوبة على المماطله ، ان توكل

حقوق الناس لمدة زمنييه وقد تطول

سنة او اكثر من ذلك تصبح العقوبه

على الشيك الكبير عقوبه غير ذات

معنى ، يعني المئتين دينار ٥٪ من

الاربعة الاف يعني لحد اربعة الاف

الشيك غرامته مئتين دينار ، لكن

افترض ان هناك شيكاً بخمسة ملايين

دينار ولم يدفع ما معنى عقوبة المئتين

وماهو الضرر الذي حصل من

المماطله للطرف الاخر . هنا جاءت

العقوبه تتعلق بالمماطله ولا تتعلق

ولذلك الامر اصبح يستدعي تغيير كلمة (القرار) في النهاية الحكم : ويصدر القرار بذلك في هذه الحالة من قبل المحكمة التي اصدرت الحكم . فقط يعني تغيير الحكم بالقرار والقرار الاخير بالحكم حتى لا تفتح القضية فقط بمجرد تقديم الاستدعاء انني وفيت او اسقطت حقي الشخصي يستبدل الامر .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

انا اثني على ماتفضل به معالي رئيس اللجنة ، لكن اذكرك ما بدأت به في بداية مناقشة القانون وهي اضافة فقره : (للذين يثبت احتياهم) وهناك كثير من المحتالين صنعتهم اصدار شيكات يأتي الى هذا التاجر وهذا التاجر والمحاكم مشغولة بهم ، وقد مارسوا عمليات احتيال متكرره ، انا اعرف محتال منذ خمسة عشره عاماً وهذه شغلته الى يومنا هذا .

معالي رئيس المجلس :

دكتور ابراهيم فقط دلني على الموقع تريدھا ، هنا في رابعاً اقترحك ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

يا سيدي انا اضح المادة بهذا الشكل : اذا ثبت للمحكمة ان مصدر الشيك يكرر اصدار الشيكات على طريق الاحتيال فيعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمسة عشر . واطلب راي الاخ ابو فيصل في الموضوع .

معالي رئيس المجلس :

هذا اقترحك ، انت تقترح ان تكون ماده مفضوله .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

نعم ماده مفضوله .

معالي رئيس المجلس :

دعنا ننهي رابعاً الذي بين اذا سمحت رابعاً بناءً على التعديل الذي اقترحه رئيس اللجنة مطروح للمجلس الكريم . موافقه .

اعود لاقترحك دكتور ابراهيم ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل :

يا سيدي اقترح الدكتور ابراهيم هو من اجل ويقصد فيه التشديد على المكررين هذا المادة التي عدلها المجلس الكريم هي جزء من قانون العقوبات يعني جزء من كل ، وقانون العقوبات وقانون الاصول الجزائية ينص على حالات التكرار كيف تكون العقوبة وكيف تحكم بها المحكمة ، فهي لزوم مالا يلزم وارجو من الاخ ابراهيم ان يسحب هذا

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة

حكم خير

رئيس مجلس النواب

م . سعد هابل السرور

الاقتراح لانها منصوص عليها في قانون العقوبات وقانون الاصول الجزائية .

معالي رئيس المجلس :

إذا الآن اطرح القانون ككل للتعديلات . موافقه .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس :

عينت يوم الاحد تاريخ ١٩٩٦/٨/٤ وارفع الجلسة .